

نطور الحاضر
لنصوغ المستقبل

Housing & Development Bank
بنك التعمير و الإسكان

التقرير السنوي ٢٠٢٤

المحتويات

الفصل الأول

نرسم المستقبل

مقدمة ٦
من نحن ٨
رؤيتنا ورسالتنا ٨
قيمنا ٩
هيكل البنك وأداء السهم ١٠
أين نقف الآن ١٢
الخطوط العامة لإستراتيجية البنك ١٤
رحلة التحول إلى بنك تجاري شامل ١٧
ثمار إستراتيجية التحول ١٨
إنجازات إستراتيجية ترسم طريق النجاح المستدام ١٩

الفصل الثاني

قيادة تقود المستقبل

كلمة رئيس مجلس الإدارة ٢٦
كلمة الرئيس التنفيذي - العضو المنتدب ٣٠
أعضاء مجلس الإدارة ٣٨
مساعدو العضو المنتدب ٥٣
رؤساء القطاعات ٥٦
اللجان الداخلية «المنبثقة عن مجلس الإدارة» ٥٨

الفصل الثالث

نجاح يعكس الواقع

نظرة عامة على الاقتصاد المصري ٦٤
الأداء المالي والمؤشرات الرئيسية للبنك ٧٠
أهم المؤشرات المالية المستقلة للبنك خلال ٢٠٢٤ ٧٢
أهم تطورات بنود المركز المالي المستقلة ٧٤
أهم المؤشرات المالية المجمعة للبنك خلال ٢٠٢٤ ٨٢
أهم تطورات بنود المركز المالي المجمعة ٨٤
إستراتيجية استثمارية واعدة نحو أداء متميز ٩٠
٢٠٢٤ عام من التميز والإنجاز لبنك التعمير والإسكان ٩١

الفصل الرابع

الأداء التشغيلي والأنشطة المصرفية

أنشطة بنك التعمير والإسكان ٩٤
نشاط البنك في قطاع التجزئة المصرفية ٩٥
نشاط البنك في مجال الشمول المالي ٩٨
نشاط البنك في مجال التمويل العقاري ١٠٠
نشاط البنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٠١
نشاط البنك في مجال الشركات والقروض المشتركة ١٠٣
نشاط البنك في مجال الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات ١٠٥
نشاط البنك في مجال العمليات المصرفية ١٠٦
نشاط البنك في مجال الاستثمار ١٠٩
نشاط البنك في مجال الإسكان والمشروعات القومية ١١١
نشاط البنك في مجال نظم المعلومات ١١٣
نشاط البنك في مجال حوكمة أمن ونظم المعلومات ١١٥
نشاط البنك في مجال إدارة المخاطر ١١٨
نشاط البنك في قطاع رأس المال البشري ١٢١
نشاط البنك في مجال الالتزام والحوكمة المؤسسية ١٢٢
نشاط البنك في مجال شؤون مجلس الإدارة (أمانة سر المجلس) ١٢٤
نشاط البنك في قطاع الاتصال المؤسسي ١٢٥
نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة ١٣٠
نشاط البنك في مجال الاستدامة ١٣٢

الفصل الخامس

الأداء المالي

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ١٤٠
القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٢١٦
الختام ٢١٧

الفصل الأول
نرسم المستقبل

المقدمة

التقرير الذي بين يديك يتجاوز كونه استعراضًا لمعدلات الأداء الباهر التي تظهرها المؤشرات والأرقام، بل يتعدى ذلك، ليمثل لوحةً فنية نسرد عبر صفحاتها إستراتيجيتنا الطموحة، ونرسم بين طياتها ملامح تحولنا الجوهري من مؤسسة مالية متخصصة إلى شريكٍ إستراتيجيٍ فاعلٍ في جميع مسارات التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد تجاوزنا -عبر مخطط مدروس- حدود الخدمات المصرفية التقليدية لنرتقي بدورنا كمؤسسة أكثر التزامًا ببناء مستقبلٍ مالي مزدهر ومستقر ومستدام.

واليوم، تتسع رؤيتنا لتمتد من القنوات المصرفية الأصيلة إلى عوالم الخدمات الرقمية المتطورة، دون أن نحيد عن جوهر إستراتيجيتنا التي تعتمد على الالتزام بالتميز التشغيلي، وتعزيز الاستدامة، وترسيخ أسس النمو المستدام.

هذا التقرير يجسد روح التحول بفاعلية نحو التنوع والشمولية، ويعكس ماهيتنا ككيانٍ ديناميكي لا يهدأ لبلوغ الريادة، ولا يكف عن استشراف آفاقٍ جديدةٍ للقيمة والابتكار.

وندعو شركاء النجاح والثقة، إلى الغوص في ثنايا هذا التقرير، للاطلاع على مبادراتنا المبتكرة، واستشعار عمق التزامنا بتجاوز كل توقع. فبين طيات هذه الصفحات، إنجازات نعتز بها، ورؤية ثاقبة لمستقبلٍ واعدٍ من الابتكار والموثوقية والريادة المصرفية.

من نحن؟

تأسس بنك التعمير والإسكان عام ١٩٧٩ (شركة مساهمة مصرية)؛ ليمثل نموذجًا متميزًا للبنوك المتخصصة والرائدة في مجال الإسكان والتنمية العمرانية، ثم تبنّى إستراتيجية طموحة تستهدف التحول إلى بنك تجاري شامل يقدم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية، وكانت ثقة العملاء -منذ ما يزيد على ٤٥ عامًا- هي الركيزة الأساسية التي مهّدت الطريق أمام البنك للتحول إلى بنك تجاري شامل.

نجح البنك خلال هذه الفترة في كسب ثقة عملائه وولائهم بعد تحقيق حلم آلاف الأسر من خلال مشروعاته الإسكانية التي تمثل بصمة في القطاع العقاري المصري حتى الآن، والتي استهدفت مختلف شرائح المجتمع، وكانت تلك الثقة الحافز الأكبر للتوسع في تقديم مجموعة متكاملة وشاملة من الخدمات المصرفية التنافسية؛ ليتمكن البنك خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق طفرة كبيرة في تطوير خدماته المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، بما يتواكب مع تطور الصناعة المصرفية مع المتابعة المستمرة في تطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا المالية.

استطاع بنك التعمير والإسكان تطوير خدماته ومنتجاته لتلبية الاحتياجات المصرفية لمختلف شرائح العملاء، إضافة إلى التوسع الجغرافي لتغطية محافظات الجمهورية لتصل شبكة فروع البنك إلى ما يقرب من ١٠٠ فرع، وزيادة انتشار ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى ٤٥٨ ماكينة، مع تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية المقدمة، والتي تأتي على رأس أولويات البنك خلال الفترة الحالية.

وتتويجًا لتلك الجهود المستمرة نجح البنك في تحقيق نتائج متميزة خلال فترة وجيزة، وتكوين قاعدة عريضة من العملاء تتجاوز مليوني عميل، إلى جانب الريادة في التمويل العقاري في مصر والشرق الأوسط؛ ليصبح بنك التعمير والإسكان من البنوك التجارية الرائدة التي تساهم بشكل فعال في جميع العمليات التجارية والاستثمارية الداعمة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في مصر.

رؤيتنا:

أن نصبح من أكبر البنوك التجارية في السوق المصرفي مع المحافظة على كفاءة التشغيل المرتفعة الحالية.

رسالتنا:

السعي إلى التميز في تقديم الخدمات المصرفية والإسكانية، من خلال التطوير المستمر لرأس مالنا البشري وتقديم مستوى متميز من الخدمات لتحقيق احتياجات عملاء البنك وطموحات المساهمين.

قيمنا:

المصداقية

نؤمن بأن المصداقية هي جوهر العمل المصرفي وهي التي تحكم جميع تعاملاتنا مع عملائنا وأصحاب المصالح للحفاظ على مصالح مصرفنا ومكانته وسمعته.

عملاؤنا شركاؤنا

نؤمن بأن فهم احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة وتلبيتها باحترافية ومهنية هو محور التركيز الرئيسي لأعمالنا.

التميز

نسعى دائمًا إلى التميز في أعمالنا بما يتفق مع المعايير المحلية والدولية في جميع مجالات أنشطتنا. ونلتزم بالتطوير الشامل والمستمر لمصرفنا لتقديم خدمة متميزة للعميل.

روح الفريق

نؤمن بالعمل بروح الفريق، لتحقيق رؤية مصرفنا وأهدافه، وبناء روابط وعلاقات عمل متميزة مع تشجيع روح المنافسة البناءة لدى العاملين.

الاحترام

نبني جميع علاقاتنا مع الآخرين على الاحترام والمعاملة المتساوية والحفاظ على الكرامة على جميع المستويات.

التنمية المستدامة

نسعى جاهدين لأن نكون عضوًا مسؤولاً وفعالاً في مجتمعنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الالتزام بمبادئ الحوكمة والمعايير الاجتماعية والبيئية، مع التركيز على الدور الاجتماعي لا المردود الاقتصادي فحسب.

هيكل البنك وأداء السهم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

سوق المال
EGX

الرمز المختصر
HDBK.CA

تاريخ القيد بالبورصة
سبتمبر ١٩٨٣

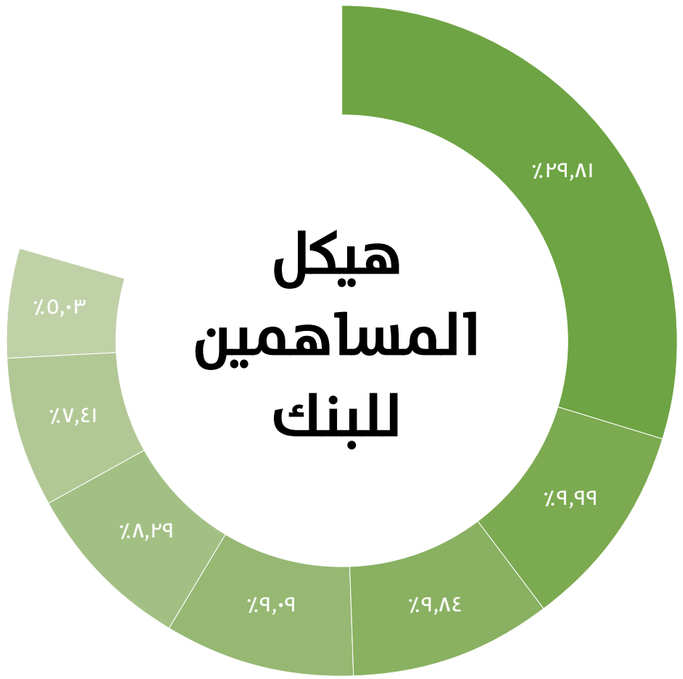
آخر رأس مال مُصدر
٥,٣١٣ مليار جنيه مصري

آخر رأس مال مُرخص به
١٠ مليارات جنيه مصري

رأس المال المدفوع
٥,٣ مليار جنيه مصري

القيمة السوقية
٢٨,٤ مليار جنيه مصري

القيمة الاسمية للسهم
١٠ جنيهات مصرية



الاســـــم	عدد الساهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة ٪
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٥٨٣٩٥٦٠٨	٪٢٩,٨١
رولاكو أي جي بي للاستثمار	٥٣١٢٧٦٥٥	٪٩,٩٩٩٦
RIMCO E G T INVESTMENT LLC	٥٢٢٦٤٨٠٠	٪٩,٨٤
شركة مصر لتأمينات الحياة	٤٨٢٩٥١٧٠	٪٩,٠٩
مصر للتأمين	٤٤٠٦٨٤٦٥	٪٨,٢٩
صندوق تمويل المساكن	٣٩٣٥٥٨٩٠	٪٧,٤١
هيئة الأوقاف المصرية	٢٦٧٢٤٣٩٠	٪٥,٠٣
الإجمالي	٤٢٢٢٣١٩٧٨	٪٧٩,٤٧

تبلغ نسبة المساهمين الذين يمتلكون أكثر من ٥٪ من إجمالي الأسهم ٧٩,٤٧٪ في حين تمثل النسبة المتبقية المساهمين الذين يمتلكون أسهمًا أقل من ٥٪.

أين نقف الآن؟

البيانات غير المالية

أكثر من
٢ مليون
عميل في مصر

٤٥٨
ماكينة صراف آلي

ما يقرب من
١٠٠
فـــرع

٣٣
شركة
(شركات تابعة، وشركات شقيقة،
وشركات متاحة للبيع)

٣٠٣٩
موظفًا

البيانات المالية

١١,٠٤٠
مليار جنيه مصري
صافي الربح بعد الضرائب

١٧٩,٤٥٦
مليار جنيه مصري
إجمالي قيمة الأصول

٥٥,٧٥٪
العائد على متوسط
حقوق الملكية

١٨,٩٢٢
مليار جنيه مصري
صافي الدخل من العائد

١٤٤,٩٥٩
مليار جنيه مصري
محفظة ودائع العملاء

٥٠,٩٨٩
مليار جنيه مصري
صافي محفظة القروض

٩٥٣,٩٧٤
مليون جنيه مصري
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

الخطوط العامة لإستراتيجية البنك

رحلة تحول تقودها رؤية... ويصنعها الإصرار

كل رحلة ملهمة تبدأ برؤية استباقية وقيادة مستنيرة، فمنذ عام ٢٠١٧ بدأ بنك التعمير والإسكان رحلته في تطبيق خطة التحول نحو بنك تجاري شامل، يجمع بين تقديم باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والحفاظ على مكانته الريادية في مجال التنمية العمرانية، مدعومًا بإرث يمتد لأكثر من ٤٥ عامًا من الإنجاز، وبثقة راسخة لدى قاعدة واسعة من العملاء، لتنطلق رؤية البنك بذلك نحو آفاق جديدة، تستشرف المستقبل وتؤمن بالابتكار ركيزة للنمو والتطور.

لم يكن التحول الذي شهده بنك التعمير والإسكان مجرد خطة نظرية، بل مسارًا فعليًا لتغيير شامل واسع الأثر، فمنذ عام ٢٠١٩ وتحت قيادة السيد الأستاذ حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب، انطلقت مرحلة جديدة من العمل المؤسسي المكثف لإعادة هيكلة البنك واستحداث قطاعات جديدة وتطوير البنية التنظيمية بما يواكب متطلبات التحول نحو بنك تجاري شامل.

وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة انطلاق حقيقية لتفعيل إستراتيجية التحول، والتي ارتكزت على عدة محاور رئيسية تتضمن تبني نموذج أعمال مميز ومنفرد، وتوسيع البصمة الجغرافية، إلى جانب تعزيز التحول الرقمي، وقد تم تطبيقها على مدار خمس سنوات من العمل الطموح والرؤية الاستباقية الواضحة، لتُشكل بذلك رؤية متكاملة البناء، صُممت بعناية لتقود البنك نحو تحقيق تحول نوعي قادر على المنافسة بقوة في السوق المصرفي المصري.

واليوم، ومع وصول البنك إلى المحطة الأخيرة في هذه المرحلة، جسّد عام ٢٠٢٤ نقطة تحول فارقة، حيث تلاقت الرؤية مع الواقع، وتجسدت الإستراتيجية الطموحة في نتائج ملموسة وإنجازات يعتدّ بها.

ما تحقق لم يكن صدفة، بل كان ثمرة لرؤية بعيدة المدى، وعمل مدروس، والتزام لا يعرف التراجع، ومع ذلك، لا يُمثل هذا الإنجاز نهاية الطريق، بل بداية لفصل جديد من الريادة والنمو المستدام.

ففي بنك التعمير والإسكان، كلما اكتملت رؤية... وُلدت أخرى.

المحاور الرئيسية للإستراتيجية

أولًا: نموذج أعمال مميز ومنفرد

حرص بنك التعمير والإسكان على تبني نموذج أعمال مميز ومنفرد، مستهدفًا بذلك تحقيق أقصى معدلات الربحية وتعزيز إيرادات البنك على صعيد مختلف الأنشطة المصرفية، وذلك من خلال التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية، وتقديم باقات تمويلية متنوعة للشركات وقطاعات الأعمال التجارية، إضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ما أدى إلى تعزيز مركز البنك التنافسي؛ ليصبح واحدًا من أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، وهو ما يعد دليلًا على نجاح رؤيته الإستراتيجية وتميّز أدائه التشغيلي.

التجزئة المصرفية

استنادًا إلى مكانة البنك الراسخة في السوق المصرفي المصري، وثقة عملائه المتنامية، يحرص بنك التعمير والإسكان على تطوير وتقديم حزمة من المنتجات والخدمات المصرفية التنافسية لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء الحاليين والمرتقبين.

خدمات الشركات

إيمانًا من البنك بضرورة التوسع في ابتكار وتقديم منتجات وخدمات مصرفية تنافسية ومميزة للشركات، قدّم البنك باقات متنوعة من الخدمات التمويلية لعملائه من المؤسسات والشركات نظرًا لدورهم الحيوي في دعم الاقتصاد القومي، وتعزيز معدلات الإنتاج، ودفع عجلة التنمية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يضع بنك التعمير والإسكان دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على رأس أولوياته، إضافة إلى إيمانه بدورها في دفع عجلة التنمية، وتوفير فرص العمل، وبناء قاعدة صناعية وإنتاجية مصرية لخلق صناعة تنافسية وطنية تعزز من المنتج المحلي، كما نجح البنك في تحقيق مستهدفات البنك المركزي المصري بتوجيه ٢٥٪ من محفظته الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيًا: توسيع البصمة الجغرافية

تمكّن بنك التعمير والإسكان من تنفيذ خطته الطموحة نحو التوسع والانتشار؛ إذ عزز البنك من وجوده في السوق المصرفي المصري، وتنمية شبكة فروعه، وزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء الجمهورية، بالتزامن مع الاستمرار في تطوير مستوى الخدمة بما يساهم في تقديم تجربة استثنائية وخدمات مميزة للعملاء.

كما حرص البنك على أداء دور محوري في تعزيز ثقافة الشمول المالي وجذب شرائح جديدة لم تكن مشمولة مصرفيًا وإدراجها تحت مظلة الشمول المالي، وذلك تماشيًا مع سياسة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي؛ إذ تبنى البنك خطة توسعية لتغطية مختلف محافظات الجمهورية، وتجهيز تلك الفروع وفقًا لأرقى المستويات الهندسية والإنشائية، وبأحدث التقنيات المصرفية التكنولوجية لتقديم خدمات مصرفية تنافسية بأعلى درجة من الجودة والكفاءة؛ لترتفع أعداد فروع البنك إلى ما يقرب من ١٠٠ فرع، مع زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ٤٥٨ ماكينة في نهاية عام ٢٠٢٤.

وخلال عام ٢٠٢٤ افتتح البنك ١٣ مركزًا جديدًا لخدمة كبار العملاء؛ ليصل إجمالي هذه المراكز إلى ٤٣ مركزًا، بهدف تقديم خدمة مميزة لهذه الشريحة من العملاء، والوفاء بمتطلباتها بجودة واحترافية عاليتين، فضلًا عن تقديم الاستشارات المالية وغير المالية؛ لمساعدتهم في إدارة أموالهم على الوجه الأمثل؛ مما أدى إلى ارتفاع حجم ودائع كبار العملاء بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ١٦,٠٦٩ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤.

ثالثًا: تعزيز التحول الرقمي

يؤمن بنك التعمير والإسكان بأهمية التكنولوجيا الرقمية وبدورها في تسهيل حصول العملاء على المنتجات والخدمات المصرفية بسهولة وسرعة وبصورة أكثر أمانًا؛ إذ تبنى البنك إستراتيجية توسعية طموحة في مجال التحول الرقمي، إضافة إلى حرصه الدائم على تطبيق كل ما يستجد في مجال التكنولوجيا المالية، مع تطوير البنية التكنولوجية، وتحديثها، وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية لمواكبة التغيرات السريعة في مجال التحول الرقمي؛ بما يعد علامة واعدة للبنك مستقبلًا.

وفي ضوء تعزيز بنك التعمير والإسكان مكانته ودوره بصفته مؤسسة مصرفية رائدة تمكّن البنك من تحقيق إنجازات واضحة بخطوات ثابتة نحو التحول الرقمي بهدف الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء، وإتاحة خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة لتلبية احتياجاتهم؛ لدعم الشمول المالي وتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني؛ إذ أطلق البنك العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية، التي تُعد طفرة في مجال الخدمات الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية والإنترنت والموبايل البنكي، والتي تتيح أكثر من ٥٠ خدمة بشكل مباشر للتسهيل على العملاء من خلال هذه التطبيقات، إضافة إلى خدمة الحجز الإلكتروني لحجز الوحدات السكنية وشرائها، وتقديم خدمات الحجز بسهولة، بما يتيح للعملاء الحصول على تجربة مصرفية عالية الجودة.

رحلة التحول إلى بنك تجاري شامل

سعى بنك التعمير والإسكان إلى استثمار تجربته الناجحة، وتنفيذ خطته الإستراتيجية الطموحة نحو التحول من بنك متخصص في مجال التنمية العمرانية إلى بنك تجاري شامل يقدم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية؛ لتلبية احتياجات جميع الشرائح من العملاء، وهو ما مكّنه من تحقيق رؤيته؛ ليصبح واحدًا من أكبر البنوك التجارية في السوق المصرفي المصري.

مسيرة حافلة وتاريخ عريق في مجال التنمية العمرانية (١٩٧٩-٢٠٠٢)

تأسس بنك التعمير والإسكان؛ لتوفير وحدات سكنية ميسورة تتناسب مع احتياجات الشريحة الكبرى من المواطنين الشباب ومحدودي الدخل، وتمويلها، وتضييق الفجوة بين العرض والطلب في السوق العقاري بصفتها مهمة رئيسية للبنك في ذلك الوقت، إضافة إلى قيادة قاطرة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.

التحول إلى بنك تجاري شامل (٢٠٠٣-٢٠٢٤)

في عام ٢٠٠٣، بدأ بنك التعمير والإسكان في تنفيذ إستراتيجية متكاملة تستهدف التوسع في أعماله المصرفية التجارية امتثالًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، الذي يحظر وجود بنوك متخصصة في مصر، وفي عام ٢٠١٧ سارع البنك إلى تطبيق إستراتيجيته نحو التوسع في أنشطته المصرفية التجارية التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

نموذج أعمال متجدد

التوسع وتحديث أنشطة العمليات المصرفية لقطاعات الأعمال، التي تتضمن التجزئة المصرفية، والشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز الوجود والانتشار

تعزيز الانتشار من خلال توسيع البصمة الجغرافية لشبكة فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي، وتدعيم هوية البنك المؤسسية؛ لجذب شرائح مختلفة من العملاء.

التكنولوجيا الرقمية

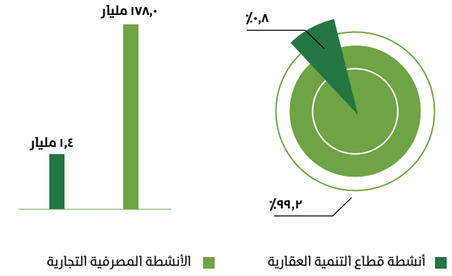
زيادة معدلات الاستثمار في التكنولوجيا المالية الرقمية لتعزيز الأنشطة المصرفية التجارية وجذب الكفاءات، إضافة إلى تنمية الخدمات المصرفية الرقمية.

ثمار إستراتيجية التحول

أصبحت الأنشطة المصرفية التجارية ركيزة أساسية في نجاح البنك

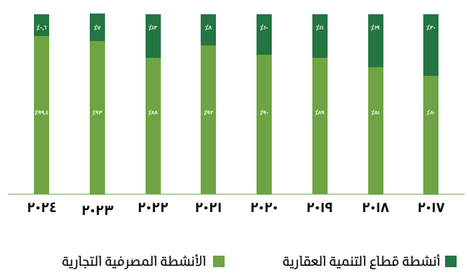
التوسع مدفوعًا بالنمو المتسارع في الأنشطة المصرفية التجارية على مر السنين

الأنشطة المصرفية التجارية مقابل أنشطة التنمية العقارية (السنة المالية ٢٠٢٤- بالمليار جنيه والنسب المئوية)



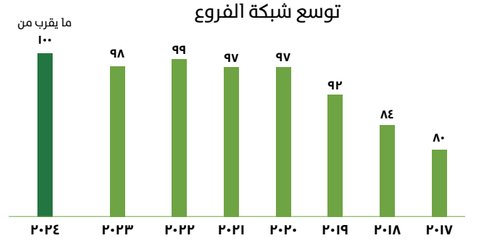
الأنشطة المصرفية التجارية تستحوذ على أغلبية أرباح بنك التعمير والإسكان

الأنشطة المصرفية التجارية (٪) أنشطة قطاع التنمية العقارية (٪)

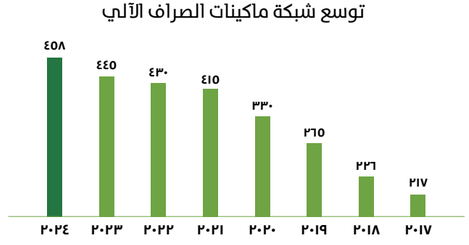


يتوسع البنك جغرافيًا بما يتماشى مع خططه وإستراتيجيته التوسعية

توسع شبكة الفروع



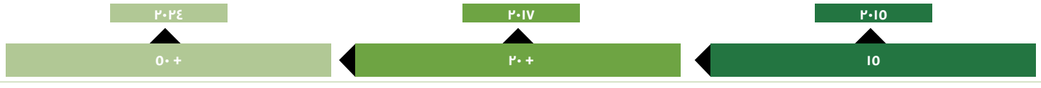
توسع شبكة ماكينات الصراف الآلي



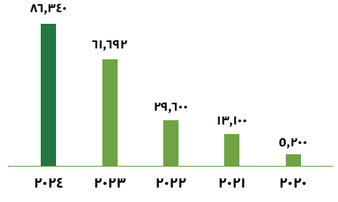
نتاج الاستثمار التكنولوجي للبنك

أدى الاستثمار الجيد في مجال التكنولوجيا المالية إلى تحقيق نتائج قوية، ومعدلات نمو ملحوظة في مجال التحول الرقمي.

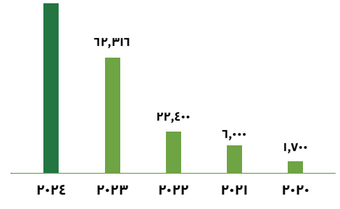
أعداد خدمات ومنتجات الموبايل والإنترنت البنكي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٤



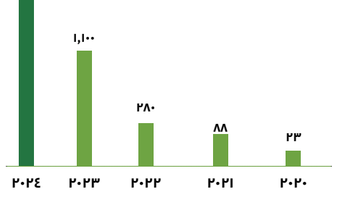
عدد المستخدمين



حجم المعاملات



قيمة المعاملات (بالمليون جنيه)



إنجازات إستراتيجية ترسم طريق النجاح المستدام

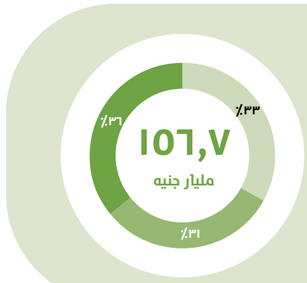
حصد بنك التعمير والإسكان ثمار تنفيذ إستراتيجية التحول إلى بنك تجاري شامل بنجاح، وتستحوذ الأنشطة المصرفية التجارية الآن على النصيب الأكبر من أرباح البنك التي تُقدر بنحو ٩٩,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٤؛ إذ حافظ بنك التعمير والإسكان على ريادته وخبرته المتراكمة في القطاع العقاري، والتي لا تزال تساهم بنسبة في أرباح البنك.

يستهدف البنك التركيز على تعزيز معدلات النمو والتوسع في أنشطته المصرفية التجارية ليصبح ضمن أكبر عشرة بنوك تجارية في مصر.

نجاح البنك في تطبيق إستراتيجية التطوير ساهم في تحقيق أداء قوي في مختلف أنشطته

هيكل إيرادات الأصول (ديسمبر ٢٠٢٤ - بالنسبة المئوية)

تتكون إيرادات أصول البنك من محفظة متنوعة تحقق عوائد مجزية بسبب الفائدة لآجال استحقاق مختلفة.



هيكل الالتزامات المُدرة للفائدة (ديسمبر ٢٠٢٤ - بالنسبة المئوية)

يتمتع البنك بتدفّق ثابت ومستقر من ودائع العملاء، يتميز بمزيج متوازن من الودائع المدرة للعائد وتلك غير المدرة للعائد.



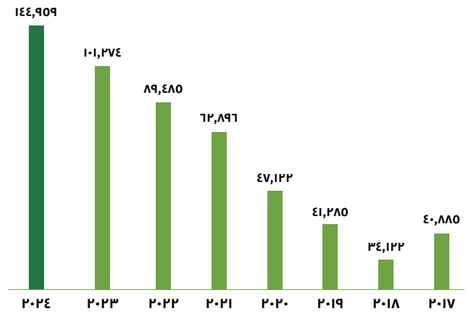
معدلات نمو استثنائية للقروض والودائع مع التمتع بمعدلات سيولة مرتفعة

إجمالي الودائع

٢٩٪

معدل نمو سنوي مركب - ٥ سنوات (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)

القيمة بالمليون جنيه مصري

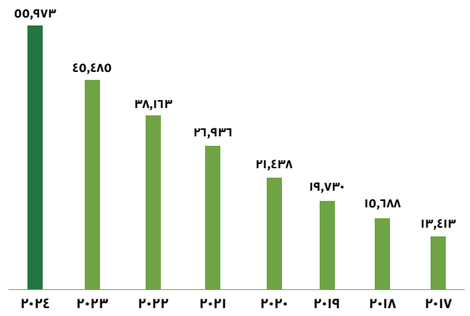


إجمالي القروض

٢٣٪

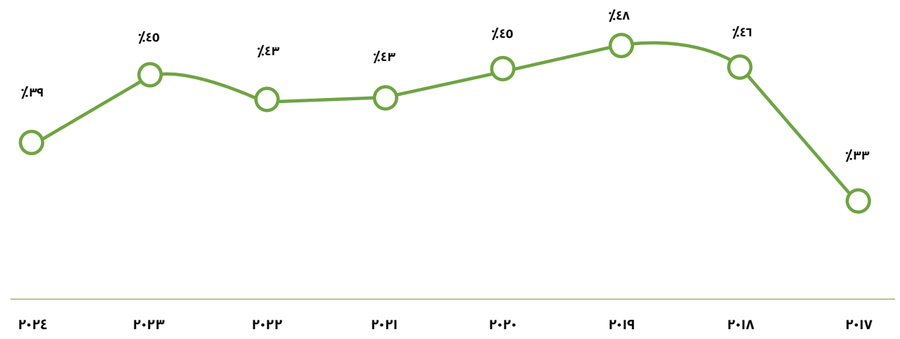
معدل نمو سنوي مركب - ٥ سنوات (٢٠١٩- ٢٠٢٤)

القيمة بالمليون جنيه مصري



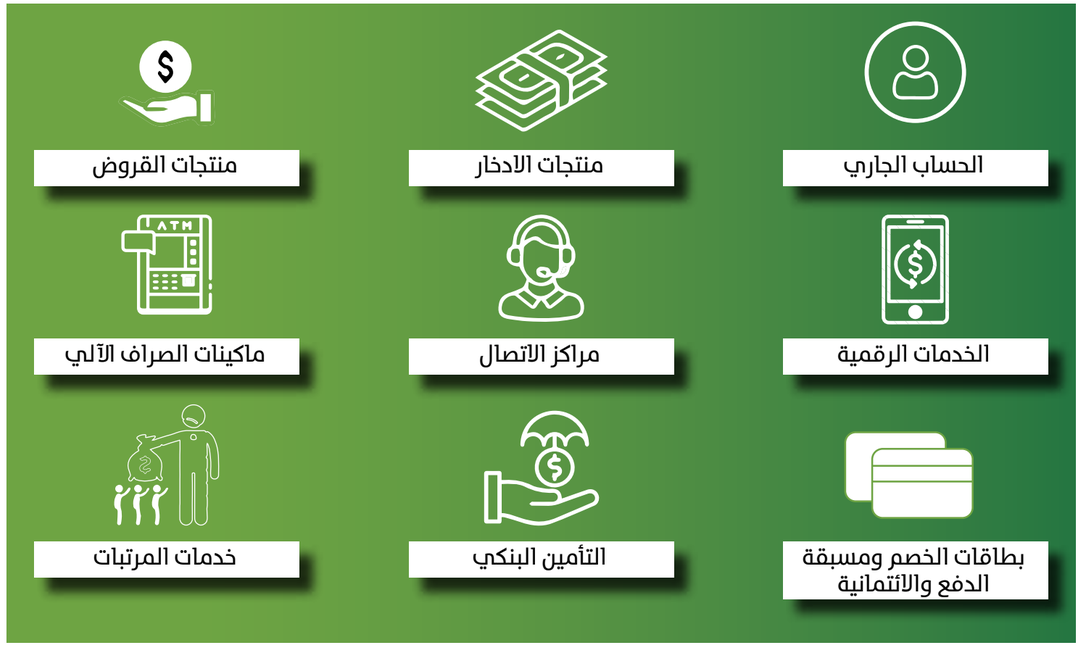
نسبة القروض إلى الودائع

٣٩٪



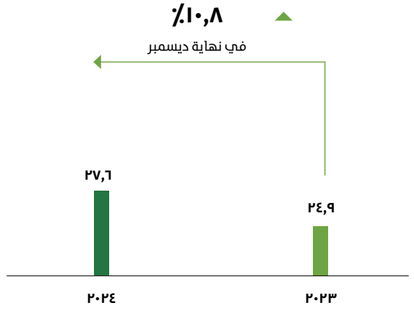
نمو محفظة التجزئة يؤكد قدرة البنك على تلبية احتياجات كافة الشرائح من العملاء

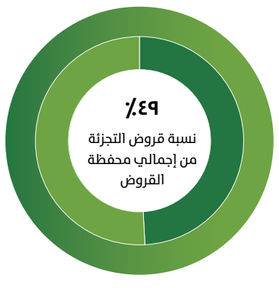
منتجات وخدمات مصرفية متكاملة



إجمالي قروض التجزئة

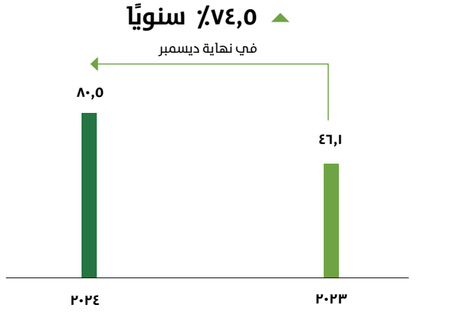
القيمة بالمليار جنيه مصري





إجمالي ودائع التجزئة

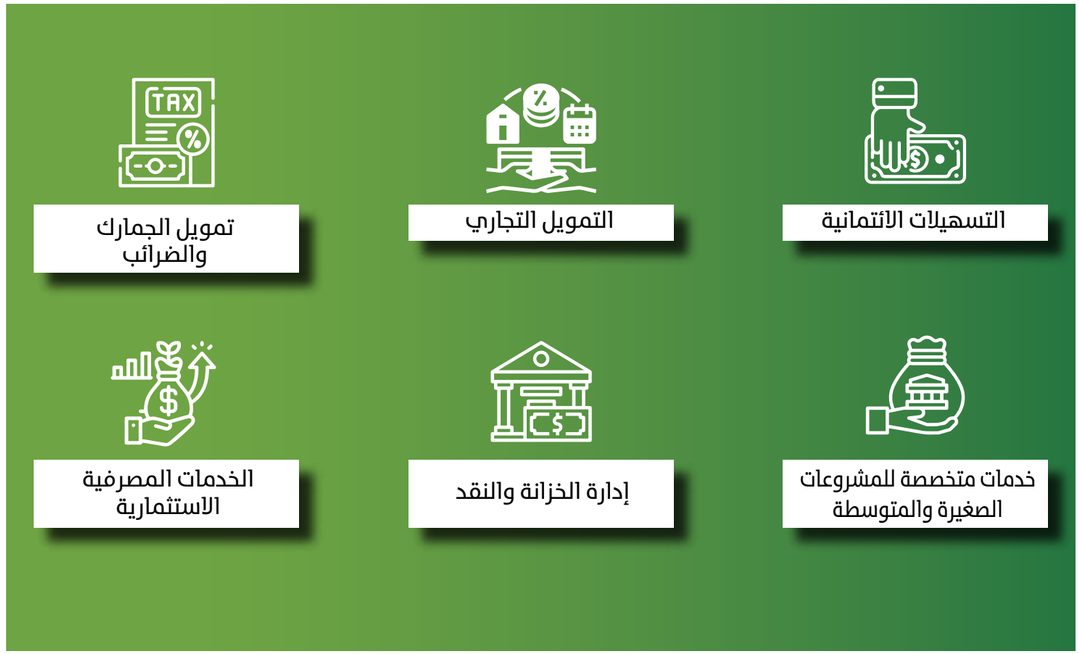
القيمة بالمليار جنيه مصري





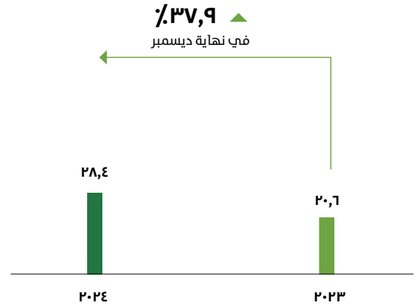
مؤشرات إيجابية للبنك في مجال تمويل الشركات والمؤسسات بما يدعم معدلات النمو الاقتصادي

منتجات وخدمات للشركات



إجمالي قروض الشركات

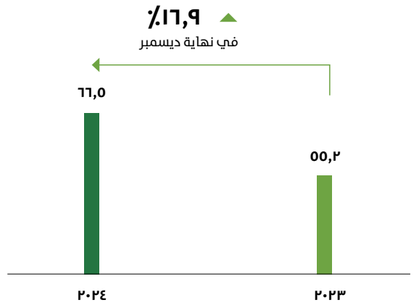
القيمة بالمليار جنيه مصري





إجمالي ودائع الشركات

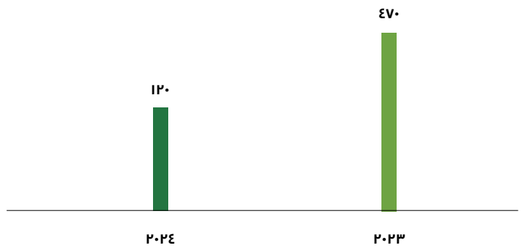
القيمة بالمليار جنيه مصري





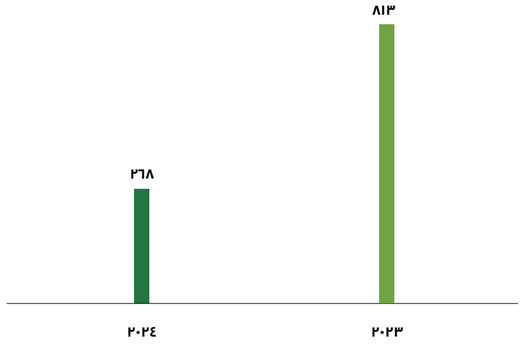
دعم وتمويل القطاع العقاري لدوره الحيوي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية

عدد الوحدات المبيعة



إجمالي المبيعات التعاقدية

القيمة بالمليون جنيه مصري



محفظة العقارات

فرص بيع إستراتيجية	دعم قوي لربحية البنك	تتضمن أبرز المشروعات في مصر

٠,٦٪	المساهمة في صافي الدخل (السنة المالية - ٢٠٢٤)
١,٤ مليار جنيه مصري	أعمال قطاع التنمية العقارية (السنة المالية - ٢٠٢٤)

الفصل الثاني
قيادة تقود المستقبل



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمون الكرام

مـن دواعـي فخـري وسـروري أن أوجّـه إليكـم هـذه الكلمـة فـي ختـام عـام ٢٠٢٤. أمـا الفخـر فمبعثـه مـا شـهده ذلـك العـام مـن نجـاح كبيـر لمصرفكـم- بنـك التعميـر والإسـكان- علـى كافـة الأصعـدة، محققًـا نتائـج ماليـة باهـرة وغيـر مسـبوقة فـي تاريخـه، وفـي ذات الوقـت متمسـكًا بإطـار مؤسسـي محكـم يراعـي مبـادئ الحوكمـة الرشـيدة ويعـزز مـن قـوة البيئـة الرقابيـة وفاعليتهـا. وأمـا السـرور فمرجعـه نجـاح مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة والعامليـن – عـن طريـق العمـل معًـا فـي منـاخ مـن التكاتـف والتعـاون- فـي تحقيـق أهـداف أصحـاب رأس المـال وتطلعاتهـم، سـواء الأربـاح الموزعـة أو تعظيـم قيمـة البنـك المتمثلـة فـي حقـوق المسـاهمين مـن ناحيـة، أو تعزيـز مكانـة البنـك ضمـن أفضـل البنـوك أداءً فـي مصـر مـن ناحيـة أخـرى.

وقـد كان خيـر ختـام لعـام ٢٠٢٤ –الـذي حقـق خلالـه بنـك التعميـر والإسـكان معـدلات نمـو اسـترعت الانتبـاه ومؤشـرات ماليـة قويـة -قيـام البنـك بصياغـة، إسـتراتيجية السـنوات الخمـس التاليـة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ثـم إطلاقهـا. فبعـد سـنوات مـن النجاحـات المتتاليـة، اسـتقرت رؤيـة مجلـس الإدارة علـى وضـع إسـتراتيجية ترتكـز علـى تلـك النجاحـات ومـا ترتـب عليهـا مـن وصـول البنـك إلـي المكانـة التـي يحتلهـا، وتنطلـق منهـا إلـى مراحـل أكثـر طموحًـا فـي مسـار النمـو والتطويـر والتوسـع.

وقـد وضعنـا هدفًـا رئيسـيًا لهـذه الإسـتراتيجية أن يثبـت بنـك التعميـر والإسـكان وجـوده علـى أرض صلبـة كبنـك تجـاري شـامل، وأن يصبـح فـي مقدمـة الخيـارات البنكيـة فـي السـوق المصرفـي المصـري، مـن خـلال تقديـم خدمـات مصرفيـة مبتكـرة، وتجربـة متميـزة فـي خدمـة العمـلاء قائمـة علـى ثقتهـم الممتـدة لأكثـر مـن ٤٥ عامًـا، واكتسـاب المزيـد مـن الثقـة ومـن العمـلاء؛ ولتحقيـق هـذا ولمواكبـة تطـورات العصـر، كان لزامًـا أن تولـي الإسـتراتيجية الجديـدة اهتمامًـا كبيـرًا بالاسـتثمار فـي التكنولوجيـا واسـتمرار مسـيرة التحـول الرقمـي، انطلاقًـا مـن قناعتنـا أن التكنولوجيـا قـد صـارت حجـر الزاويـة فـي أي تطويـر.

وإيمانًـا منـا بأهميـة العنصـر البشـري، جعلنـاه دعامـة أساسـية فـي الإسـتراتيجية سـواء بتعييـن الكـوادر المطلوبـة أو بالتدريـب والتطويـر المسـتمر وتبنـي هـدف أن يصبـح البنـك أفضـل رب عمـل. وبإضافـة الالتـزام بمسـتهدفات التمويـل الأخضـر، اتحـدت كل هـذه المكونـات لإقـرار إسـتراتيجية تحقـق عوائـدًا متناميـة ومسـتدامة للمسـاهمين، وتعظـم قيمـة اسـتثمارهم.

بإطـلاق هـذه الإسـتراتيجية ومتابعـة تنفيذهـا بـدأب واهتمـام، يؤكـد مجلـس الإدارة وعيـه بـدوره وبمسـؤولياته وفقًـا لقواعـد الحوكمـة المؤسسـية التـي ترسـيها تعليمـات البنـك المركـزي المصـري، جاعـلًا نصـب عينيـه وفـي مقدمـة أولوياتـه حمايـة مصالـح المسـاهمين وتعظيـم قيمـة اسـتثماراتهم فـي البنـك، وكذلـك ضمـان حقـوق العمـلاء وتوفيـر الخدمـات المصرفيـة لهـم علـى أعلـى مسـتوى، والحـرص علـى توفيـر المنـاخ الصحـي للعامليـن فـي البنـك ليواصلوا بـذل الجهد لإعـلاء شـأن المؤسسـة التـي ينتمـون إليهـا.

ويتعهـد المجلـس بالحفـاظ علـى قـوة الدفـع التـي أتاحتهـا الإنجـازات المتتاليـة، وبالتكاتـف والتعـاون مـع الإدارة التنفيذيـة وجميـع العامليـن والأطـراف ذات الصلـة، لا للحفـاظ علـى هـذه الإنجـازات فحسـب، وإنمـا أيضًـا تطويرهـا ومضاعفتهـا بحيـث يواصـل بنـك التعميـر والإسـكان مسـاهماته الحميـدة فـي نمـو الاقتصـاد الوطنـي.

ختامًـا، أتوجـه بالشـكر والتقديـر إلـى جميـع زملائـي أعضـاء مجلـس الإدارة علـى مـا يقدمونـه مـن رؤيـة ودعـم لنهضـة البنـك، وللإدارة التنفيذيـة وجميـع العامليـن بالبنـك علـى الأداء المتميـز والجهـود المخلصـة، ولعملائنـا الكـرام علـى تعاملاتهـم التـي بفضلهـا تتحقـق النتائـج التـي نفخـر بهـا، وكل الشـكر والتقديـر لمسـاهمينا الكـرام علـى ثقتهـم الغاليـة التـي تدفعنـا لبـذل المزيـد حتـى نظـل أهـلًا لهـا.

باسل الحيني

رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي - العضو المنتدب

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك التعمير والإسكان عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والذي يعكس قدرة البنك على مواصلة مسيرته المؤسسية وتحقيق نمو مستدام على مختلف الأصعدة.

فقد شهد بنك التعمير والإسكان تحولًا نوعيًا رسخ مكانته كأحد أكبر الكيانات المصرفية الرائدة في السوق المصري، إذ تمكن البنك خلال فترة وجيزة من تحقيق إنجازات متتالية ونتائج غير مسبوقة في تاريخه على صعيد مختلف أنشطته وقطاعات أعماله، بما يؤكد كفاءة نموذج أعماله وقدرته على التنفيذ الفعّال لإستراتيجيته خلال السنوات الخمس الماضية، مستندًا على ما تبناه البنك من تطبيق لخطة تحول وتطوير شاملة لكافة قطاعاته وخدماته، استهدفت الارتقاء بكفاءة العمليات، وتعزيز جودة الخدمات، وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية وفق متطلبات السوق ومبادئ المنافسة. مما ساهم في تسريع وتيرة النمو، مع الحفاظ على متانة المركز المالي للبنك، والتوسع بقاعدة العملاء، وتعظيم القيمة المقدمة للعملاء والمساهمين والمستثمرين وجميع الأطراف ذات الصلة.

استنادًا إلى تلك النجاحات، وفي خطوة تعكس التزامه المتجدد تجاه عملائه، أطلق بنك التعمير والإسكان إستراتيجيته الجديدة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، لتشكل خارطة طريق متكاملة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مسيرة البنك، ويأتي ذلك في إطار سعي البنك الدائم لترسيخ مكانته وتحقيق رؤيته بأن يصبح في مقدمة الخيارات البنكية في السوق المصرفي المصري، عبر مواصلة التركيز على وضع العملاء على رأس قائمة أولوياته كأحد أهم محاور الإستراتيجية الجديدة، وذلك من خلال تبني الابتكار في كافة مجالات أعماله كأحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو المستدام، إلى جانب الحرص على تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم أفضل خدمة لهم بأعلى قدر من التميز والكفاءة، بما يسهم في مواصلة تعزيز ثقة العملاء بالبنك، مع التوسع المدروس بقاعدة العملاء، والتعامل بمرونة وكفاءة مع التحديات المحلية والعالمية، بما يدعم تحقيق معدلات نمو متميزة تُلبي تطلعات العملاء وتواكب طموحات المستثمرين.

وبرغم استمرار التحديات التي واجهت الاقتصادين العالمي والمحلي خلال عام ٢٠٢٤، بدأت المؤشرات الاقتصادية الأساسية في مصر تعكس مسارًا تدريجيًا نحو الاستقرار، مدعومة بحزمة من السياسات النقدية والإصلاحات الهيكلية التي استهدفت استعادة التوازن الاقتصادي وتعزيز كفاءة الأسواق. وفي هذا السياق، لعبت القرارات المدروسة التي اتخذها البنك المركزي المصري دورًا محوريًا في التعامل مع الضغوط التضخمية، إلى جانب التحول نحو قدر أكبر من المرونة في سعر الصرف، مما أسهم في توحيد آليات التسعير، وضبط سوق النقد الأجنبي، والحد من الفجوة بين السوقين الرسمي وغير الرسمي.

وفي ضوء ذلك، أسهمت تلك السياسات والإجراءات في تحسين انسيابية التدفقات الدولارية وتعزيز استقرار السوق، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على تقييمات مؤسسات التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري، مما أسهم، رغم استمرار التحديات، في تحسن المؤشرات الاقتصادية مقارنة بمستوياتها السابقة، بما يدعم قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا واستدامة للنشاط الاقتصادي خلال الفترات المقبلة، مما يعكس تزايد الثقة في الاقتصاد المصري.

وفي هذا الإطار، نجح بنك التعمير والإسكان في ترجمة تلك المتغيرات الاقتصادية والسياسات الإصلاحية إلى أداء مالي وتشغيلي قوي خلال عام ٢٠٢٤، بما يعكس مرونة نموذج أعماله وقدرته على تحقيق نمو ربحي مستدام، رغم التحديات الاقتصادية القائمة.

وفي ضوء ذلك، واصل بنك التعمير والإسكان خلال عام ٢٠٢٤، تركيزه على تعزيز كفاءة عملياته التشغيلية، وإدارة التكاليف التمويلية بصورة استباقية، لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم، وقد تبنّى البنك نموذج أعمال مرنًا ومبتكرًا مكّنه من تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، مع إدارة الموارد بكفاءة، والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية، بما يدعم تحقيق معدلات ربحية مستدامة.

وقد انعكس هذا النهج بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك، ليحقق نتائج مالية قوية خلال عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة ٦٧,٦٪ ليصل إلى ٢٠,٥ مليار جنيه بنهاية العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كما ارتفع صافي الأرباح المستقلة بعد الضرائب إلى ١١ مليار جنيه مقابل ٦ مليارات جنيه خلال عام المقارنة، بزيادة قدرها ٥ مليارات جنيه، وبمعدل نمو بلغ ٨٣,١٪ خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

كما أوضحت المؤشرات التشغيلية مواصلة البنك ترسيخ مكانته الرائدة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي المصري، مدعومًا بنمو مستدام في حجم الأصول، حيث بلغ إجمالي الأصول ١٧٩,٤٥ مليار جنيه مقابل ١٢٥,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٥٤,٣٥ مليار جنيه محققًا معدل نمو قوي بلغ ٤٣,٤٪.

وجاء هذا الأداء نتيجة التوسع المدروس في محفظة القروض من خلال قطاعي التجزئة والشركات، حيث بلغ إجمالي القروض ٥٥,٩٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٣,١٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٤، بما يعكس قدرة البنك على تحقيق نمو متوازن مع الالتزام بمعايير الجودة وإدارة المخاطر، وهو ما انعكس في تحسن مؤشرات جودة الأصول وارتفاع معدل التغطية ليصل إلى ١٣٧,١٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ١١٤,١٪ عن عام المقارنة.

وأود أن أؤكد على نجاح البنك في تنفيذ إستراتيجيته الطموحة التي تضع رضا العملاء في صدارة أولوياته، وتعكس قدرته على فهم تطلعات العملاء الحاليين والجدد وتلبيتها بفاعلية، مما أسهم في توسيع قاعدة عملاء البنك وتعزيز حصته السوقية، بما انعكس في تحقيق نمو قوي ومستدام في ودائع العملاء.

وفي هذا الإطار، ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٤٣,١٪ لتسجل ١٤٤,٩٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، مقابل ١٠١,٢٧ مليار جنيه بإقفال عام ٢٠٢٣، وبزيادة قدرها ٤٣,٦٨ مليار جنيه. مدعومة بنمو متوازن في كل من ودائع الأفراد والمؤسسات، بما يعكس الثقة المتزايدة في البنك ومنتجاته وخدماته، ويؤكد نجاحه في بناء علاقات مصرفية طويلة الأجل مع عملائه تقوم على الاستقرار وتقديم قيمة مضافة لهم.

كما واصل البنك تعزيز جاهزيته للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية من خلال تبنّي نموذج أعمال مرن، وتنفيذ خطط استباقية، بما يدعم استدامة الأداء ويعزز مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري.

وقد أظهر الأداء المالي للبنك خلال عام ٢٠٢٤ متانة واضحة، مدعومًا بكفاءة إدارة محفظتي الأصول والالتزامات، وهو ما انعكس في الحفاظ على معدلات سيولة متوازنة، وتحقيق نمو ملحوظ في صافي الدخل من العائد، ليسجل ١٨,٩٢ مليار جنيه مقابل ١٠,٤٥ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ٨١٪.

وتمكن البنك من تحقيق عوائد مميزة مدعومًا بالإستراتيجيات الفعّالة التي انتهجها عبر مختلف قطاعاته، حيث ساهم هذا الأداء في تحسّن مؤشرات الربحية الرئيسية، وفي مقدمتها العائد على متوسط حقوق الملكية، الذي بلغ ٥٥,٧٪ بنهاية عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٦,٩٪ عن عام المقارنة. فيما بلغ العائد على متوسط الأصول ٧,٢٪ مقابل ٥,٢٪ عن عام المقارنة، بما يعكس كفاءة نموذج الأعمال وقدرته على تعظيم القيمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة . وفي الوقت ذاته، حافظ البنك على قاعدة رأسمالية قوية، حيث سجل معدل كفاية رأس المال مستويات تفوق المتطلبات الرقابية، بما يعزز قدرته على مواصلة النمو المستدام ومواجهة المتغيرات الاقتصادية.

هذا ويؤمن بنك التعمير والإسكان بأهمية دوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لدوره الحيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وبناء قاعدة صناعية وإنتاجية مصرية قادرة على تعزيز تنافسية المنتج المحلي، وفي هذا السياق نجح البنك في تحقيق مستهدفات البنك المركزي بتوجيه نسبة ٢٥٪ من محفظته الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى النتائج المالية القوية التي حققها بنك التعمير والإسكان خلال عام ٢٠٢٤، واصل البنك جهوده لترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطته التشغيلية، والتي تنعكس بشكل واضح على إستراتيجيته، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتعزيز النمو المتوازن ودعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد توجت هذه الجهود بحصول البنك على الجائزة الذهبية للتمويل الأخضر ضمن جوائز Africa Grows Green Awards، خلال فعاليات الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر المناخ COP 29 بأذربيجان، وذلك تقديرًا لمساهمات البنك المتميزة في دعم الاستدامة وتعزيز التمويل الأخضر، بما يتماشى مع توجهات الدولة ورؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وفي هذا السياق، حرص البنك على تبنّي وتطبيق أفضل الممارسات المستدامة المعتمدة في القطاع المصرفي، إلى جانب المشاركة في تمويل عدد من المشروعات الإستراتيجية الداعمة لتوجهات الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد بلغ إجمالي التمويلات المخصصة لخدمة مبادئ التمويل المستدام ٨,٣٧ مليار جنيه على مستوى قطاع تمويل الشركات، والقروض المشتركة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تأكيدًا على أن خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة يمثل هدفًا إستراتيجيًا راسخًا للبنك، فضلاً عن كونه التزامًا مؤسسيًا وأخلاقيًا.

وفي إطار حرص بنك التعمير والإسكان على تطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية، يلتزم البنك بالإفصاح المنتظم والدقيق عن أدائه المالي وغير المالي، من خلال مجموعة من التقارير المؤسسية، وفي مقدمتها التقرير السنوي وتقارير الاستدامة المتوافقة مع المعايير الدولية، إلى جانب تقارير قياس البصمة الكربونية، بما يعكس نهجًا مؤسسيًا قائمًا على المساءلة وتعزيز ثقة المساهمين وكافة الأطراف ذات الصلة.

ويمتلك بنك التعمير والإسكان ثروة من الكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة، التي تتمتع بخبرات مهنية متراكمة واسعة وكفاءة عالية في مختلف مجالات العمل المصرفي؛ وقد حرص البنك على استقطاب أفضل العناصر لدعم جودة الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة العمل النوعي في البنك، إلى جانب توفير بيئة عمل إيجابية ومحفّزة تشجع على التطور والابتكار.

كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بتنمية قدرات كوادره البشرية من خلال الاستثمار المستمر في برامج تدريبية متخصصة ومتنوعة، تستهدف رفع كفاءتهم وتعزيز إنتاجيتهم، إيمانًا منه بأن رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق النجاحات المستدامة، والعامل المحوري وراء ما تحقق من نتائج متميزة.

وعلى صعيد التحول الرقمي، فقد تبنّى بنك التعمير والإسكان إستراتيجية توسعية طموحة، من خلال تطبيق أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا المالية، مع تطوير وتحديث البنية التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية، من خلال استثمارات متنامية تتواكب مع وتيرة التحول الرقمي المتسارعة والمتلاحقة، وذلك تعزيزًا لسياسة الدولة، والبنك المركزي المصري في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني والتحول نحو مجتمع لا نقدي، باعتباره الوسيلة الأكثر أمانًا ومرونة.

فقد تمكن البنك خلال فترة وجيزة من تحقيق إنجازات ملموسة بخطى ثابتة نحو التحول الرقمي، بهدف الوصول إلى أكبر قاعدة ممكنة من العملاء، وتقديم باقة من الخدمات والمنتجات المتنوعة، دعمًا للشمول المالي وتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني.

ويولي بنك التعمير والإسكان الشمول المالي اهتمامًا كبيرًا، وذلك في إطار تبني الدولة والبنك المركزي إستراتيجية متكاملة لتحقيق الشمول المالي، مستهدفًا بذلك دمج الفئات التي لم يسبق لها التعامل مع المنظومة المصرفية، وإدراجها داخل النظام المصرفي، بهدف جذبهم للتعامل مع القطاع المصرفي؛ وقد أتاح البنك العديد من التيسيرات المختلفة لعملائه من ذوي الهمم داخل الفروع، إلى جانب تخصيص موظف مدرب على تقديم الخدمات لذوي الهمم وكبار السن في عدد من الفروع؛ لتمكينهم من الاستفادة التامة من جميع الخدمات والمنتجات المصرفية وإنجاز معاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر.

كما يتمتع بنك التعمير والإسكان بانتشار جغرافي واسع يغطي مختلف محافظات الجمهورية، من خلال شبكة فروع متكاملة مجهزة وفق أحدث المعايير الهندسية والتشغيلية، ومدعومة بأحدث التقنيات المصرفية، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية تنافسية بأعلى مستويات الجودة والكفاءة، والوصول إلى مختلف شرائح العملاء في محافظات الجمهورية.

وفي هذا الإطار، وصل عدد فروع البنك إلى ما يقرب من ١٠٠ فرعًا بنهاية عام ٢٠٢٤، بينما بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي ٤٥٨ ماكينة، بما يعزز تواجد البنك بالقرب من قاعدة واسعة من العملاء من الأفراد والمؤسسات والهيئات والشركات، ويدعم قدرته على استمرارية المنافسة وتقديم أفضل مستويات الخدمة المصرفية.

وأود أن أعرب عن سعادتي بنتائج الأعمال الإيجابية التي حققتها مجموعة شركات البنك التابعة والشقيقة خلال عام ٢٠٢٤، إذ بلغ صافي الربح وفقًا للقوائم المالية المجمعة ١٢,٤٥ مليار جنيه بعد خصم ضرائب الدخل، مقابل ٦,٥٦ مليار جنيه عن عام المقارنة، بزيادة قدرها ٥,٨٩ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ٨٩,٨٪، وتؤكد هذه النتائج على نجاح البنك في تنفيذ خطته الإستراتيجية الهادفة إلى تطوير مجموعة شركاته وتعظيم الاستفادة من استثماراته، من خلال تعزيز التكامل بين أنشطة البنك وشركاته التابعة، والارتقاء بكفاءة الأداء وجودة الخدمات، بما يدعم التوسع في الحصة السوقية وتحقيق نمو ربحي مستدام.

والجدير بالذكر أن بنك التعمير والإسكان يحرص على تحقيق التنمية الشاملة وتطبيق منهج الاستدامة في جميع النواحي والمجالات من خلال تبنّي إستراتيجية هادفة للمسؤولية المجتمعية، كما يسعى دائمًا إلى المشاركة الفعالة في المبادرات والبرامج ذات الأثر التنموي المستدام؛ إذ يتصدر قطاعا الصحة والتعليم أولويات أنشطة البنك في مجال التنمية المستدامة، لما لهما من دور محوري في بناء الإنسان ودعم المجتمعات.

كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بدعم وتمكين ذوي الهمم، تماشيًا مع توجهات الدولة نحو دمجهم في المجتمع وتوفير سبل الدعم اللازمة لهم، حيث ساهم البنك في تنفيذ عدد من المبادرات التي تستهدف تلبية احتياجاتهم في المجالات التعليمية والصحية وتيسير متطلبات الحياة اليومية، وذلك من أجل تعزيز دمجهم في المجتمع، إلى جانب ذلك، حرص البنك على دعم الفئات الأكثر احتياجًا والمناطق الأولى بالرعاية، وفي مقدمتهم الأيتام،

وسكان المناطق الأشد فقرًا، والمناطق الحدودية، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية مثل المسكن، والتعليم، والصحة، وغيرها من الحقوق الأساسية بما يسهم في تحسين جودة حياتهم وتحقيق حياة كريمة لهم.

هذا ويواصل بنك التعمير والإسكان سعيه الدؤوب إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية وفق رؤية واضحة وطموحة، بما يضمن استدامة النمو وتعزيز مكانته التنافسية، اعتمادًا على التوسع المدروس في حصته السوقية بالقطاعين المصرفي والعقاري.

كما أود أن أُعرب عن تفاؤلي بقدرة الإدارة على مواصلة اقتناص كافة الفرص الواعدة، وتحقيق مزيدًا من النتائج القوية على المستويين المالي والتشغيلي، استنادًا إلى ما تحمله إستراتيجية البنك الجديدة للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) من رؤى طموحة ومحاور واضحة للنمو والتوسع، إلى جانب إيمان الإدارة الراسخ بقدرة البنك على تنفيذ هذه الإستراتيجية بكفاءة ومرونة، بما يعزز مكانته الريادية في القطاع المصرفي رغم تحديات المشهد الاقتصادي المتغير.

وختامًا، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة مساهمي البنك وعملائه الكرام على ثقتهم المتواصلة بالبنك وبقدرته على تعظيم القيمة من أعماله وأنشطته، والتي تدفعنا دومًا إلى تحقيق المزيد من النتائج، والنجاحات، والإنجازات غير المسبوقة، ونؤكد على مواصلة السعي من أجل تحقيق رؤية البنك وأهدافه الإستراتيجية بخطوات ثابتة ومدروسة مدعومة بثقة عملائنا ومساهمينا.

والشكر موصول لكل من ساهم في هذه النجاحات والإنجازات التي تعكس قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام ومتوازن، وعلى رأسهم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع العاملين بالبنك، على ما بذلوه من جهدٍ مخلصٍ وتفانٍ في العمل، والالتزام بروح الفريق الواحد، بما يدعم مواصلة مسيرة النمو وتحقيق المزيد من النجاحات

كما يشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير على كرم المساندة والدعم المستمر لكل من السيد الأستاذ/ محافظ البنك المركزي المصري، والسيد المهندس/ وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على ما يقدمانه من دعمٍ كريمٍ ومساندةٍ متواصلة كان لها بالغ الأثر في تمكين البنك من أداء دوره الريادي، وتحقيق أهدافه الإستراتيجية وتعزيز مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

حسن غانم

الرئيس التنفيذي العضو المنتدب

أعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ باسل الحيني

رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

السيد الأستاذ/ حسن غانم

الرئيس التنفيذي - العضو المنتدب
ممثل صندوق التأمين الخاص للعاملين
ببنك التعمير والإسكان

السيد الدكتور المهندس/ عاصم الجزار

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل هيئة المجتمعات العمرانية

السيد الدكتور المهندس/ هاني سويلم

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل هيئة المجتمعات العمرانية

السيدة المهندسة/ رائدة المنشاوي

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل هيئة المجتمعات العمرانية

السيد الأستاذ/ محمد عصام الدين

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي
وممثل هيئة المجتمعات العمرانية –
حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣

السيد الأستاذ/ محمد المعزاوي

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل شركة رولاكو اى جي بي للاستثمار

السيد الأستاذ/ شريف الأخضر

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل شركة RIMCO EGT Investment

السيد الأستاذ/ مصطفى القماش

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة

السيد الأستاذ/ علاء الدين حسن

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي
وممثل شركة مصر للتأمين

السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

بصفته مساهمًا



السيد الأستاذ/ باسل الحيني

رئيس مجلس الإدارة

انضم الأستاذ باسل الحيني إلى بنك التعمير والإسكان في مايو ٢٠٢٣؛ إذ شغل منصب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي). ويتمتع باسل الحيني بخبرة واسعة تمتد إلى أكثر من ٤١ عامًا في القطاع المصرفي التجاري والاستثماري، والعديد من المجالات المتعلقة بالتمويل والنواحي المالية.

اكتسب الحيني خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي من خلال العمل في العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية، إقليميًا ومحليًا، على النحو التالي:

بدأ باسل الحيني مسيرته المهنية في بنك مصر - إيران للتنمية، ثم انتقل في منتصف الثمانينيات إلى الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب» بالمملكة العربية السعودية، حيث تدرج في العديد من المناصب حتى أصبح رئيسًا لقطاع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في أوائل عام ٢٠٠٠ عاد للعمل في مصر منضمًا إلى بنك «ABN AMRO»، وهو أحد المؤسسات المالية العالمية ليتولى منصب «الرئيس الإقليمي للمجموعة المتكاملة للطاقة». وانتقل في نفس العام للعمل في بنك مصر إكستريور مديرًا عامًا وعضو مجلس إدارة البنك. وفي عام ٢٠٠٤ انضم إلى بنك مصر متقلدًا منصب المدير العام.

وانتقل في عام ٢٠٠٥ للعمل في وزارة المالية مستشارًا للوزير؛ ليتولى مسؤولية الإصلاح وإعادة الهيكلة المالية؛ إذ قاد بنجاح خصخصة بنك الإسكندرية، وطرح رخصة المحمول الثالثة، وإنشاء وحدة شراكة الحكومة مع القطاع الخاص PPP.

مع بداية عام ٢٠٠٨ انضم إلى مجموعة «نعيم»؛ إذ تولى منصب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة النعيم للاستثمارات المالية المسؤولة عن نشاط البنوك الاستثمارية في مصر. وفي شهر سبتمبر من نفس العام تم تعيين باسل الحيني عضوًا منتدبًا لبنك القاهرة مسؤولًا عن قطاعي الائتمان والتجزئة المصرفية في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠١١، حيث حقق طفرة كبيرة في قروض الشركات والتجزئة، وضعت البنك على خريطة البنوك المتميزة في هذا المجال للمرة الأولى.

وفي عام ٢٠١٢، شغل باسل الحيني منصب رئيس مجلس إدارة (غير تنفيذي) لشركة «صندوق القطاع المالي للاستثمار» مُبرهنًا على قدرته الإبداعية وإدارته الناجحة في مجال الاستثمار المالي.

وخلال الفترة من عام (٢٠١٣ حتى ٢٠١٦) شغل باسل الحيني منصب نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والاستثمار بشركة «مصر القابضة للتأمين».

وفي عام ٢٠١٦، تم اختياره رئيسًا لمجلس أمناء مؤسسة «بيست» المُتخصصة في التمويل المتناهي الصغر.

وبحلول عام ٢٠١٨، تم تعيين باسل الحيني رئيسًا لمجلس الإدارة العضو المُنتدب لشركة «مصر القابضة للتأمين»، وخلال فترة توليه هذا المنصب نجح في بناء مجموعة مالية مُتكاملة، بتحقيق معدلات نمو وربحية غير مسبوقة. وفي نفس العام تولى منصب رئيس مجلس إدارة كلٍ من «شركة زيلا للتمويل» و«شركة تأجير للاستثمار والتطوير».

وقد شغل باسل الحيني مقعد عضو غير تنفيذي في العديد من مجالس الإدارة والجمعيات العمومية التابعة للعديد من المؤسسات، ورئاسة وعضوية لجان مُنبثقة منها، مثل:

- بنك HSBC مصر
- بنك الإسكندرية انتيسا سان پاولو
- بنك ناصر الاجتماعي
- شركة التأمين الأهلية المصرية
- الهيئة العامة للتنمية السياحية
- الشركة الشرقية إيسترن كومباني
- الشركة القابضة للبتروكيماويات
- الشركة القابضة للنقل البحري والبري
- شركة سيدي كرير للبتروكيماويات
- صندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري
- شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال
- شركة أورينتال للبتروكيماويات
- الشركة القابضة للتأمين

حصل الأستاذ باسل الحيني على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في عام ١٩٨٠، كما حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٨٥. إضافة إلى دوره محاضرًا معتمدًا في المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري.



السيد الأستاذ/ حسن غانم

الرئيس التنفيذي – العضو المنتدب

التحق السيد حسن غانم ببنك التعمير والإسكان في سبتمبر 2017، حيث شغل منصب العضو المنتدب للشؤون المصرفية، ثم تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في يناير 2018، وفي ديسمبر 2019 بدأ حسن غانم رسميًا ممارسة مهام منصبه بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان.

وحصل غانم على درجة البكالوريوس من كلية التجارة جامعة عين شمس، وماجستير إدارة الأعمال (MBA)، كما حصل على الدبلوم في التمويل والاستثمار.

وقد اكتسب غانم تلك الخبرة الواسعة من خلال العمل في مؤسسات مالية متعددة الجنسيات، إقليمية ومحلية، ويتمتع غانم بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ما يقرب من 35 عامًا في مجال تمويل الشركات، والتمويل الهيكلي، والعمليات المصرفية، إضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات المتعددة الجنسيات. على النحو التالي:

- رئيس الخدمات المصرفية للشركات ورئيس قطاع الاستثمار المصرفي والمؤسسات المالية والتحويلات البنكية
- مدير إدارة المشروعات المتوسطة، وعضو مجلس إدارة تنفيذي في مجلس إدارة بنك الإسكندرية
- رئيس قطاع ائتمان الشركات في بنك الإمارات دبي الوطني – NBD (بي إن باربيا) سابقًا
- بدأ غانم حياته المهنية المصرفية في بنك مصر الدولي MIBanks، وتدرج في المناصب المصرفية والقيادية خلال الفترة من 1986 – 2005

وتولى الأستاذ/ حسن غانم العديد من المناصب القيادية في مؤسسات عالمية ومحلية يأتي في مقدمتها:

- عضو مجلس إدارة شركة بنك الإمارات دبي الوطني للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة شركة الكاتيل مصر، التي تعد إحدى الشركات العالمية العاملة في مجال الاتصالات



السيد الدكتور المهندس / عاصم الجزار

عضو مجلس الإدارة
ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية

شغل الدكتور/ عاصم الجزار، منصب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية منذ عام ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٢٤، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني في وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، عضو هيئة التدريس في كلية التخطيط الإقليمي والعمراني في جامعة القاهرة.

حصل الدكتور/ عاصم الجزار على بكالوريوس التخطيط الإقليمي والعمراني من جامعة القاهرة، وحصل على درجة الدكتوراه من قسم التصميم العمراني في كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة، كما حصل على العديد من الدبلومات والشهادات المتخصصة في التصميم العمراني، والسياحة البيئية، وأساليب الرصد البيئي وتقنياته، وتقييم الأثر البيئي والإدارة في عدد من الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة في جامعة القاهرة، وجامعة بروكس أكسفورد في المملكة المتحدة، وجامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

شغل الدكتور عاصم الجزار عدة مناصب أخرى منها:

- نائب وزير الإسكان للتنمية العمرانية في ٢٠١٨
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- نائب رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني لقطاع البحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي
- مدير عام المرصد الحضري الوطني
- رئيس اللجنة الفنية لإعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الجديدة



السيد الدكتور المهندس/ هاني سويلم

عضو مجلس الإدارة
ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية

يشغل الدكتور/ هاني سويلم، منصب وزير الموارد المائية والري، وعمل سويلم أستاذًا لإدارة المياه ومدير قسم اليونسكو لإدارة المياه والتغيرات المناخية والمدير الأكاديمي لقسم هندسة المياه بجامعة أخن الألمانية، كما عمل معيدًا بقسم هندسة المياه بجامعة أخن بألمانيا. وشغل منصب عضو الفريق المصري الفني المفاوض في ملف سد النهضة منذ ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١.

حصل الدكتور/ هاني سويلم على درجة بكالوريوس في هندسة البيئة والري من جامعة الزقازيق، وماجستير في هندسة البيئة والري - جامعة ساوث هامبتون في الولايات المتحدة، وعلى الدكتوراه من جامعة أخن في ألمانيا.



السيدة المهندسة/ راندة المنشاوي

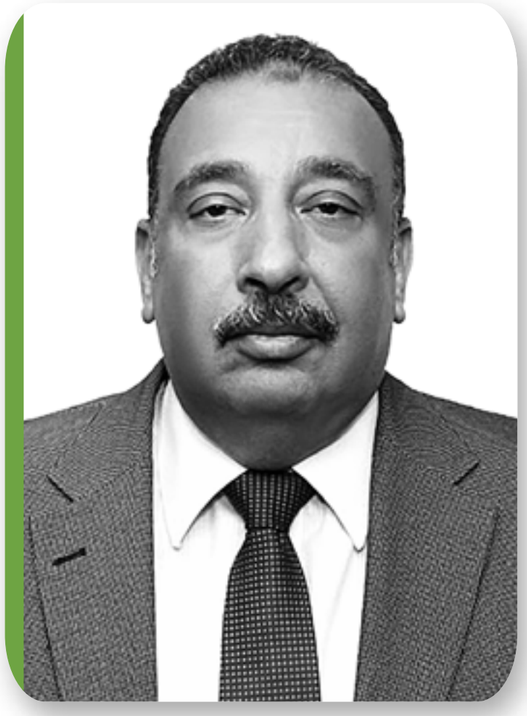
عضو مجلس الإدارة
ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية

تشغل المهندسة/ راندة المنشاوي منصب مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية منذ عام ٢٠١٩ حتى تاريخه.

حصلت على بكالوريوس الهندسة المعمارية عام ١٩٨٥، وتمتلك خبرة علمية في مجال العمل العام منذ أن تخرجت في الجامعة، وتدرجت في المناصب القيادية والإدارية بفضل المهارة والجدية.

شغلت عددًا من المناصب في وزارة الإسكان قبل عام ٢٠١٩، منها:

- المشرف الفني بمكتب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- رئيس جهاز البحوث والدراسات في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- رئيس وحدة متابعة وتقييم المشروعات في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- وكيل أول وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والمشرف على مكتب الوزير
- نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والمشرف على مكتب رئيس مجلس الوزراء



السيد الأستاذ/ محمد عصام الدين

عضو مجلس الإدارة – ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية – حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣

يشغل الأستاذ/ محمد عصام الدين منصب مساعد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والمشرف على مكتب الوزير وديوان عام التعمير (سابقًا).

حصل الأستاذ محمد عصام على ليسانس الحقوق وبكالوريوس علوم الشرطة – أكاديمية الشرطة

كما شغل الأستاذ محمد عصام الدين سابقًا العديد من المناصب منها:

- ضابط بالإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة
- مدير إدارة حرس الوزراء
- وكيل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- المشرف على التقسيمات التنظيمية لشؤون أعضاء مجلس النواب بمكتب الوزير بجانب عمله



السيد الأستاذ/ محمد المعزاوي

عضو مجلس الإدارة

ممثل شركة رولاكو إي جي بي للاستثمار

حصل الأستاذ/ محمد المعزاوي على بكالوريوس المحاسبة – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، كما يمتلك خبرات مالية وإدارية واسعة، ويعمل حاليًا مدير أول فندق موفنبيك السياحي، كما شغل عددًا من المناصب الأخرى، منها:

- المدير المالي لشركة سيلفر ويندو للمقاولات
- المدير المالي لشركة صحاري للاستثمارات
- ممثل المالك لفندق فور سيزون بيروت
- المدير المالي لشركة رولاكو إي جي بي للا ستثما ر



السيد الأستاذ/ شريف الأخضر

عضو مجلس إدارة

ممثلًا عن شركة ريمكو إي جي تي للاستثمار

حصل الأستاذ/ شريف الأخضر على ماجستير في المالية عام ٢٠٠٦ من جامعة «جورج واشنطن» في الولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس في المحاسبة والاقتصاد عام ٢٠٠٣ من «الجامعة الأمريكية في القاهرة»، ويحظى بخبرة مالية واستثمارية تقترب من ٢٠ عامًا من واقع عمله في مختلف المناصب في المجالات المالية، والعقارية، والاستثمارية على الصعيدين المحلي والدولي.

ويشغل الأستاذ/ شريف الأخضر حاليًا العديد من المناصب الإدارية منها:

- المؤسس والشريك التنفيذي في شركة Lime Vest Partners للاستثمار المباشر
- المؤسس والشريك التنفيذي لصندوق الاستثمار المباشر (بي بي إي بارتنرز)
- رئيس مجلس إدارة شركة NSA Diagnostics، وهي من المعامل الإكلينيكية الرائدة في مصر
- عضو مجلس إدارة في شركات متعددة في مختلف القطاعات في مصر

كما شغل الأستاذ شريف الأخضر عددًا من المناصب الأخرى، منها:

- العضو المنتدب لـ«شركة آرابيا إنفستمنتس هولدنج» ممثلاً عن شركة بلتون فينانشيال لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المباشر
- مدير الاستثمار في «شركة بلتون للاستثمار المباشر»
- نائب رئيس شركة أيه بي تي أسوشيتس إنك
- شريك وعضو اللجنة التنفيذية في شركة أمريكان كابيتال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨



السيد الأستاذ/ مصطفى القماش

عضو مجلس الإدارة

ممثل شركة مصر لتأمينات الحياة

حصل الأستاذ/ مصطفى القماش على بكالوريوس تجارة جامعة القاهرة، ويشغل الأستاذ/ مصطفى القماش منصب نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية بشركة مصر لتأمينات الحياة، ويمتلك خبرة واسعة في الشؤون المالية والإدارية، وتولى العديد من المناصب منها:

- مساعد أول تدقيق حسابات شركة آرثر أندرسن - القاهرة
- مراقب حسابات مساعد جاردن بوتانيكا سياتل الولايات المتحدة الأمريكية
- المدير المالي بشركة أليانز مصر
- رئيس الشؤون المالية بشركة بوبا جلوبال مصر والشرق الأوسط
- نائب مراقب حسابات مجموعة أوراسكوم للإنشاء والصناعة



السيد الأستاذ/ علاء الدين حسن

عضو مجلس الإدارة

ممثل شركة مصر للتأمين

حصل الأستاذ/ علاء الدين علي حسن على دبلوم دراسات عليا في التأمينات العامة عام ١٩٨٩، وبكالوريوس في التجارة تخصص تأمين عام ١٩٨٣.

وشغل الأستاذ علاء الدين أحمد العديد من المناصب بشركة مصر للتأمين، وأبرزها:

- عضو مجلس الإدارة المنتدب للشؤون المالية والتخطيط والاستثمار بشركة مصر للتأمين
- عضو اللجنة الدائمة للاستثمار والأوراق المالية بشركة مصر للتأمين
- عضو مجلس إدارة «بنك التعمير والإسكان» ممثلاً عن «شركة مصر للتأمين»

مساعدو العضو المنتدب



السيد الأستاذ/ أحمد أبوهندية

عضو مجلس الإدارة - مساهم

يمتلك الأستاذ/ أحمد أبو هندية خبرات قانونية واسعة؛ إذ حصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٨٧، وعمل محاميًا ومستشارًا قانونيًا للعديد من الشركات والمؤسسات والأفراد في مصر وغيرها من الدول العربية والأجنبية، إضافة إلى عمله محكمًا مقيدًا بجدول المحكمين لدى وزارة العدل، ولدى مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

شغل الأستاذ أحمد أبو هندية العديد من المناصب منها:

- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتنمية والاستثمار
- عضو مجلس إدارة العديد من الشركات، منها (شركة السويدي إلكتريك – الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة سبيد ميديكال - الشركة القابضة للاستثمار والتعمير)
- عضو نقابة المحامين المصرية
- عضو نقابة المحامين الدولية
- عضو اتحاد المحامين العرب
- عضو مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- عضو غرفة التجارة الأمريكية بمصر
- عضو جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال
- عضو جمعية إدارة الأعمال العربية
- عضو مجلس الأمناء لجامعة النيل NU وجامعة مصر الدولية MIU
- محامٍ في الشركة السعودية المصرية للتعمير (سيكون)
- المستشار القانوني لشركة فيرست العربية للاستثمار العقاري والسياحي
- محكم، ومحامٍ، ومستشار قانوني للعديد من الشركات، والمؤسسات، والأفراد في مصر وغيرها من الدول العربية والأجنبية



السيد الأستاذ/ وليد مطر

مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والفروع والتمويل العقاري

انضم الأستاذ/ وليد مطر إلى بنك التعمير والإسكان عام ٢٠١٨، ويمتلك خبرة كبيرة في مجال العمل المصرفي من خلال توليه العديد من المناصب، منها:

- مدير مبيعات البطاقات المصرفية «أمريكان إكسبريس كاردز»، ومدير العلاقات العامة لحسابات الشركات في نادي داينرز
- مدير مبيعات البطاقات المصرفية في المصرف المتحد
- مدير المبيعات في بنك «بيريوس – مصر»
- مدير قسم الائتمان على القروض البنكية للسلع والسيارات
- مدير قسم المشروعات نائب المدير المقيم في سيتي بنك
- مدير قسم التمويل في بنك القاهرة



السيد الأستاذ/ تامر نجم

مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات
والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار

انضم الأستاذ/ تامر نجم إلى بنك التعمير والإسكان عام ٢٠١٩، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال العمل المصرفي في عدد من البنوك.

شغل مناصب أخرى، يأتي في مقدمتها:

- مسؤول الائتمان في قسم ائتمان الشركات في بنك مصر الدولي
- مساعد مشرف ائتمان الشركات في بنك مصر الدولي
- مدير إدارة العلاقات المركزية لمجموعة الشركات الكبرى في بنك بي إن باريبا – مصر
- مدير عام، رئيس قسم الشركات الكبرى في بنك بي إن باريبا – مصر
- المدير التنفيذي المسؤول عن قسم الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك الإسكندرية



السيد الأستاذ/ تامر طلعت

مساعد العضو المنتدب للعمليات

حصل الأستاذ/ تامر طلعت على بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة عام ١٩٩٢ من جامعة القاهرة، ويتمتع الأستاذ تامر بخبرة تزيد على ٣٠ عامًا في مختلف القطاعات المصرفية، لا سيما في الفروع وإدارة المخاطر والعمليات.

أعاد الأستاذ تامر هيكلة العمليات التنظيمية من خلال تخطيط وتصميم وتطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة، بجانب إتمام إطار عمل لإنشاء وتحقيق مركزية جميع الأنشطة المصرفية من خلال عمليات الأتمتة الشاملة.

بدأ الأستاذ تامر مسيرته المهنية بالعمل في مختلف أقسام بنك مصر الدولي، وانضم إلى بنك التعمير والإسكان في عام ٢٠٢٣، ليشغل منصب مساعد العضو المنتدب للعمليات.

كما شغل الأستاذ تامر طلعت العديد من المناصب منها:

- المدير التنفيذي لقطاع مخاطر العمليات ببنك عودة
- رئاسة قطاع مخاطر العمليات ببنك القاهرة
- رئيس قطاع العمليات ببنك القاهرة

رؤساء القطاعات

الاسم	المسمى الوظيفي	جهة العمل
محمد حامد إبراهيم	رئيس المخاطر	قطاع المخاطر
أشرف عيد أحمد	المشرف على قطاع المراجعة الداخلية	قطاع المراجعة الداخلية
محمد أحمد البدوي	رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية	قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية
جمال محمود سليمان	رئيس قطاع الشؤون المالية	قطاع الشؤون المالية
محمد أحمد جمال	رئيس قطاع الشركات والقروض المشتركة	قطاع الشركات والقروض المشتركة
مينا لبيب موريس	المشرف على قطاع التجزئة المصرفية	قطاع التجزئة المصرفية
شريف منير المغربي	رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
دعاء توفيق جميل	رئيس قطاع رأس المال البشري	قطاع رأس المال البشري
جيهان الجولي	رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة	قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة
عز الدين محمد القلا	رئيس قطاع الاستثمار	قطاع الاستثمار
خالد نبيل إمام	رئيس قطاع نظم المعلومات	قطاع نظم المعلومات
راضي مصطفى راضي	رئيس الشؤون القانونية	قطاع الشؤون القانونية
خالد محمد السعداوي	رئيس الشؤون الهندسية والإسكان والمشروعات القومية	قطاع الشؤون الهندسية والإسكان والمشروعات القومية
محمد حسن متولي	رئيس قطاع الشؤون الإدارية	قطاع الشؤون الإدارية
إيهاب إبراهيم عمر	رئيس قطاع شؤون مجلس الإدارة	قطاع شؤون مجلس الإدارة
رانيا عبد الحليم رضا	رئيس قطاع المكتب الفني للعضو المنتدب	قطاع المكتب الفني للعضو المنتدب

الاسم	المسمى الوظيفي	جهة العمل
محمد محيي الدين النجار	رئيس مجموعة مخاطر التشغيل ومكافحة الاحتيال	مجموعة مخاطر التشغيل ومكافحة الاحتيال
محمد رضا خليل	رئيس مجموعة المتابعة الائتمانية والاستعلامات المركزية	مجموعة المتابعة الائتمانية والاستعلامات المركزية
يحيى سيد سليم	المشرف على مجموعة مخاطر الائتمان والاستثمار	مجموعة مخاطر الائتمان والاستثمار
مصطفى عوض القوني	رئيس قطاع العمليات المصرفية المركزية	قطاع العمليات المصرفية المركزية
حنان فاروق أحمد	القائم بأعمال رئيس قطاع الخزانة «رئيس أدوات الدين ذات العائد الثابت»	قطاع الخزانة والأصول والالتزامات
هاني حلمي ناصف	رئيس قطاع التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء	قطاع التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء
محمد عادل البدوي	رئيس قطاع التمويل العقاري	قطاع التمويل العقاري
محمد إبراهيم الدسوقي	المشرف على قطاع الرقابة الداخلية	قطاع الرقابة الداخلية
عبد الحكيم عبد الفتاح محمد	رئيس المجموعة القانونية لقضايا الشركات	المجموعة القانونية لقضايا الشركات
أحمد إبراهيم الدسوقي	رئيس المجموعة القانونية لشؤون المناطق	المجموعة القانونية لشؤون المناطق
تغريد صبري العطار	رئيس المجموعة القانونية للاستثمار والعقود والتحقيقات	المجموعة القانونية للاستثمار والعقود والتحقيقات
طارق محمد رضوان	رئيس مجموعة التنفيذ الهندسي	مجموعة التنفيذ الهندسي
محمد عبد الرؤوف الفقي	المشرف على مجموعة التصميمات والمشروعات	مجموعة التصميمات والمشروعات
أحمد حسن حسين	رئيس مجموعة الإسكان والمشروعات القومية	مجموعة الإسكان والمشروعات القومية
مدحت السيد توفيق	رئيس المناطق والفروع	قطاع المناطق والفروع

اللجان الداخلية «المنبثقة عن مجلس الإدارة»

يُعد تشكيل اللجان الداخلية لبنك التعمير والإسكان خطوة أساسية لضمان الحوكمة الرشيدة والإدارة الفعالة لعمليات البنك، حيث تُساهم هذه اللجان في تحسين الشفافية والمساءلة والعدالة والكفاءة والمسؤولية الاجتماعية للبنك، وذلك من خلال تطبيق معايير عالية لاختيار أعضاء اللجان وتحديد مسؤولياتهم، مما يُعزز ثقة العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية.

لجنة المراجعة

تُشكل لجنة المراجعة لمتابعة أعمال قطاع المراجعة الداخلية بالبنك، وتحديدًا فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم كل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام برفع التقارير مباشرةً إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها بعرضها على مجلس الإدارة، وترفعها لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة، إضافًة إلى دور اللجنة المهم والفعال فيما يخص العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والتنسيق معهم.

إضافًة إلى توفير سبل الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين واللجنة، كما تقوم بدراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، وكذلك اقتراح تعيين المراجعين الخارجيين أو عزلهم والاطلاع على خططهم والإدلاء بملاحظاتها عليهم.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ باسل الحيني – رئيس اللجنة
- السيد الأستاذ/ مصطفى القماش – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية – عضو اللجنة

لجنة الحوكمة والترشيحات

تُحدد لجنة الحوكمة والترشيحات اختصاصاتها طبقًا لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي المصري، وتُجري اللجنة التقييم الدوري لنظام الحوكمة في البنك، وتقترح ما هو مناسب من تغييرات على سياسات الحوكمة المُعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تختص اللجنة بمراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوكمة، وكذلك دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة ووضعها في الاعتبار، إضافة إلى حفظ التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس وتوثيقها ومتابعتها.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ محمد المعزاوي – رئيس اللجنة
- السيد الدكتور/ عاصم الجزار – عضو اللجنة
- السيد الدكتور/ هاني سويلم – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ علاء الدين حسن – عضو اللجنة

لجنة المرتبات والمكافآت

تتولى لجنة المرتبات والمكافآت تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس التنفيذيين، وكذا اقتراح المكافآت والبدلات لأعضاء المجلس غير التنفيذيين والتي يتم اعتمادها من الجمعية العامة، وتكون اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك، ويتم مراجعتها دوريًا وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك مع إيضاح الأسس المعتمد عليها.

كما تقوم بتحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية – رئيس اللجنة
- السيد الأستاذ/ باسل الحيني – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ محمد المعزاوي – عضو اللجنة

لجنة المخاطر

تُمارس لجنة المخاطر مهامها وفقًا لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي المصري، إضافة إلى نظام عمل اللجنة المعتمد من مجلس الإدارة.

وتُعنى اللجنة بمتابعة أداء قطاعات المخاطر داخل البنك، حيث تتحمّل الإدارة العليا مسؤولية إعداد الهيكل التنظيمي لهذه القطاعات وتحديد مهامها، والتي تُعرض لاحقًا على لجنة المخاطر لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما تتولى اللجنة متابعة مدى الالتزام بإستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر، ودراسة التقارير الدورية الواردة من القطاعات المعنية، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ شريف الأخضر – رئيس اللجنة
- السيد الدكتور/ هاني سويلم – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ مصطفى القماش – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ محمد المعزاوي – عضو اللجنة

لجنة التبرعات

تختص لجنة التبرعات بوضع تصور أو فكرة عامة تسهم في زيادة مشاركة البنك اجتماعيًا، من خلال التبرعات التي يقدمها كل عام بما يعود بالنفع على شريحة كبيرة من المجتمع المدني

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ حسن غانم – رئيس اللجنة
- السيد الدكتور/ عاصم الجزار – عضو اللجنة
- السيد الدكتور/ هاني سويلم – عضو اللجنة
- السيدة المهندسة/ راندة المنشاوي – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية – عضو اللجنة

لجنة الشؤون الهندسية والعقارية

تختص لجنة الشؤون الهندسية والعقارية بوضع الإستراتيجيات، ورسم السياسات، واقتراح أوجه التطوير للأعمال الهندسية للبنك وشركاته التابعة، كما تراعي أهداف البنك طويلة الأجل وتضعها في الاعتبار.

إضافة إلى الأهداف قصيرة الأجل لوضعها موضع التنفيذ، مع متابعة أعمال القطاعات الهندسية وقطاع الاستثمار والإسكان بالبنك، ومتابعة الأعمال الهندسية والعقارية للشركة القابضة وشركات الاستثمار العقاري التابعة للبنك.

تتشكل اللجنة من:

- السيدة المهندسة/ راندة المنشاوي – رئيس اللجنة
- السيد الدكتور/ عاصم الجزار – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية – عضو اللجنة

لجنة تطوير نظم المعلومات

تتولى لجنة تطوير نظم المعلومات متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، وتقديم التوصيات والدعم اللازمين لتحديثات الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، كما تختص اللجنة بعرض المشروعات المستهدف تنفيذها في العام الجديد، وكذلك عرض موازنة قطاع نظم المعلومات مقارنة بالفعلي، وإظهار أسباب الاختلافات إن وجدت.

إضافة إلى عرض التقارير الرقابية للبنك المركزي المصري على قطاع نظم المعلومات والخطة التصويبية لها، والاستجابة السريعة للتهديدات والفرص الخارجية القائمة على التكنولوجيا، كما تقوم اللجنة بمراجعة التغييرات المقترحة على سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات، ومتابعة خطة استمرارية العمل للتأكد من إجراء الاختبارات المطلوبة ورضا النتائج المحققة، فضلاً عن مراجعة أي مسائل أخرى ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تؤثر على البنك.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ أحمد أبو هندية – رئيس اللجنة
- السيد الدكتور/ هاني سويلم – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ علاء الدين حسن – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ شريف الأخضر – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ مصطفى القماش – عضو اللجنة

لجنة الاستثمارات

تختص لجنة الاستثمارات بمتابعة أعمال قطاع الاستثمار بالبنك، ودراسة الموضوعات الاستثمارية المعروضة وإصدار التوصيات الخاصة بكل موضوع قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، وكذلك الاطلاع على نتائج مساهمات البنك في الشركات والأدوات الاستثمارية المختلفة، إضافًة إلى مراجعة نتائج أعمال قطاع الاستثمار بصفة ربع سنوية.

تتشكل اللجنة من:

- السيد الأستاذ/ شريف الأخضر – رئيس اللجنة
- السيد الأستاذ/ مصطفى القماش – عضو اللجنة
- السيد الأستاذ/ علاء الدين حسن – عضو اللجنة

الفصل الثالث
نجاح يعكس الواقع

نظرة عامة على الاقتصاد المصري

يتمتع الاقتصاد الكلي في مصر بأساسيات قوية وسوق واعدة تحمل إمكانات واسعة للنمو والاستغلال الأمثل. وبفضل مقوماته الاقتصادية المتميزة وتطبيق السياسات المالية والنقدية بنجاح، تواصل مصر ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز الأسواق الناشئة الواعدة. وقد ساهمت هذه السياسات في التخفيف من حدة الصدمات العالمية ودعم مسار مستقر ومستدام للنمو.

الناتج المحلي الإجمالي: نمو إيجابي رغم التباطؤ العالمي

واصل الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو إيجابية على الرغم من الضغوط الاقتصادية العالمية، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٢,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مدفوعًا بإجراءات مالية ونقدية انكماشية استهدفت احتواء معدلات التضخم، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحديات والحفاظ على موقعه التنافسي ضمن الأسواق الناشئة.

معدلات التضخم: مؤشرات سنوية تُظهر تحسنًا نسبيًا

شهدت معدلات التضخم في مصر تحسنًا ملموسًا مع نهاية عام ٢٠٢٤، في ضوء مواصلة البنك المركزي لسياساته النقدية الانكماشية الهادفة إلى احتواء الضغوط التضخمية، كما تراجع معدل التضخم العام إلى ٢٤,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٣٣,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، كما انخفض التضخم الأساسي إلى ٢٣,٢٪ مقارنةً بـ ٣٤,٢٪ خلال الفترة نفسها. ليعكس هذا التراجع السنوي فاعلية الإجراءات النقدية المتبعة، ويؤشر إلى مسار تدريجي نحو مزيد من الاستقرار السعري.

تدفقات النقد الأجنبي: نمو ملحوظ وثقة متجددة

سجلت مصر خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تدفقات نقدية أجنبية بلغت نحو ٨٢,٤ مليار دولار، مقابل ٤٥,٧ مليار دولار في العام السابق، وذلك من خلال اعتمادها على ثلاثة مصادر رئيسية وهي، تحويلات العاملين بالخارج، وعائدات السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ليعكس هذا النمو الملحوظ تحسن مناخ الاستثمار، وانتعاش قطاع السياحة، إلى جانب استقرار نسبي في تحويلات المصريين من الخارج.

القطاع المصرفي المصري: أداء مرن ونمو مستدام في سوق غير مشمول بالكامل

رغم التحديات الاقتصادية، يواصل القطاع المصرفي المصري تحقيق أداء قوي يعكس مرونته وتكيّفه مع المتغيرات، مستفيدًا من وجود شريحة سكانية كبيرة لا تزال خارج النظام المصرفي، ما يفتح المجال لمزيد من التوسع والنمو.

• محفظة القروض: ارتفعت أرصدة الإقراض إلى نحو ٧,٨ تريليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ 5,0 تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وهو ما يعكس تنامي الطلب على التمويل، سواء من الأفراد أو المشروعات.

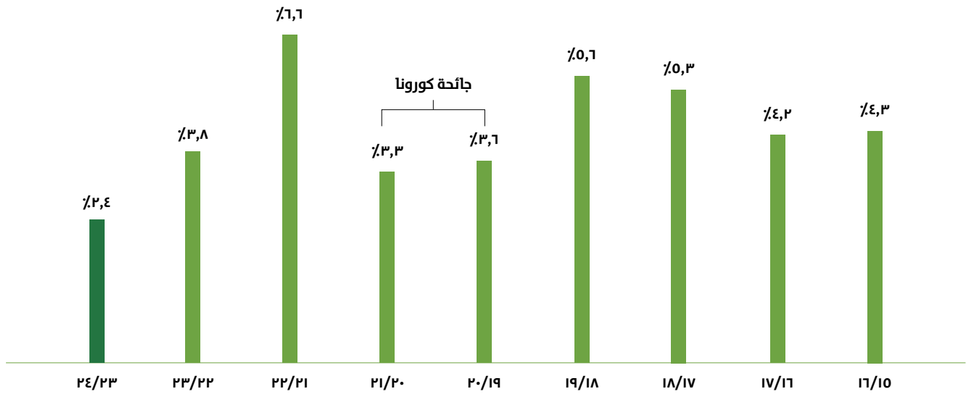
• الودائع: سجلت الودائع نموًا واضحًا لتصل إلى ١٢,٨ تريليون جنيه، مقابل ١٠,٢ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ما يعكس ثقة العملاء المتزايدة في القطاع المصرفي.

• نسبة توظيف القروض إلى الودائع: ارتفعت نسبة توظيف القروض إلى الودائع إلى ٦١٪ في سبتمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٥٤٪ بنهاية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مما يدل على كفاءة البنوك في تحويل المدخرات إلى تمويل فعلي يساهم في دعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

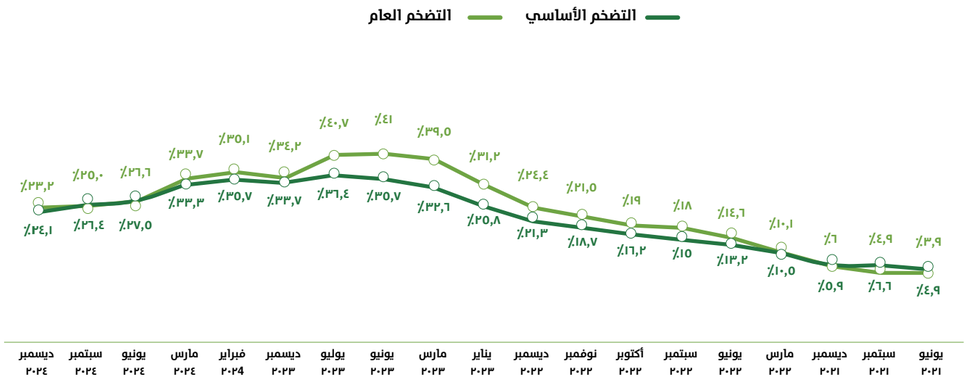
توسع الخدمات البنكية

استمر نمو الخدمات البنكية في مصر، مع ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ٢٣,٨٠٥ ماكينة بنهاية يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢٢,٧٠٨ ماكينة في ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١,١٠٠ ماكينة. كما ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في السوق إلى ٤,٧١٧ فرعًا في نهاية ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٤,٦٨٠ فرعًا في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٣٥ فرعًا.

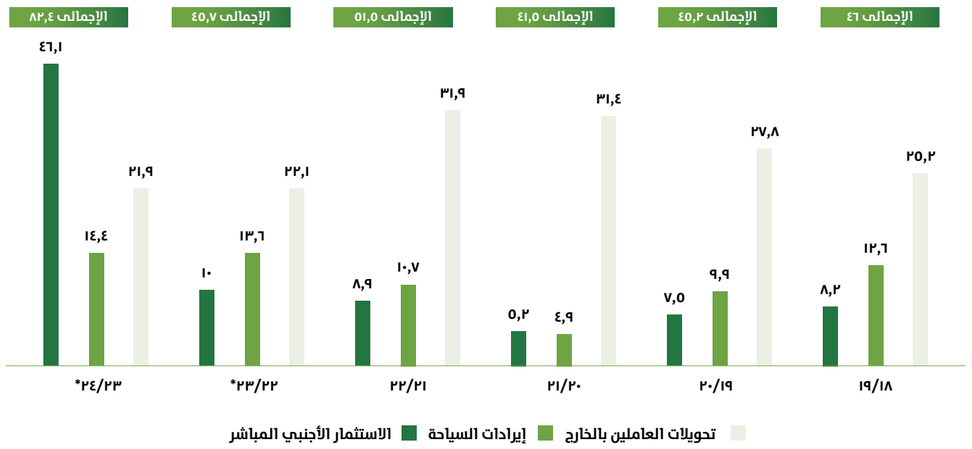
نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويًا ٪)



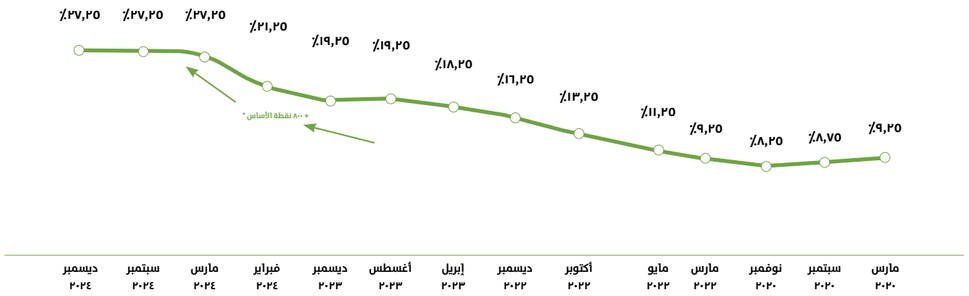
معدل التضخم



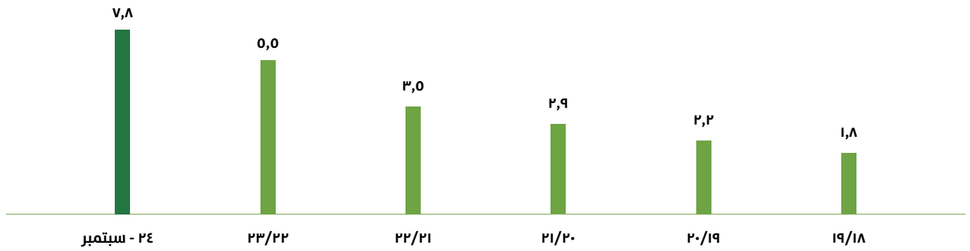
تدفقات النقد الأجنبي (بالمليار دولار أمريكي)



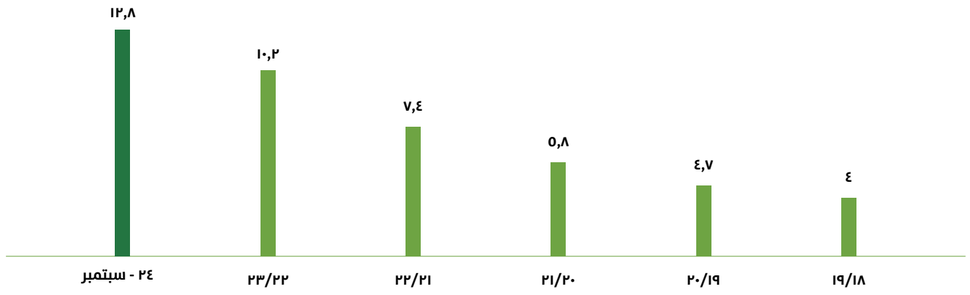
سعر الخصم



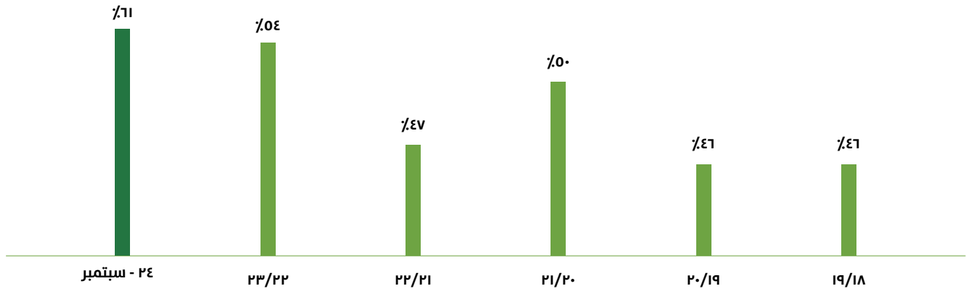
القروض (بالتريليون جنيه)



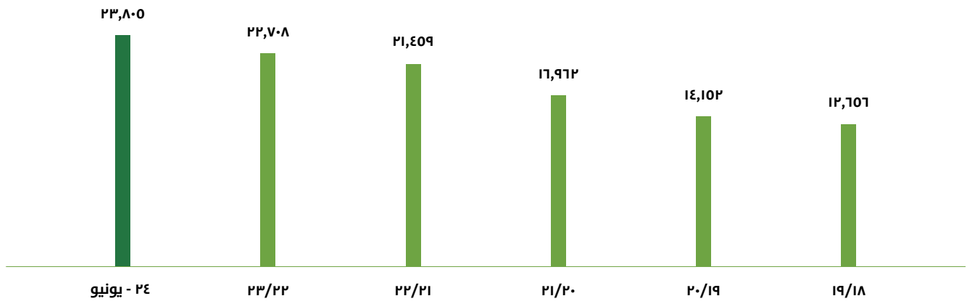
الودائع (بالتريليون جنيه)



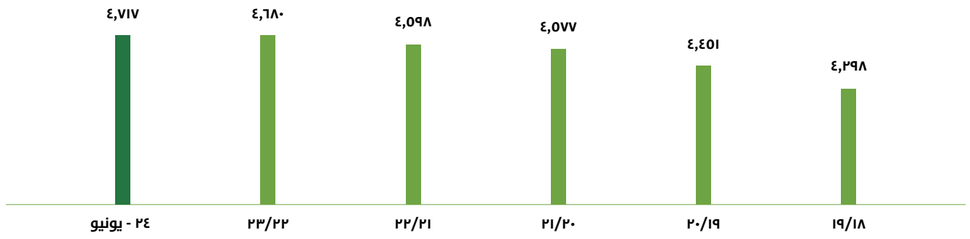
معدل توظيف القروض إلى الودائع (٪)



شبكة الصراف الآلي في السوق المصرفي المصري



شبكة الفروع في السوق المصرفي المصري



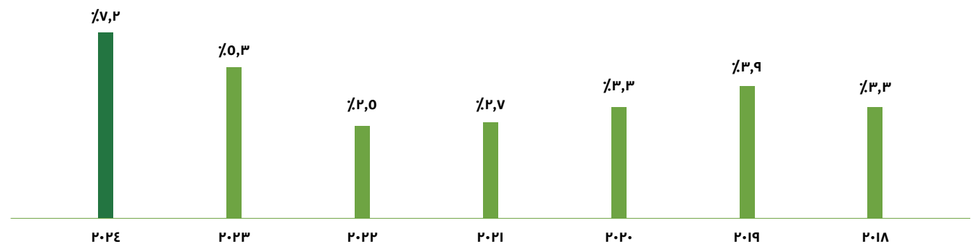
الأداء المالي والمؤشرات الرئيسية للبنك

ساهم نمو المحفظة القوي وجودة إدارة الميزانية في تحقيق نتائج متميزة خلال عام ٢٠٢٤.

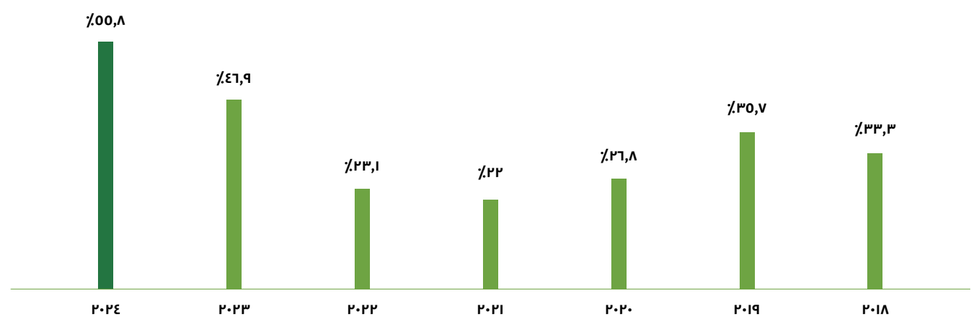
بنك التعمير والإسكان يحقق عوائد قوية

نجح بنك التعمير والإسكان في تحقيق أعلى نسب ربح في كل من متوسط الأصول والعائد على حقوق الملكية بين البنوك المنافسة في السوق المصرفي المصري.

العائد على متوسط الأصول (بالنسبة المئوية)



العائد على متوسط حقوق الملكية (بالنسبة المئوية)

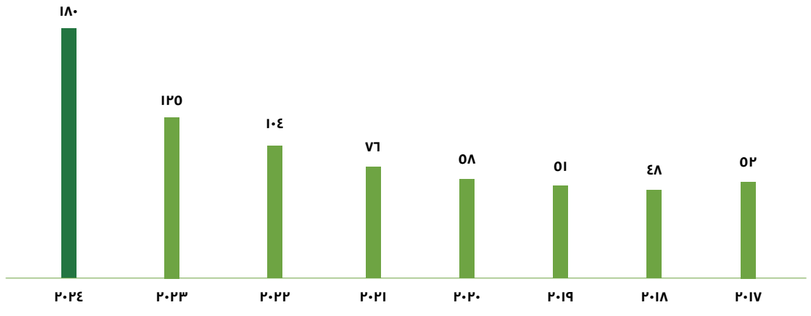


أدت قاعدة أصول البنك المتنامية إلى جانب جودة إدارة الأصول إلى زيادة ربحية البنك على مر السنين.

إجمالي الأصول (بالمليون جنيه مصري)

معدل نمو سنوي مركب
٥ سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)

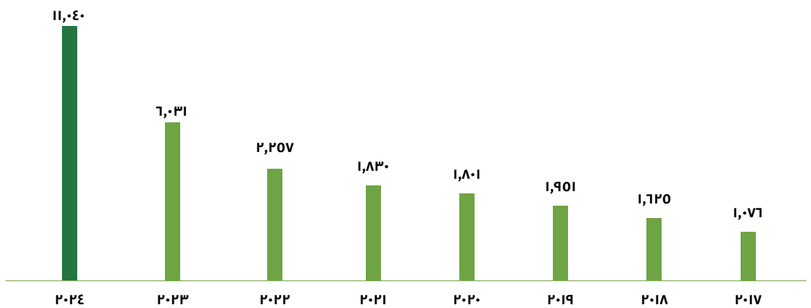
٪٣٧



صافي أرباح العام (بالمليون جنيه مصري)

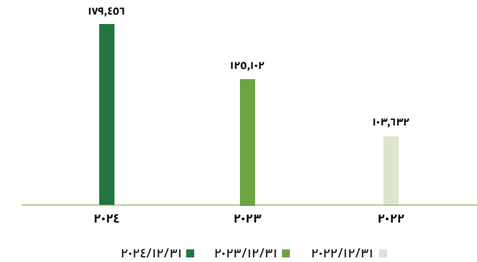
معدل نمو سنوي مركب
٥ سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٤)

٪٤١



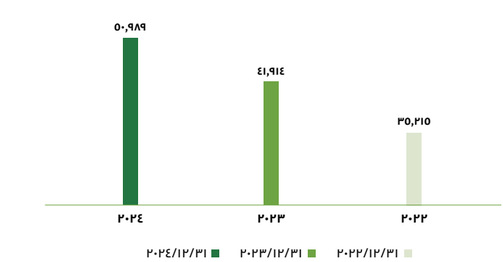
أهم المؤشرات المالية المستقلة للبنك خلال ٢٠٢٤

إجمالي الأصول
بالمليار جنيه مصري



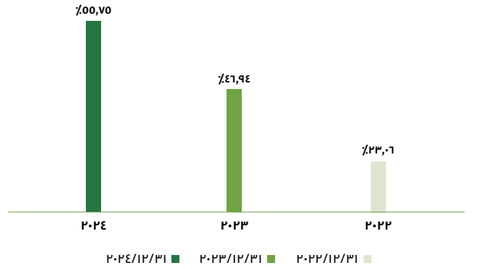
ارتفاع إجمالي أصول البنك بمقدار ٥٤,٣٥٤ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤٣٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي محفظة القروض
بالمليار جنيه مصري



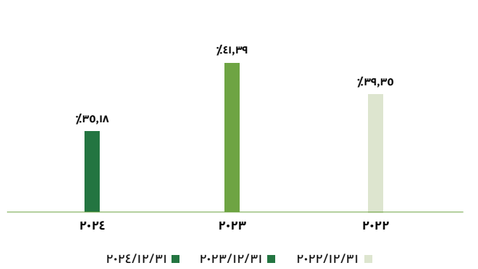
ارتفاع صافي محفظة القروض بقيمة ٩,٠٧٦ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٢٢٪ عن عام ٢٠٢٣.

العائد على متوسط حقوق الملكية



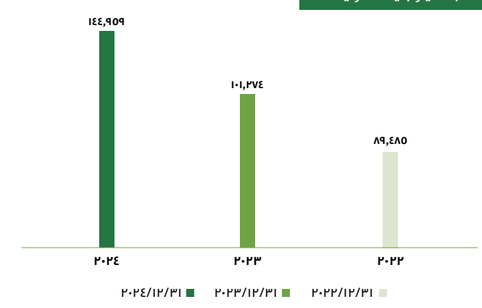
سجلت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (متضمنة صافي الربح) نسبة ٥٥,٧٥٪ بنسبة زيادة قدرها ٨,٨٢٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي القروض إلى الودائع



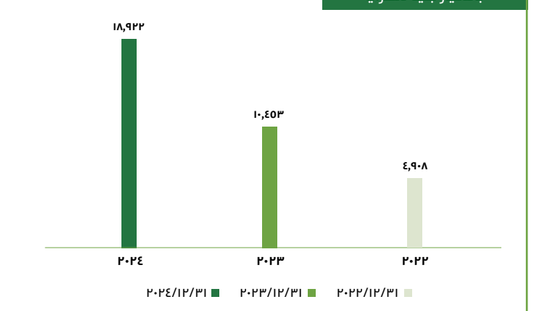
بلغت نسبة صافي القروض إلى الودائع في عام ٢٠٢٤ نسبة ٣٥,١٨٪ بانخفاض قدره ٦,٢١٪ عن عام ٢٠٢٣.

إجمالي محفظة الودائع
بالمليار جنيه مصري



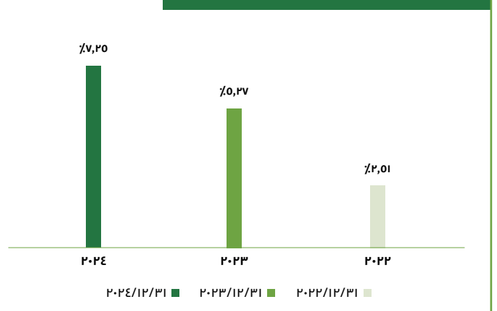
ارتفاع إجمالي محفظة الودائع بقيمة ٤٣,٦٨٦ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤٣٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي الدخل من العائد
بالمليار جنيه مصري



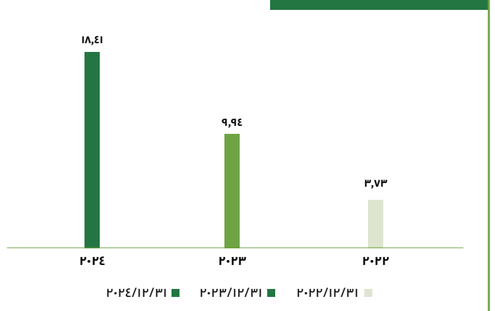
ارتفاع صافي الدخل من العائد بقيمة ٨,٤٦٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٨١٪ عن عام ٢٠٢٣.

العائد على متوسط الأصول



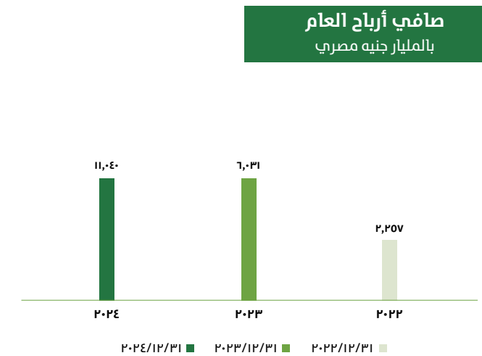
بلغت نسبة العائد على متوسط الأصول في عام ٢٠٢٤ نسبة ٧,٢٥٪ بنسبة زيادة قدرها ١,٩٨٪ عن عام ٢٠٢٣.

نصيب السهم من الأرباح



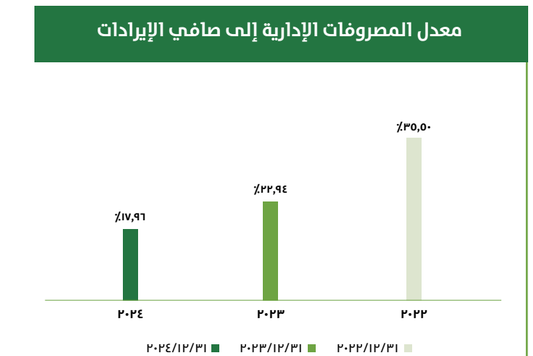
بلغ نصيب السهم من الأرباح في عام ٢٠٢٤ مبلغ ١٨,٤١ جنيه مصري للسهم بنسبة نمو ٨٥,٢١٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي أرباح العام
بالمليار جنيه مصري



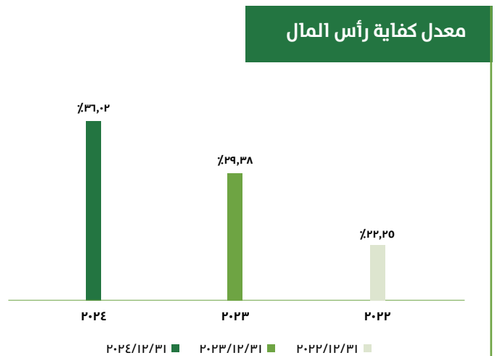
ارتفاع صافي الربح بقيمة ٥,٠٠٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٨٣٪ عن عام ٢٠٢٣.

معدل المصروفات الإدارية إلى صافي الإيرادات



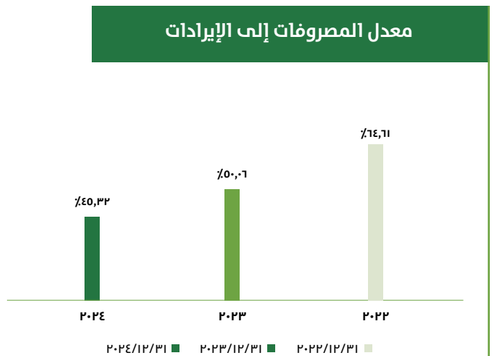
انخفاض معدل إجمالي المصروفات الإدارية إلى صافي الإيرادات من ٢٢,٩٤٪ عام ٢٠٢٣ إلى ١٧,٩٦٪ في عام ٢٠٢٤.

معدل كفاية رأس المال



سجل معدل كفاية رأس المال خلال عام ٢٠٢٤ نسبة ٣٦,٠٢٪ بنسبة زيادة قدرها ٦,٦٤٪ عن عام ٢٠٢٣.

معدل المصروفات إلى الإيرادات



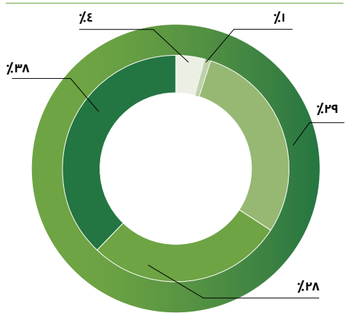
بلغ معدل المصروفات إلى الإيرادات في عام ٢٠٢٤ نسبة ٤٥,٣٢٪ بانخفاض قدره ٤,٧٤٪ عن عام ٢٠٢٣.

أهم تطورات بنود المركز المالي المستقلة

المبالغ بالمليون جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	النمو	نسبة النمو
إجمالي الأصول	١٧٩,٤٥٦	١٢٥,١٠٢	٥٤,٣٥٤	٤٣٪
صافي محفظة القروض	٥٠,٩٨٩	٤١,٩١٤	٩,٠٧٥	٢٢٪
أرصدة لدى البنوك	٤٩,١٤١	١٤,٠٤٩	٣٥,٠٩٢	٢٥٠٪
الاستثمارات المالية	٥١,٥٨١	٤٥,٩٧٠	٥,٦١١	١٢٪
المشروعات الإسكانية	١,٤٤٩	١,١٩٨	٢٥١	٢١٪
محفظة ودائع العملاء	١٤٤,٩٥٩	١٠١,٢٧٤	٤٣,٦٨٥	٤٣٪
حقوق الملكية	٢٤,٢٤٥	١٥,٣٥٧	٨,٨٨٨	٥٨٪

إجمالي الأصول

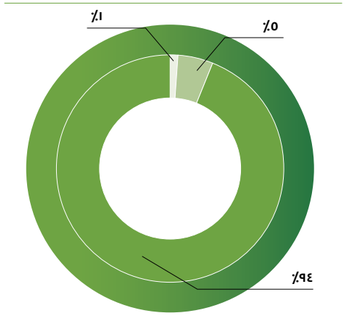
في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- نقدية وأرصدة لدى البنوك: ٣٨٪
- قروض وتسهيلات العملاء: ٢٨٪
- استثمارات مالية: ٢٩٪
- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة: ١٪
- أصول أخرى: ٤٪

الالتزامات

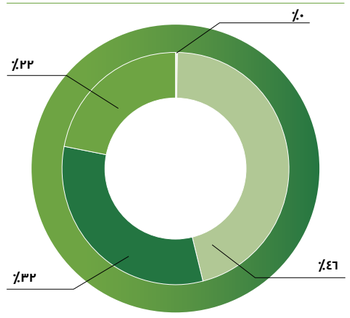
في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- ودائع العملاء: ٩٤٪
- التزامات أخرى: ٥٪
- أرصدة مستحقة للبنوك: ١٪

حقوق الملكية

في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- رأس المال المدفوع: ٢٢٪
- احتياطيات: ٣٢٪
- أرباح محتجزة (متضمنة صافي أرباح العام): ٤٦٪
- الدخل الشامل الآخر: ٠٪

زادت أصول البنك بنحو ٥٤,٣٥٤ مليار جنيه مصري بنسبة ٤٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك إلى ما يلي:-

- زاد صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء بمبلغ ٩,٠٧٥ مليار جنيه مصري بنمو بلغت نسبته ٢٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى الزيادة في قروض التجزئة بمبلغ ٢,٦٩٥ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ١١٪ مقابل ارتفاع في قروض الشركات بمبلغ ٧,٧٩٢ مليار جنيه مصري بنمو نسبته ٣٨٪، وذلك قبل خصم المخصصات.
- زادت الاستثمارات المالية المتمثلة في أدوات الدين بمبلغ ٥,٥٨١ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ١٢٪ نتيجة قيام البنك بشراء أذون وسندات خزانة، مع الارتفاع في الأرصدة لدى البنوك بمبلغ ٣٥,٠٩٢ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ٢٥٠٪ وهو ما يوضح قيام البنك بتشغيل السيولة الزائدة في شراء أذون خزانة وسندات خزانة ووثائق خزانة.
- بلغت نسبة القروض إلى الودائع ٣٥,١٨٪ عن عام ٢٠٢٤ مقابل ٤١,٣٩٪ في عام ٢٠٢٣.
- ارتفعت محفظة الودائع والتي توفر المصدر الرئيسي للتمويل بزيادة قدرها ٤٣,٦٨٦ مليار جنيه مصري بنمو يُقدر بنحو ٤٣٪، حيث ارتفعت أرصدة ودائع عملاء الأفراد بمبلغ ٣٤,٣٥١ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٧٥٪، مع ارتفاع ودائع المؤسسات بمبلغ ٩,٣٣٥ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ١٧٪.
- بلغت نسبة ودائع المؤسسات إلى إجمالي الودائع نسبة ٤٥٪ بانخفاض ١٠٪ عن عام ٢٠٢٣ كما بلغت نسبة ودائع عملاء الأفراد إلى إجمالي الودائع نسبة ٥٥٪ بزيادة ١٠٪ عن عام ٢٠٢٣.
- زادت حقوق الملكية بنحو ٨,٨ مليار جنيه مصري بنمو قدره ٥٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك تحديدًا إلى وصول صافي ربح العام إلى ١١ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤.

قائمة الدخل (المستقلة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

بلغ صافي الربح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١١,٠٤٠ مليار جنيه مصري، وفيما يلي توزيع بنود قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:-

بالجنيه المصري

عائد القروض والإيرادات المشابهة		
قروض وتسهيلات للعملاء	١١,١٣٨,٢٤١,١٨١	
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١١,٩٣٥,٨٨١,٤٥٩	
ودائع وحسابات جارية	٥,٩٦٥,٠٥٢,٢٢٨	
إجمالي عائد القروض والإيرادات المشابهة		**٢٩,٠٣٩,١٧٤,٨٦٨**
يخصم تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		
ودائع وحسابات جارية		
للبنوك	(١٤٦,٨٩٥,٣٢٣)	
للعملاء	(٩,٨٠٧,٥٦٢,٨٣٨)	
قروض مؤسسات مالية أخرى	(١٦٢,٧٢٥,٨٢٩)	
إجمالي تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		**(١٠,١١٧,١٨٣,٩٩٠)**
صافي الدخل من العائد		**١٨,٩٢١,٩٩٠,٨٧٨**
إيرادات الأتعاب والعمولات		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٨٣,٩٠٣,٩٩٣	
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٢٢,٦٥٥,٩٩٦	
أتعاب أخرى	٧١٠,٢٠٥,١٧٦	
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات		**١,١١٦,٧٦٥,١٦٥**
يخصم مصروفات الأتعاب والعمولات		
أتعاب أخرى مدفوعة	(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)	
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات		**(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)**
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		**٩٥٣,٩٧٤,٠٧١**
إيرادات من توزيعات أرباح		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٥٢٥,٠٠٠	
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨,٣١٦,٩٦٩	
شركات تابعة وشقيقة	٢٢٢,٥٤٤,٥٣٥	
إجمالي إيرادات من توزيعات أرباح		**٢٣١,٣٨٦,٥٠٤**
صافي دخل المتاجرة		
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٥١,٧٣٣,٠٧٣	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٦,٩٥٨,٤٢٣	
إجمالي صافي دخل المتاجرة		**٩٨,٦٩١,٤٩٦**
إيرادات مشروعات البنك الإسكانية		
مبيعات وحدات إسكان	٢٦٦,٠٩٧,١٧٧	
تكلفة الوحدات المبيعة	(٥٠,٤٤٤,٤٨٥)	
مجمل ربح الوحدات	**٢١٥,٦٥٢,٦٩٢**	
إيرادات إسكان أخرى	١٢٣,٦٤١,١٩٨	
إجمالي إيرادات مشروعات البنك الإسكانية		**٣٣٩,٢٩٣,٨٩٠**
خسائر الاستثمارات المالية		**(٥,٨٣٩)**
(عبء) رد اضمحلال الائتمان		**(١,٤٧٥,٩٤١,٩٢٩)**
مصروفات إدارية		
أجور ومرتبات	(١,٢١٥,٥٣٩,٦٥٩)	
تأمينات اجتماعية	(٧٧,٥٨٨,٦١٨)	
تكلفة مزايا التقاعد	(١٧,٦٩٦,٦٠٦)	
مستلزمات التشغيل	(١,٧٦٥,١٩٥,٧٣٧)	
مصروفات جارية	(٥٥٩,٣٧٠,٥٢٠)	
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	(٨,١٠٧,٧٥٦)	
تبرعات	(٤٦,٢١٥,٥٧٨)	
إجمالي مصروفات إدارية		**(٣,٦٨٩,٧١٤,٤٧٤)**
(عبء) رد مخصصات أخرى		**(٣٦٨,٥٢٥,٧١٧)**
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى		
خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي يغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٤١,٣٩٦,٧٦٥)	
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٨٤٢,٢٩١	
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات	(٢٨,٩٠٩,٩٠٥)	
إيجارات محصلة	٦٢,٥٤٩,٦١٨	
أخرى	٦,١٢٢,٦٠٢	
إجمالي (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى		**(٨٤٢,٢٠٩)**
صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل		**١٥,٠١٠,٣٠٦,٦٧١**
مصروف ضرائب الدخل		**(٣,٩٧٠,٥١٢,٤٦٩)**
صافي أرباح العام		**١١,٠٣٩,٧٩٤,٢٠٢**

ارتفع صافي أرباح البنك المستقلة بنحو ٥,٠٠٩ مليار جنيه مصري مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٨٣٪ ليصل إلى ١١,٠٤٠ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك إلى:-

- ارتفاع صافي الدخل من العائد بنحو ٨,٥ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ٨١٪.
- ارتفاع عائد القروض والإيرادات المشابهة بمقدار ١٢ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٧٠٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مصادر الأموال والمتمثلة في ودائع العملاء، والتي تم توظيفها بالشكل الأمثل خلال عام ٢٠٢٤ بتنوع ملحوظ بين القروض والتسهيلات وأذون وسندات الخزانة وودائع لدى البنك المركزي المصري، مما ترتب عليه الارتفاع الملحوظ في صافي الدخل من العائد.
- ارتفاع نسبة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنحو ٣,٥ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٥٤٪ نتيجة الارتفاع الملحوظ في محفظة ودائع العملاء بمقدار ٤٤ مليار جنيه مصري.
- تسجيل عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان زيادة بقيمة ٥٢٣ مليون جنيه مصري بنسبة ٥٥٪، ويرجع ذلك إلى تطبيق معيار IFRS9 وأثره على الزيادة في عبء الاضمحلال على القروض، إضافة إلى ارتفاع محفظة القروض للشركات والأفراد.
- بلغت قيمة المصروفات الإدارية ٨٧٩ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ٣١٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأجور والمرتبات بمبلغ ١٦٩ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة قدره ١٨٪، وذلك بعد قيام البنك بصرف العلاوة السنوية الممنوحة للعاملين والمتضمنة الزيادة الاستثنائية نتيجة الزيادة في أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع التضخم خلال الفترة الماضية، إضافة إلى حركة الترقيات السنوية وزيادة عدد العاملين إلى ٣٠٣٩ موظفًا مقابل ٢٩٢٦ في ٣١-١٢-٢٠٢٣.
- ارتفاع بند المزايا العينية عن العام السابق بمبلغ ٢٢ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة ٣٨٪ بسبب زيادة مصروفات العلاج الطبي للعاملين بالبنك نتيجة لارتفاع الأسعار الخاصة بالمستشفيات والأدوية وغير ذلك.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية الأخرى بـ ٥٣٢ مليون جنيه مصري، وذلك للزيادة تحديدًا في مصروفات التشغيل بـ ٥٠٦ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٠٪، والتي تتمثل في مصروفات التأمين على حياة عملاء التجزئة نتيجة الزيادة في محفظة قروض التجزئة، إضافة إلى الزيادة في خدمات الأمن والحراسة والخدمات المؤداة من شركات الصيانة والنظافة والإنترنت ومصروفات النظم الخاصة بالدعم الفني ومصروفات تجديد الرخص السنوية.
- ارتفاع المصروفات الجارية والتي تتضمن مصروفات الإهلاك والاستهلاك للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والإيجارات بمبلغ ١٥٥ مليون جنيه مصري بنسبة زيادة ٣٨٪، وذلك نتيجة التوسع في أعداد الفروع وإنشاء مركز كبار العملاء وزيادة كفاءة المنظومة البنكية وفقًا لمتطلبات البنك المركزي المصري لزيادة أحكام الرقابة على العمليات المصرفية المنفذة بما يتماشى مع التعليمات الدولية.

ويوضح الجدول التالي بيان بنود الإيرادات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذلك نسبة كل بند من بنود الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات:-

بنود الإيرادات	من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
عائد قروض وتسهيلات للعملاء	١١,١٣٨,٢٤١,١٨١	٣٥,٩٩٪	٦,٥٣٩,٧٠٠,١١٨	٣٤,١٩٪
عائد استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١١,٩٣٥,٨٨١,٤٥٩	٣٨,٥٧٪	٥,٩٩٦,٧١٣,٧٦٠	٣١,٣٥٪
عائد ودائع وحسابات جارية	٥,٩٦٥,٠٥٢,٢٢٨	١٩,٢٨٪	٤,٥٠٦,٧٣٣,١٧٧	٢٣,٥٦٪
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٨٣,٩٠٣,٩٩٣	٠,٥٩٪	١٣٧,١٧٦,١٠١	٠,٧٢٪
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٢٢,٦٥٥,٩٩٦	٠,٧٢٪	٢١٩,٣٧١,٠٦٦	١,١٥٪
أتعاب أخرى	٧١٠,٢٠٥,١٧٦	٢,٣٠٪	٤١٣,٤٤٨,٤٨٧	٢,١٦٪
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٥٢٥,٠٠٠	٠,٠٠٪	٠	٠,٠٠٪
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨,٣١٦,٩٦٩	٠,٠٣٪	٥,٦٦٠,٩٤٠	٠,٠٣٪
توزيعات أرباح - شركات تابعة وشقيقة	٢٢٢,٥٤٤,٥٣٥	٠,٧٢٪	٢٣٨,٨١٢,٣٩٥	١,٢٥٪
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٥١,٧٣٣,٠٧٣	٠,١٧٪	١٦,١٢٢,٢٥٢	٠,٠٨٪
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٦,٩٥٨,٤٢٣	٠,١٥٪	٩٢,٥٢٠,٩٥٦	٠,٤٨٪
إجمالي إيرادات مشروعات البنك الإسكانية	٣٨٩,٧٣٨,٣٧٥	١,٢٦٪	٩١٦,٢١٣,٣٢٥	٤,٧٩٪
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٨٤٢,٢٩١	٠,٠٠٪	١٠٥,٢١١	٠,٠٠٪
إيجارات محصلة	٦٢,٥٤٩,٦١٨	٠,٢٠٪	٣٦,٥٤٣,٧٩٣	٠,١٩٪
أخرى	٦,١٢٢,٦٠٢	٠,٠٢٪	٩,١٤٣,٥٧١	٠,٠٥٪
إجمالي الإيرادات	**٣٠,٩٤٥,٢٧٠,٩١٩**	**١٠٠٪**	**١٩,١٢٨,٢٦٥,١٥٢**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول التالي بيان بنود المصروفات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذلك نسبة كل بند من بنود المصروفات إلى إجمالي المصروفات:-

بنود المصروفات	من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تكلفة ودائع وحسابات جارية – بنوك	(١٤٦,٨٩٥,٣٢٣)	٠,٧٤٪	(٦٠,٤٠٤,٤٩٦)	٠,٤٦٪
تكلفة ودائع وحسابات جارية - عملاء	(٩,٨٠٧,٥٦٢,٨٣٨)	٤٩,٢٧٪	(٦,٣٧١,٢٢٤,٩٣٣)	٤٨,٦٥٪
تكلفة قروض مؤسسات مالية أخرى	(١٦٢,٧٢٥,٨٢٩)	٠,٨٢٪	(١٥٨,٨١٩,١٨٦)	١,٢١٪
أتعاب أخرى مدفوعة	(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)	٠,٨٢٪	(٦٥,٥٣١,٣٦٢)	٠,٥٠٪
خسائر الاستثمارات المالية	(٥,٨٣٩)	٠,٠٠٪	(١,١٩٩,٩٩٩)	٠,٠١٪
تكلفة الوحدات المباعة	(٥٠,٤٤٤,٤٨٥)	٠,٢٥٪	(١٨٨,٤١٣,٤٥٠)	١,٤٤٪
(عبء) رد اضمحلال الائتمان	(١,٤٧٥,٩٤١,٩٢٩)	٧,٤١٪	(٩٥٣,١٦٨,٤٦٦)	٧,٢٨٪
مصروفات إدارية	(٣,٦٨٩,٧١٤,٤٧٤)	١٨,٥٤٪	(٢,٨١١,١٢٧,٨٨٩)	٢١,٤٦٪
خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٤١,٣٩٦,٧٦٥)	٠,٢١٪	(١٩,٩٤٢,٥٤٨)	٠,١٥٪
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات	(٢٨,٩٥٩,٩٥٥)	٠,١٥٪	(٧,٢٩٠,٦٧٥)	٠,٠٦٪
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٣٦٨,٥٢٥,٧١٧)	١,٨٥٪	(٢٧٥,١٥٦,٨١٢)	٢,١٠٪
مصروف ضرائب الدخل	(٣,٩٧٠,٥١٢,٤٦٩)	١٩,٩٥٪	(٢,١٨٥,٠٨٤,٦٦٥)	١٦,٦٨٪
إجمالي المصروفات	**(١٩,٩٠٥,٤٧٦,٧١٧)**	**١٠٠٪**	**(١٣,٠٩٧,٣٦٤,٤٨١)**	**١٠٠٪**

ونورد فيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على بعض البنود الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات والمقارنة بالسنة السابقة:

العائد من القروض والإيرادات المشابهة

- بلغ العائد من القروض والتسهيلات نحو ١١,١٣٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦,٥٤٠ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٧٠٪.
- بلغ العائد من الاستثمارات المالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نحو ١١,٩٣٦ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٥,٩٩٧ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٩٩٪.
- بلغ العائد من ودائع وحسابات جارية نحو ٥,٩٦٥ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٤,٥٠٧ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٣٢٪.

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

- بلغت تكلفة الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك نحو ١٤٧ مليون جنيه في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٦٠ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ١٤٣٪.
- بلغت تكلفة ودائع العملاء نحو ٩,٨٠٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٦,٣٧١ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٥٤٪.
- بلغت تكلفة القروض من المؤسسات المالية نحو ١٦٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ١٥٩ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٪.

يوضح الجدول التالي المشروع المقترح من مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

البيان	٢٠٢٤/١٢/٣١
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	١١,٠٣٩,٧٩٤,٢٠٢
يخصم	
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقًا لأحكام القانون	(٨٤٢,٢٩١)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(٦,٢٨٩,٠٤٢)
صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع	**١١,٠٣٢,٦٦٢,٨٦٩**
أرباح محتجزة في أول العام	٦٦,٠٧٤,٧٣٨
أرباح محتجزة خلال العام	٤٢٧,٠٠٠
صافي الأرباح القابلة للتوزيع	**١١,٠٩٩,١٦٤,٦٠٧**
يوزع كالآتي:-	
احتياطي قانوني	٥٥١,٩٨٩,٧١٠
احتياطي عام	٦,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
توزيعات المساهمين (توزيع نقدي ٥ جم/ للسهم)	٢,٦٥٦,٥٠٠,٠٠٠
حصة العاملين في الأرباح	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٦٠,٠٠٠,٠٠٠
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١١٠,٣٢٦,٦٢٩
أرباح محتجزة آخر العام	٧٠,٣٤٨,٢٦٨
الإجمالي	**١١,٠٩٩,١٦٤,٦٠٧**

الإيرادات والمصروفات المستقلة وفقًا للنشاط المصرفي والإسكاني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

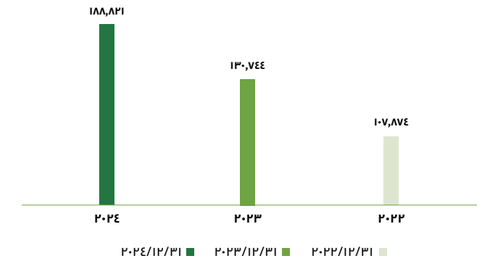
البيان	مصرفي	إسكاني	الإجمالي
صافي الدخل من العائد	١٨,٩٢١,٩٩٠,٨٧٨	-	١٨,٩٢١,٩٩٠,٨٧٨
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٧٧١,٦٥٣,٤٩٦	١٨٢,٣٢٠,٥٧٥	٩٥٣,٩٧٤,٠٧١
إيرادات من توزيعات أرباح	٢٣١,٣٨٦,٥٠٤	-	٢٣١,٣٨٦,٥٠٤
صافي دخل المتاجرة	٩٨,٦٩١,٤٩٦	-	٩٨,٦٩١,٤٩٦
إيرادات مشروعات البنك الإسكانية	-	٣٣٩,٢٩٣,٨٩٠	٣٣٩,٢٩٣,٨٩٠
خسائر الاستثمارات المالية	(٥,٨٣٩)	-	(٥,٨٣٩)
(عبء) رد اضمحلال الائتمان	(١,٤٧٥,٩٤١,٩٢٩)	-	(١,٤٧٥,٩٤١,٩٢٩)
مصروفات إدارية	(٣,١٩٢,٤٦٦,٦٥٩)	(٤٩٧,٢٤٧,٨١٥)	(٣,٦٨٩,٧١٤,٤٧٤)
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٣٦٨,٥٢٥,٧١٧)	-	(٣٦٨,٥٢٥,٧١٧)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	(٦٣,٣٩١,٨٢٧)	٦٢,٥٤٩,٦١٨	(٨٤٢,٢٠٩)
صافي الربح قبل ضرائب الدخل	**١٤,٩٢٣,٣٩٠,٤٠٤**	**٨٦,٩١٦,٢٦٧**	**١٥,٠١٠,٣٠٦,٦٧١**
مصروف ضرائب الدخل	(٣,٩٥٠,٩٥٦,٣٠٩)	(١٩,٥٥٦,١٦٠)	(٣,٩٧٠,٥١٢,٤٦٩)
صافي أرباح العام	**١٠,٩٧٢,٤٣٤,٠٩٥**	**٦٧,٣٦٠,١٠٧**	**١١,٠٣٩,٧٩٤,٢٠٢**

رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المرخص به ١٠ مليارات جنيه مصري، في حين يُقدر رأس المال المصدر والمدفوع بـ ٥,٣١٣ مليار جنيه مصري بإجمالي ٥٣١,٣٠ مليون سهم، قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليارات جنيه مصري، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون إلى ١,١٥٠ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري، وقد تم الإعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الأولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل، وتم التأشير عليها بالسجل التجاري، كما تم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ حتى ٢٠١٠/٤/٢٩، والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم، قيمة السهم ٢٠ جنيهًا مصريًا، إضافةً إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشًا، وكذلك ٣ ملايين سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك، قيمة السهم ١٠ جنيهات مصرية، إضافةً إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشًا وقد تم تغطية الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١,١٥٠ مليار جنيه.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١,١٥٠ مليار جنيه مصري إلى ١,٢٦٥ مليار جنيه مصري، عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنيه مصري مجانًا من الاحتياطي القانوني عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة ساهم، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١,٢٦٥ مليار جنيه مصري.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١,٢٦٥ مليار جنيه مصري إلى ١,٥١٨ مليار جنيه مصري عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه مصري من الاحتياطي العام وفقًا للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة ساهم أصلية، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١,٥١٨ مليار جنيه مصري.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٢ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١,٥١٨ مليار جنيه مصري إلى ٥,٣١٣ مليار جنيه، عن طريق تحويل مبلغ ٣,٢٨٣ مليار جنيه مصري من الاحتياطي العام وتحويل مبلغ ٥١٢ مليون جنيه مصري من الأرباح المحتجزة وذلك بواقع ٢,٥ سهم مجاني لكل سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات مصرية وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٣١٣ مليار جنيه مصري.
- وافق مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ على زيادة رأس المال المرخص به من ١٠ مليارات جنيه مصري إلى ٣٠ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥,٣١٣ مليار جنيه مصري إلى ١٠,٦٢٦ مليار جنيه مصري عن طريق تحويل مبلغ ٥,٣١٣ مليار جنيه مصري من الاحتياطي العام وذلك بواقع سهم مجاني لكل سهم أصيل قيمة كل سهم عشرة جنيهات، وتفويض السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة بالدعوة إلى الجمعية العامة غير العادية خلال ٦٠ يوم على الأقل طبقًا للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) فور ورود موافقة البنك المركزي المصري لتعديل المادتين (٧،٦) من النظام الأساسي للبنك.

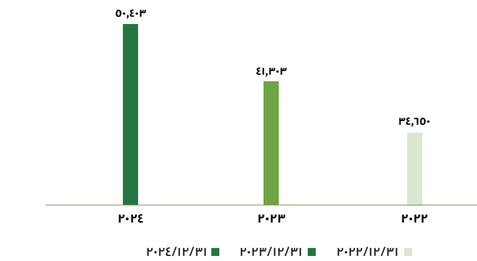
أهم المؤشرات المالية المجمعة للبنك خلال ٢٠٢٤

إجمالي الأصول
بالمليار جنيه مصري



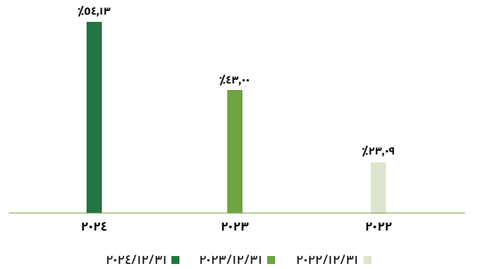
ارتفاع إجمالي أصول البنك بقيمة ٥٨,٠٧٧ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤٤٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي محفظة القروض
بالمليار جنيه مصري



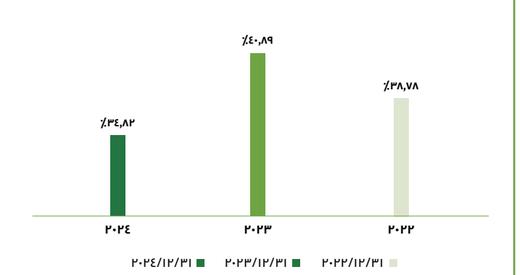
ارتفاع صافي محفظة القروض بقيمة ٩,١٠٠ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٢٪ عن عام ٢٠٢٣.

العائد على متوسط حقوق الملكية



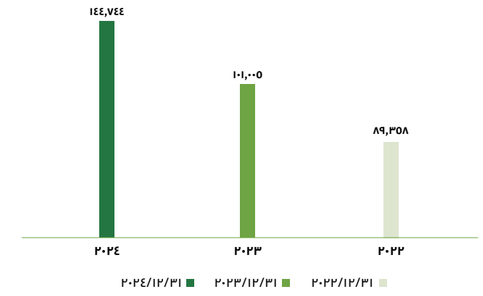
سجلت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (متضمنة صافي الربح) نسبة ٥٤,١٣٪ بارتفاع قدره ١١,١٣٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي القروض إلى الودائع



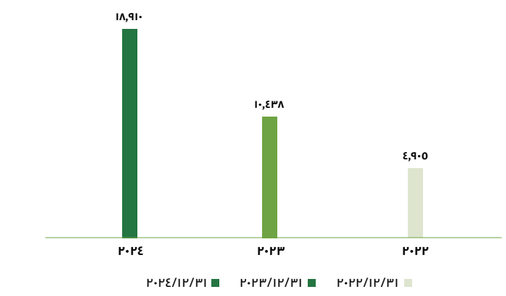
بلغت نسبة صافي القروض إلى الودائع في عام ٢٠٢٤ نسبة ٣٤,٨٢٪ بانخفاض قدره ٦,٠٧٪ عن عام ٢٠٢٣.

إجمالي محفظة الودائع
بالمليار جنيه مصري



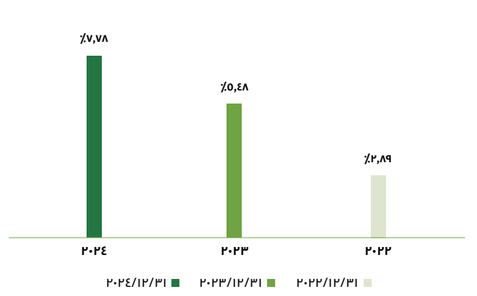
ارتفاع إجمالي محفظة الودائع بقيمة ٤٣,٧٣٨ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤٣٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي الدخل من العائد
بالمليار جنيه مصري



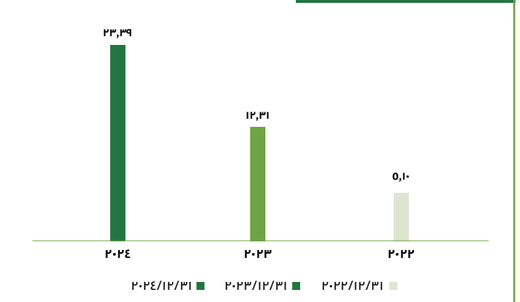
ارتفاع صافي الدخل من العائد بقيمة ٨,٤٧٢ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٨١٪ عن عام ٢٠٢٣.

العائد على متوسط الأصول



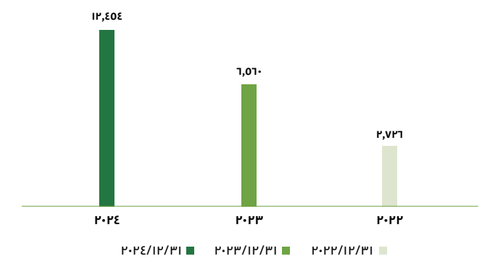
بلغت نسبة متوسط العائد على الأصول عن عام ٢٠٢٤ نسبة ٧,٧٨٪ بنسبة نمو ٢,٣٠٪ عن عام ٢٠٢٣.

نصيب السهم من الأرباح



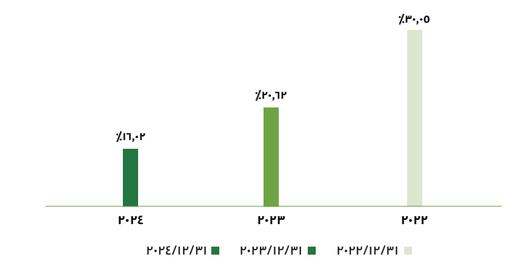
بلغ نصيب السهم من الأرباح في عام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٣,٣٩ جنيه مصري للسهم بنسبة نمو ٩٠٪ عن عام ٢٠٢٣.

صافي أرباح العام
بالمليار جنيه مصري



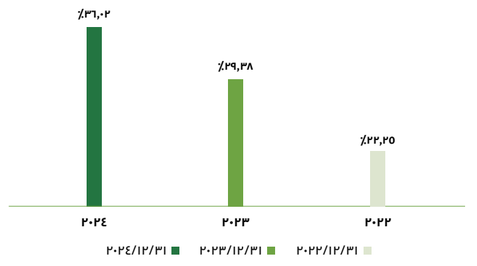
ارتفاع صافي الربح بقيمة ٥,٨٩٤ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٨٩,٨٦٪ عن عام ٢٠٢٣.

معدل المصروفات والإدارية إلى صافي الإيرادات



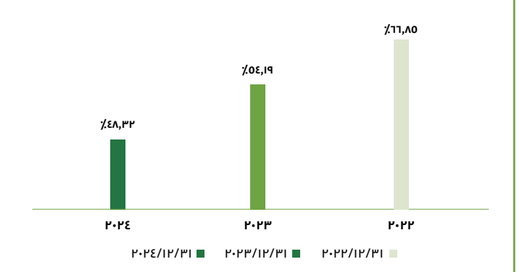
انخفاض معدل إجمالي المصروفات الإدارية إلى صافي الإيرادات من ٢٠,٦٢٪ عام ٢٠٢٣ إلى ١٦,٠٢٪ في عام ٢٠٢٤.

معدل كفاية رأس المال



سجل معدل كفاية رأس المال خلال عام ٢٠٢٤ نسبة ٣٦,٠٢٪ بارتفاع ٦,٦٤٪ عن عام ٢٠٢٣.

معدل المصروفات إلى صافي الإيرادات



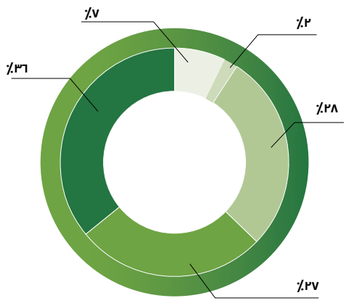
بلغ معدل المصروفات إلى صافي الإيرادات في عام ٢٠٢٤ نسبة ٤٨,٣٢٪ بانخفاض قدره ٥,٨٨٪ عن عام ٢٠٢٣.

أهم تطورات بنود المركز المالي المجمعة

المبالغ بالمليون جنيه	٢٠٢٤-١٢-٣١	٢٠٢٣-١٢-٣١	النمو	نسبة النمو
إجمالي الأصول	١٨٨,٨٢١	١٣٠,٧٤٤	٥٨,٠٧٧	٤٤٪
صافي محفظة القروض	٥٠,٤٠٣	٤١,٣٠٣	٩,١٠٠	٢٢٪
أرصدة لدى البنوك	٤٩,٢٦٢	١٤,١١٣	٣٥,١٥٠	٢٤٩٪
الاستثمارات المالية	٥٢,٧٣٥	٤٦,٦٢٥	٦,١٠٩	١٣٪
المشروعات الإسكانية	٤,٩٧٣	٣,٢١٢	١,٧٦٠	٥٥٪
محفظة ودائع العملاء	١٤٤,٧٤٤	١٠١,٠٠٥	٤٣,٧٣٨	٤٣٪
حقوق الملكية	٢٨,٠٠٣	١٧,٩٠٧	١٠,٠٩٧	٥٦٪
حقوق الأقلية	١٦٨	١٤٥	٢٣	١٦٪

إجمالي الأصول

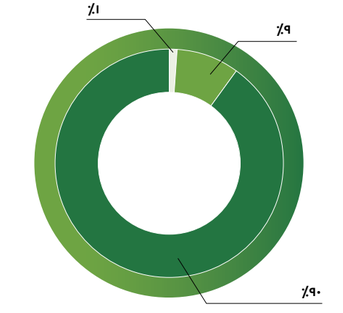
في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- نقدية وأرصدة لدى البنوك: ٣٦٪
- قروض وتسهيلات العملاء: ٢٧٪
- استثمارات مالية: ٢٨٪
- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة: ٢٪
- أصول أخرى: ٧٪

الالتزامات

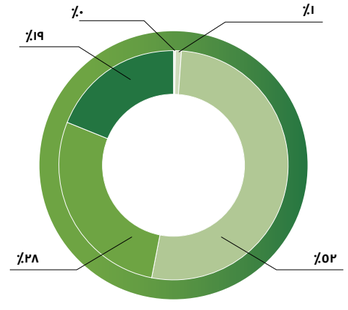
في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- ودائع العملاء: ٩٠٪
- التزامات أخرى: ٩٪
- أرصدة مستحقة للبنوك: ١٪

حقوق الملكية

في (٣١-١٢-٢٠٢٤)



- رأس المال المدفوع: ١٩٪
- احتياطيات: ٢٨٪
- أرباح محتجزة (متضمنة صافي أرباح العام): ٥٢٪
- الدخل الشامل الآخر: ١٪
- حقوق الأقلية: ٠٪

زادت أصول البنك بنحو ٥٨,٠٧٧ مليار جنيه مصري بنسبة نمو قدرها ٤٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء بمبلغ ٩,١٠٠ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ٢٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى الزيادة في قروض التجزئة مبلغ ٢,٦٩٦ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ١٠,٨٪، مقابل ارتفاع في قروض الشركات بمبلغ ٧,٨ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٣٩,٢٪، وذلك قبل خصم المخصصات.
- ارتفاع الاستثمارات المالية - أدوات الدين بمبلغ ٦,١٠٩ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ١٣,١٪، نتيجة قيام البنك بشراء أذون وسندات خزانة، وذلك مع الارتفاع في الأرصدة لدى البنوك بمبلغ ٣٥,١٤٩ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ٢٥٠٪، وهو ما يوضح قيام البنك بتشغيل السيولة الزائدة في شراء أذون خزانة وسندات خزانة ووثائق خزانة.
- سجلت نسبة القروض إلى الودائع ٣٤,٨٢٪ عن عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٠,٨٩٪ عن عام ٢٠٢٣.
- ارتفاع محفظة الودائع الكبيرة التي توفر المصدر الرئيسي للتمويل، بزيادة قدرها ٤٣,٧٣٨ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٤٣٪، إذ ارتفعت أرصدة ودائع عملاء الأفراد بمبلغ ٣٤,٣٥١ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٧٤٪، مع ارتفاع ودائع المؤسسات بمبلغ ٩,٣٨٨ مليار جنيه مصري بنسبة ١٧,١٪.
- بلغت نسبة ودائع المؤسسات إلى إجمالي الودائع نحو ٤٥٪ بانخفاض قدره ١٠٪ عن عام ٢٠٢٣ ونسبة ودائع عملاء الأفراد إلى إجمالي الودائع نحو ٥٥,٦٪ بنسبة زيادة ١٠٪ عن عام ٢٠٢٣.
- زيادة حقوق الملكية بنحو ١٠,١ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٥٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك تحديدًا إلى وصول صافي ربح العام إلى ١٢ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤.

قائمة الدخل (المجمعة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

- بلغ صافي ربح البنك وشركاته التابعة والشقيقة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٢,٤٥٤ مليار جنيه مصري.
- بلغ صافي ربح البنك بدون التوزيعات النقدية من شركاته التابعة والشقيقة مبلغ ١٠,٨١٧ مليار جنيه مصري مقارنة بمبلغ ٥,٧٩٣ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٥,٠٢٤ مليار جنيه مصري، وبنسبة نمو تصل إلى ٨٦,٧٪، كما بلغ صافي ربح الشركات التابعة مبلغ ٤٠٧ مليون جنيه مصري وصافي ربح الشركات الشقيقة مبلغ ١,٢٣٠ مليار جنيه مصري.

وفيما يلي توزيع بنود قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

بالجنيه المصري

عائد القروض والإيرادات المشابهة		
قروض وتسهيلات للعملاء	١٠,٩٩٥,٤٥٢,٥١٥	
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٢,٠٤١,٩٠٢,٥٣٩	
ودائع وحسابات جارية	٥,٩٧٤,٤٧٨,٤٤١	
إجمالي عائد القروض والإيرادات المشابهة		**٢٩,٠١١,٨٣٣,٤٩٥**
يخصم تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		
ودائع وحسابات جارية		
للبنوك	(١٤٦,٨٩٥,٣٢٣)	
للعملاء	(٩,٧٩٢,٥٧٥,٨٩٠)	
قروض مؤسسات مالية أخرى	(١٦٢,٧٢٥,٨٢٩)	
إجمالي تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		**(١٠,١٠٢,١٩٧,٠٤٢)**
صافي الدخل من العائد		**١٨,٩٠٩,٦٣٦,٤٥٣**
إيرادات الأتعاب والعمولات		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٨٣,٩٠٣,٩٩٣	
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٢٢,٦٥٥,٩٩٦	
أتعاب أخرى	٧٠٦,٦٦٥,٩٩١	
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات		**١,١١٣,٢٢٥,٩٨٠**
يخصم مصروفات الأتعاب والعمولات		
أتعاب أخرى مدفوعة	(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)	
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات		**(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)**
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		**٩٥٠,٤٣٤,٨٨٦**
إيرادات من توزيعات أرباح		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢,٢٧٥,٠٠٠	
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,٥٦٧,٨٠٣	
إجمالي إيرادات من توزيعات أرباح		**١١,٨٤٢,٨٠٣**
صافي دخل المتاجرة		
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٥١,٧٣٣,٠٧٣	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٥٢,٣٠٤,٨٣٥	
إجمالي صافي دخل المتاجرة		**١٠٤,٠٣٧,٩٠٨**
إيرادات مشروعات البنك الإسكانية		
مبيعات وحدات إسكان	٩٣٢,٠٣٣,٣٤٦	
تكلفة الوحدات المبيعة	(٤٣,٩٤٩,٢٥٠)	
مجمل ربح الوحدات	**٨٨٨,٠٨٤,٠٩٦**	
إيرادات إسكان أخرى	٢٠١,٣١١,٥٥٣	
إجمالي إيرادات مشروعات البنك الإسكانية		**١,٠٨٩,٣٩٥,٦٤٩**
إيرادات الشركات التابعة		**٨٩٨,٧٥٩,٥٨٠**
مصاريف الشركات التابعة		**(١,١١٤,٥٩٧,٩٥٣)**
نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة		**١,٢٣٩,٨٧٧,٠٨٥**
خسائر الاستثمارات المالية		**(٥,٨٣٩)**
(عبء) رد اضمحلال الائتمان		**(١,٤٧٦,٠٠٢,٠٢٥)**
مصروفات إدارية		
أجور ومرتبات	(١,٢٥٠,٣٤٦,٠٨٨)	
تأمينات اجتماعية	(٧٧,٦٣٣,٥٠٧)	
تكلفة مزايا التقاعد	(١٧,٦٩٦,٦٠٦)	
مستلزمات التشغيل	(١,٦٧٩,٨٥٩,٢٨٧)	
مصروفات جارية	(٥٧٧,٢٧٥,٠٤٧)	
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	(٨,١٠٧,٧٥٦)	
تبرعات	(٤٦,٢١٥,٥٧٨)	
أخرى	(٦٦,٤١٧,٢٥١)	
إجمالي مصروفات إدارية		**(٣,٧٢٣,٥٥١,١٢٠)**
(عبء) رد مخصصات أخرى		**(٣٧٧,٠٤٣,٣٠٠)**
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى		
خسائر (أرباح) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١,٣٧٥,٥٦٣)	
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٦,٣٠١,٤٧٠	
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات	(١٦,٥٤٢,٥٧٣)	
أخرى	٦٦,٤٩٠,٣٧٠	
إجمالي إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى		**٥٤,٨٧٣,٧٠٤**
صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل		**١٦,٥٥٧,٦٥٧,٨٣١**
مصروف ضرائب الدخل		**(٤,١٠٣,٨٤٥,٥٧٨)**
صافي أرباح العام		**١٢,٤٥٣,٨١٢,٢٥٣**

ارتفع صافي الأرباح المجمعة للبنك بنحو ٥,٨٩٤ مليار جنيه مصري مقارنة بعام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٨٩,٨٪ ليصل إلى ١٢,٤٥٤ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك إلى:-

- ارتفاع صافي الدخل من العائد بقيمة ٨,٥ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٨١,٢٪.
- ارتفاع عائد القروض والإيرادات المشابهة بمقدار ١٢ مليار جنيه مصري بنسبة نمو تصل إلى ٧٠,٥٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مصادر الأموال والمتمثلة في ودائع العملاء والتي تم توظيفها بالشكل الأمثل خلال عام ٢٠٢٤، بتنوع ملحوظ بين القروض والتسهيلات وأذون وسندات الخزانة وودائع لدى البنك المركزي المصري، مما ترتب عليه الارتفاع الملحوظ في صافي الدخل من العائد.
- ارتفاع تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بمقدار ٣,٥ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٥٣,٦٪، نتيجة الارتفاع الملحوظ في محفظة ودائع العملاء بمقدار ٤٤ مليار جنيه مصري.
- ارتفاع عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان ليسجل مبلغ ٥٢٣ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ٥٥٪، ويرجع ذلك إلى تطبيق معيار IFRS9 وأثره على الزيادة في عبء الاضمحلال على القروض، إضافة إلى ارتفاع محفظة القروض للشركات والأفراد.
- زيادة المصروفات الإدارية بنحو ٩٣٤ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ٣٣٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأجور والمرتبات بمبلغ ١٧٩ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة قدره ١٨٪، وذلك بعد قيام البنك وشركاته بصرف العلاوة السنوية الممنوحة للعاملين، والمتضمنة الزيادة الاستثنائية نتيجة الزيادة في أسعار السلع والخدمات في ظل ارتفاع التضخم خلال الفترة الماضية، إضافة إلى حركة الترقيات السنوية وزيادة عدد العاملين إلى ٣٠٣٩ موظف مقابل ٢٩٢٦ في ٣١-١٢-٢٠٢٣.
- زيادة بند المزايا العينية عن العام السابق بمبلغ ٢٢,٤ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة ٣٨,٣٪، بسبب زيادة مصروفات العلاج الطبي للعاملين بالبنك، نتيجة لارتفاع الأسعار الخاصة بالمستشفيات والأدوية وغير ذلك.
- ارتفاع المصروفات الإدارية الأخرى بـ ٧٣٣ مليون جنيه مصري، وذلك للزيادة تحديدًا في مصروفات التشغيل بـ ٥٥٧ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٩,٦٪، والتي تتمثل في مصروفات التأمين على حياة عملاء التجزئة نتيجة الزيادة في محفظة قروض التجزئة، إضافة إلى الزيادة في خدمات الأمن والحراسة والخدمات المؤداة من شركات الصيانة والنظافة والإنترنت ومصروفات النظم الخاصة بالدعم الفني ومصروفات تجديد الرخص السنوية.
- الزيادة في المصروفات الجارية، والتي تتضمن مصروفات الإهلاك والاستهلاك للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والإيجارات بمبلغ ١٥٦ مليون جنيه مصري بنسبة زيادة ٣٧,١٪، وذلك نتيجة التوسع في أعداد الفروع وإنشاء مراكز كبار العملاء وزيادة كفاءة المنظومة البنكية، وفقًا لمتطلبات البنك المركزي المصري لزيادة أحكام الرقابة على العمليات المصرفية المنفذة بما يتماشى مع التعليمات الدولية.

ويوضح الجدول التالي بيان بنود الإيرادات المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذلك نسبة كل بند من بنود الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات:

بنود الإيرادات	من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
عائد قروض وتسهيلات للعملاء	١٠,٩٩٥,٤٥٢,٥١٥	٪٣٢,٧٥	٦,٤٣٧,٤٦٩,٩٢٠	٪٣١,١٢
عائد استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٢,٠٤١,٩٠٢,٥٣٩	٪٣٥,٨٦	٦,٠٥٨,٨٥٩,٩٢٧	٪٢٩,٢٩
عائد ودائع وحسابات جارية	٥,٩٧٤,٤٧٨,٤٤١	٪١٧,٧٩	٤,٥١٨,١٩٣,٠٧٥	٪٢١,٨٤
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٨٣,٩٠٣,٩٩٣	٪٠,٥٥	١٣٧,١٧٦,١٠١	٪٠,٦٦
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٢٢,٦٥٥,٩٩٦	٪٠,٦٦	٢١٩,٣٧١,٠٦٦	٪١,٠٦
أتعاب أخرى	٧٠٦,٦٦٥,٩٩١	٪٢,١٠	٤١٢,٥٢٢,٦٥٣	٪١,٩٩
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢,٢٧٥,٠٠٠	٪٠,٠١	٢,٠٦٣,٩٧٦	٪٠,٠١
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,٥٦٧,٨٠٣	٪٠,٠٣	٦,٥٠٣,٦٠٧	٪٠,٠٣
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٥١,٧٣٣,٠٧٣	٪٠,١٥	١٦,١٢٢,٢٥٢	٪٠,٠٨
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٥٢,٣٠٤,٨٣٥	٪٠,١٦	٩٤,٧٦٤,٠٩٩	٪٠,٤٦
إجمالي إيرادات مشروعات البنك الإسكانية	١,١٣٣,٣٤٤,٨٩٩	٪٣,٣٨	١,٦٣٦,٨١٥,٥٠٢	٪٧,٩١
إيرادات الشركات التابعة	٨٩٨,٧٥٩,٥٨٠	٪٢,٦٨	٥٦٥,٩٥٩,٥٤٥	٪٢,٧٤
نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة	١,٢٢٩,٨٧٧,٠٨٥	٪٣,٦٦	٥٣٧,٥٢٦,١٨٥	٪٢,٦٠
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٦,٣٠١,٤٧٠	٪٠,٠٢	٦,٠١٦,٣٣٩	٪٠,٠٣
أخرى	٦٦,٤٩٠,٣٧٠	٪٠,٢٠	٣٩,٧١٣,٦٩١	٪٠,١٩
إجمالي الإيرادات	**٣٣,٥٧٥,٧١٣,٥٩٠**	**٪١٠٠**	**٢٠,٦٨٩,٠٧٧,٩٣٨**	**٪١٠٠**

يوضح الجدول التالي بيان بنود المصروفات المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذلك نسبة كل بند من بنود المصروفات إلى إجمالي المصروفات:

بنود المصروفات المجمعة	من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تكلفة ودائع وحسابات جارية - بنوك	(١٤٦,٨٩٥,٣٢٣)	٪٠,٧٠	(٦٠,٤٠٤,٤٩٦)	٪٠,٤٣
تكلفة ودائع وحسابات جارية – عملاء	(٩,٧٩٢,٥٧٥,٨٩٠)	٪٤٦,٣٦	(٦,٣٥٧,٨٧٦,٠٩٢)	٪٤٥,٠٠
تكلفة قروض مؤسسات مالية أخرى	(١٦٢,٧٢٥,٨٢٩)	٪٠,٧٧	(١٥٨,٨١٩,١٨٦)	٪١,١٢
أتعاب أخرى مدفوعة	(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)	٪٠,٧٧	(٦٥,٥٣١,٣٦٢)	٪٠,٤٦
مصاريف الشركات التابعة	(١,١١٤,٥٩٧,٩٥٣)	٪٥,٢٨	(٦٧٩,١٦٥,٣٤١)	٪٤,٨١
خسائر الاستثمارات المالية	(٥,٨٣٩)	٪٠,٠٠	٠	٪٠,٠٠
تكلفة الوحدات المباعة	(٤٣,٩٤٩,٢٥٠)	٪٠,٢١	(٤٨٦,٩٦٦,١١٨)	٪٣,٤٥
(عبء) رد اضمحلال الائتمان	(١,٤٧٦,٠٠٢,٠٢٥)	٪٦,٩٩	(٩٥٣,١٨٩,٩٨١)	٪٦,٧٥
مصروفات إدارية	(٣,٧٢٣,٥٥١,١٢٠)	٪١٧,٦٣	(٢,٧٨٩,٢٨٦,٩١٣)	٪١٩,٧٤
خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١,٣٧٥,٥٦٣)	٪٠,٠١	(٢١,٠٣٧,٩٤٣)	٪٠,١٥
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات	(١٦,٥٤٢,٥٧٣)	٪٠,٠٨	(٩,٠٦٦,١٩٤)	٪٠,٠٦
(عبء) رد مخصصات اخرى	(٣٧٧,٠٤٣,٣٠٠)	٪١,٧٩	(٣٠٤,٥٠٤,٦١٦)	٪٢,١٦
مصروف ضرائب الدخل	(٤,١٠٣,٨٤٥,٥٧٨)	٪١٩,٤٣	(٢,٢٤٣,٦٢٦,٢٩٢)	٪١٥,٨٨
إجمالي المصروفات	**(٢١,١٢١,٩٠١,٣٣٧)**	**٪١٠٠**	**(١٤,١٢٩,٤٧٤,٥٣٤)**	**٪١٠٠**

ونورد فيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على بعض البنود الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات المجمعة والمقارنة بالسنة السابقة:

العائد من القروض والإيرادات المشابهة

- بلغ العائد من القروض والتسهيلات ١٠,٩٩٥ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦,٤٣٧ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٧١٪.
- بلغ العائد من الاستثمارات المالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نحو ١٢,٠٤١ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦,٠٥٩ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٩٩٪.
- بلغ العائد من ودائع وحسابات جارية نحو ٥,٩٧٤ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٤,٥١٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٣٢٪.

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

- بلغت تكلفة الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك نحو ١٤٧ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦٠ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ١٤٣٪.
- بلغت تكلفة ودائع العملاء نحو ٩,٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦,٤ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٥٤٪.
- بلغت تكلفة القروض من المؤسسات المالية نحو ١٦٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٥٩ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٪.

إستراتيجية استثمارية واعدة نحو أداء متميز

يمتلك البنك رؤية استثمارية وتوقعات مستقبلية واعدة مع الاستمرار في الاستفادة من حقوق الملكية للعلامة التجارية.

تعكس هوامش الربحية المتزايدة جودة إدارة عمليات بنك التعمير والإسكان.

يُعد العائد على متوسط حقوق الملكية والعائد على متوسط الأصول للبنك من أعلى المستويات مقارنة بمتوسط السوق المصرفي

يسهم الوجود والانتشار في تعزيز إمكانية الوصول إلى الفئات والشرائح المستهدفة من العملاء

تُتيح القاعدة القوية من السيولة للبنك قدرات إقراضية توسعية، بما يُمكّنه من دفع عجلة النمو

تقديم خدمة استثنائية لتلبية احتياجات العملاء وتطلعاتهم المتجددة

واحدة من أسرع المؤسسات المصرفية التجارية نموًا في مصر

دعمت الرؤية الاستثمارية للبنك قدرته على مواصلة جني ثمار إستراتيجيته ليصبح واحدًا من أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري.

٢٠٢٤ عام من التميز والإنجاز لبنك التعمير والإسكان

استطاع بنك التعمير والإسكان أن يرسخ مكانته كأحد أبرز البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، مستندًا إلى نتائج أعمال قوية وأداء تشغيلي متميز عبر مختلف القطاعات. وقد تُوّجت هذه الجهود بحصول البنك على العديد من الجوائز والتكريمات المرموقة من كبرى مؤسسات التصنيف الدولية والإقليمية، تقديرًا لتفوقه في الأداء وتصدره لمؤشرات التميز، إلى جانب نجاحه في تحويل رؤيته الإستراتيجية إلى خطوات ملموسة، وريادته في تقديم حلول مصرفية مبتكرةتلبي احتياجات السوق وتواكب تطوراته المتسارعة.

مؤسسة بوسطن براند ميديا

- البنك الأفضل للعملاء – مصر
- البنك الأفضل في الإدارة المصرفية – مصر

مجلة إنترناشيونال بيزنس

- البنك الأفضل في الإدارة المصرفية – مصر

مجلة ذا يوروبيان

- جائزة التميز والابتكار في القطاع المصرفي – مصر
- أفضل تطبيق للموبايل البنكي – مصر
- أفضل مقدم لخدمات ومنتجات التجزئة المصرفية – مصر
- البنك الأسرع نموًا– مصر
- بنك الجمهور لعام ٢٠٢٤ – مصر

مجلة جازيت العالمية

- أفضل رئيس تنفيذي مصرفي في مصر – الأستاذ حسن إسماعيل غانم
- البنك الأفضل في الإدارة المصرفية – مصر

مؤسسة آسيان بانكينج آند فاينانس

- البنك الأفضل في إدارة النقد - مصر

مجلة وورلد إيكونوميك

- أفضل رئيس تنفيذي مصرفي في مصر – الأستاذ حسن غانم
- البنك الأفضل للعملاء – مصر

مؤسسة ذا ديجيتال بانكر

- الرئيس التنفيذي للعام – السيد حسن غانم – مصر

مجلة وورلد بيزنس ستارز

- أفضل رئيس تنفيذي مصرفي في مصر – الأستاذ حسن إسماعيل غانم
- البنك الأفضل في إدارة النقد – مصر
- البنك الأفضل في الإدارة المصرفية – مصر
- البنك التجاري الأسرع نموًا – مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوتلوك

- البنك الرائد في ابتكار مبادرات لتحسين تجربة العملاء – القطاع المصرفي

مؤسسة The Bizz

- جائزة The Bizz للتميّز في الأعمال

مجلة كوزموبوليتان ذا ديلى بيزنس

- البنك الأفضل في التمويل الأخضر والمستدام– مصر
- البنك الأفضل في تطبيق الممارسات المستدامة – مصر

مؤسسة جلوبال بيزنس آند فاينانس

- أفضل رئيس تنفيذي مصرفي في مصر – الأستاذ حسن إسماعيل غانم
- البنك الأفضل في إدارة النقد – مصر
- أفضل بنك تجاري – مصر
- أفضل جهة مُصدرة لبطاقات الائتمان - مصر
- أفضل مقدم لقروض السيارات - مصر

مجلة جلوبال بانكينج آند فاينانس

- بنك التجزئة الأسرع نموًا – مصر
- البنك الأفضل في إدارة النقد – مصر

مؤسسة إنترناشيونال فاينانس

- البنك الأكثر ابتكارًا في إدارة النقد - مصر

الفصل الرابع
الأداء التشغيلي
والأنشطة المصرفية

أنشطة بنك التعمير والإسكان

يلعب بنك التعمير والإسكان دورًا محوريًا في القطاع المصرفي، وذلك بفضل مكانته الريادية المتميزة. وانطلاقًا من كونه مؤسسة مصرفية شاملة، تبنى البنك إستراتيجية طموحة تستند إلى الابتكار والتميز، نجح من خلالها في تحقيق قفزات نوعية في أدائه التشغيلي وتقديم خدمات مصرفية متطورة تواكب تطلعات العملاء. وقد تجسّد هذا التميز بوضوح في عام ٢٠٢٤ من خلال تحقيق نتائج أعمال قوية، امتد أثرها ليشمل مساهمات فاعلة في دفع جهود التنمية المستدامة، دعمًا لأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وترسيخًا لدوره كمحرك أساسي للنمو والتقدم.

نشاط البنك في قطاع التجزئة المصرفية

يشهد قطاع التجزئة المصرفية في بنك التعمير والإسكان نموًا متسارعًا، حيث يحرص البنك على تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز مكانة البنك الرائدة كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، وينقسم قطاع التجزئة المصرفية إلى:

أولًا: البيانات المالية

أ: الإدارة العامة للخدمات البنكية ومنتجات الودائع

- حقق إجمالي محفظة ودائع البنك نموًا قدره ٤٣,٧ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤، بنسبة ١٣٧,٧٪ من إجمالي مستهدف محفظة ودائع البنك
- شهدت محفظة ودائع القطاع العائلي نموًا قدره ٣٤,٤ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤، بنسبة ٢٣٨,٩٪ من مستهدف ودائع الأفراد.

ب: قروض التجزئة المصرفية

- تحقيق نسبة ١٢٥٪ من قيمة المبيعات المستهدفة، حيث تم تحقيق مبيعات بقيمة ٥ مليار جنيه مصري مقارنة بمستهدف ٤ مليارات جنيه مصري.
- تحقيق نسبة ١٠٣٪ من رصيد محفظة منتجات التجزئة المصرفية.
- زيادة متوسط العائد على محفظة قروض التجزئة المصرفية ليصل في إقفال عام ٢٠٢٤ إلى ١٨,٦٨٪، مقارنة بنسبة ١٧,٢٪ في إقفال عام ٢٠٢٣.
- حققت مبيعات قروض السيارات طفرة خلال عام ٢٠٢٤، حيث تم تحقيق مبيعات بقيمة ملياري جنيه مصري مقارنة بمبيعات عام ٢٠٢٣، حيث بلغت قيمتها ١,٢٨ مليار جنيه مصري، بنسبة نمو تصل إلى ٥٦٪، ليصل رصيد محفظة المنتج إلى ٣,٣٥ مليار جنيه مصري مقارنة برصيد قدره ٢,٠٩ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٣، مسجلًا بذلك نموًا بقيمة ١,٢٦ مليون جنيه مصري وبنسبة زيادة بلغت ٦٠٪.

ج: الإدارة العامة لمنتجات البطاقات

- ارتفع إجمالي محفظة البطاقات الائتمانية إلى ٧٧ ألف بطاقة، مقارنة بـ ٥٦ ألف بطاقة بنهاية عام ٢٠٢٣، بنسبة نمو قدرها ٣٨٪.
- بلغ إجمالي الحدود الائتمانية الممنوحة للبطاقات الائتمانية ١,١ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٥٢٠ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٣ وبنسبة زيادة قدرها ١١٠٪.
- بلغ رصيد الاستخدامات (ENR) للبطاقات الائتمانية ٢٧٨ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٢٥ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٣ وبنسبة زيادة بلغت ١٣٠٪.
- بلغ إجمالي إيرادات منتج البطاقات الائتمانية قيمة ١٠٣ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بقيمة ٥٠ مليون جنيه مصري، وبنسبة نمو قدرها ١٠٦٪ بنهاية عام ٢٠٢٣.

د: الإدارة العامة لكبار العملاء

- سجلت محفظة كبار العملاء خلال عام ٢٠٢٤، رصيد قدره ٣,٧٥٥ مليار جنيه مصري، ليرتفع إجمالي المحفظة إلى ١٦,٠٦٩ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٢,٣١٤ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، محققًة بذلك نسبة زيادة قدرها ٣١٪.

هـ: البنك الرقمي (الإنترنت والموبايل البنكي - المحفظة الإلكترونية فلوسي فون)

- ارتفع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت البنكي بنسبة ٢٨٪ خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغ عدد العملاء ٢٣٠,٥٧٥ عميلاً بنهاية العام، مقارنة بـ ١٦٦,٣٠٥ عميلاً بنهاية ٢٠٢٣.
- بلغ إجمالي عدد مفعلي خدمة الإنترنت البنكي ٨٦,٣٤٠ عميل بنهاية ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٦١,٦٩٢ عميل بنهاية ٢٠٢٣، بنسبة زيادة قدرها ٣٠٪.

و: إدارة الصراف الآلي

- تم تركيب ٢٥ ماكينة صراف آلي جديدة في مختلف أنحاء الجمهورية.
- المحافظة على تشغيل ماكينات الصراف الآلي بنسبة ٩٠٪.

ثانيًا: البيانات غير المالية

أ: الإدارة العامة للخدمات البنكية ومنتجات الودائع

- تم تعديل سعر العائد وإصدار شرائح جديدة لحساب توفير ريال.
- تم إجراء بعض التعديلات للشهادة الماسية وشهادة الرفاهية والشهادة الثلاثية ذات العائد المتغير.
- تم إدارة ومتابعة المحفظة بشكل فعّال ومتوازن، مما ساهم في الحد من معدل خسارة المبيعات (Cannibalization)، وهو ما أدى إلى تحقيق زيادة ملحوظة في ربحية محفظة ودائع القطاع العائلي.
- استحداث برنامج آلي لتجديد ودائع أجهزة المدن والمشروعات التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية، لـ ٢,٤٠٠ وديعة دون أي تدخل بشري، مما ساهم في تلبية طلبات هيئة المجتمعات العمرانية وتعديل الأسعار مرتين خلال عام ٢٠٢٤.
- تم متابعة تسعير محفظة ودائع المؤسسات من خلال وحدة التسعير الخاصة (Special-rate Desk)، بالتنسيق مع السادة قطاع الخزانة، وقطاع الشركات، وقطاع المناطق والفروع، الأمر الذي ساهم في نمو حجم محفظة الشركات بشكل صحي، وزيادة صافي الدخل من العائد.
- تم إنشاء قسم فرعي (Sub-Segment) جديد للمعاشات، وتم تفعيله على النظام الآلي للبنك، والذي يشمل ٦٣ ألف عميل معاشات.
- تم إعداد إجراءات عمل للإدارة العامة للخدمات البنكية ومنتجات الودائع.

- استحداث مُعرِّف شريحة (Target ID) جديد لكل فئة من العملاء، والذي من شأنه تنظيم حسابات الأفراد والتقليل من تصنيفات الشرائح التسويقية، بما يتماشى مع متطلبات السوق المصرفي وتوجهاته الحديثة.

ب: مجال قروض التجزئة المصرفية

- تحديث كافة أدلة إجراءات منتجات قروض التجزئة المصرفية بغرض إحكام الرقابة.
- استحداث منتجات جديدة ضمن حزمة برامج القروض الشخصية.
- إطلاق حملة ترويجية كبرى لمنتج قروض السيارات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، تضمنت تقديم كارت بنزين كهدية تشجيعية للعملاء.
- المشاركة في الانتهاء من تطبيق النظام الآلي لتدفق المستندات Work Flow System.

ج: الإدارة العامة لمنتجات البطاقات

- إطلاق خدمة (Cashback) على البطاقات الائتمانية، وخدمة التقسيط المباشر بدون فوائد وبمصاريف إدارية على البطاقات الائتمانية.
- إعادة هيكلة إجراءات البطاقات الائتمانية.
- إطلاق مسابقة تشجيعية للعاملين بالفروع وفرق البيع، لتنشيط مبيعات البطاقات الائتمانية البلاتينيوم والتيتانيوم.
- تم إطلاق حملة ترويجية بالتنسيق مع شركة ميزة، لتنشيط استخدام بطاقات ميزة مسبقة الدفع.

د: البنك الرقمي (الإنترنت والموبايل البنكي - المحفظة الإلكترونية فلوسي فون)

- تم استكمال مشروع خدمة إرسال كشوف الحساب الورقية للعملاء.
- تم اعتماد إجراءات العمل الخاصة بإدارة البنك الرقمي.

هـ: إدارة العناية بالعملاء

- الحفاظ على نسبة استجابة المكالمات الواردة بنسبة ٩٥٪ ونسبة فاقد لا تتعدى ٥٪.
- تم تحويل خدمات جديدة من الفروع إلى إدارة خدمة العملاء بإجمالي ٢٥ خدمة، مع إيقاف تنفيذها نهائيًا من فروع البنك.

و: الإدارة العامة لكبار العملاء

- تم افتتاح ١٣ مركزًا جديدًا لخدمة كبار العملاء بمختلف أنحاء الجمهورية، في خطوة تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة المميزة، ليرتفع بذلك عدد الفروع المخصصة لكبار العملاء إلى ٤٣ مركزًا على مستوى الجمهورية.
- تم توقيع بروتوكول تسويق وحدات فندقية لفندق كارما مع شركة «ثري برازر» بالغردقة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه للمرحلة الأولى، وبإجمالي مليار جنيه لباقي المراحل.

نشاط البنك في مجال الشمول المالي

يسعى بنك التعمير والإسكان إلى توفير بيئة مالية شاملة ومستدامة تُمكّن جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية، وذلك في إطار التزامه الراسخ بتعزيز الشمول المالي في مصر. ويعمل البنك على تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات التي تستهدف تقديم خدمات مصرفية تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، بما يساهم في رفع جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي محليًا.

أولًا: البيانات المالية

أ: المحفظة الإجمالية لتحويل الرواتب (حكومية / خاصة)

تطورت المحفظة خلال الفترة من ٢٠٢٣/١٢/٣١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١:

- زادت المحفظة الإجمالية لتحويل الرواتب بنسبة قدرها ٢١٪.
- زادت محفظة تحويل مرتبات الجهات الخاصة بنسبة قدرها ١٤٪، كما زادت محفظة تحويل مرتبات الجهات الحكومية بنسبة قدرها ٢٢٪.
- تم تجديد (٣١٥) عقدًا قطاع خاص وحكومي من أصل (٣٢٢) عقد بنسبة ٩٨٪ من العقود المطلوب تجديدها خلال عام ٢٠٢٤، في ظل المنافسة المحتدمة بين البنوك.
- تم تجديد (١٠١) عقدًا حكومي من إجمالي (١٠٢) جهة بنسبة ٩٩٪.
- تم تجديد (٢١٤) عقدًا قطاع خاص من أصل (٢٢٠) شركة بنسبة ٩٧٪.
- ساهمت الإدارة في الحفاظ على أرصدة الجهات الخاصة الإستراتيجية المتعاقدة مع البنك، والتي تتضمن مجموعة مدارس ٣٠ يونيو، إذ بلغ رصيدها ٢,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، حيث تم زيادة أرصدتها خلال عام ٢٠٢٤ بنحو ٧٠٤ مليون جنيه.
- تم التعاقد مع (١٥) جهة / شركة جديدة في مجال تحويل الرواتب.

ثانيًا: البيانات غير المالية

- تم التنسيق مع الفروع والمناطق بشأن تحديد مواقع إقامة المعارض الخاصة بالفعاليات، إلى جانب التعاون مع قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة لوضع وتنفيذ خطط الدعاية والإعلان المصاحبة لها.
- تم الترويج لمنتجات البنك والتسهيلات الممنوحة لعملاء الشمول المالي خلال فترة الفعاليات، مع متابعة تنفيذ كل فعالية وقياس نتائجها بشكل دوري، كما تم إعداد عرض تقديمي بنتائج كل فعالية وإرساله إلى البنك المركزي المصري، إلى جانب متابعة المحفظة الشهرية لحسابات الشمول المالي،ومقارنتها بالمستهدفات شهريًا للمناطق ومتابعة الفروع فيما يخصها، والتعاون مع بعض الفروع وإعداد فعاليات لتعزيز فكرة التثقيف المالي.
- متابعة أي مشكلة مع الفروع أثناء فتح حسابات الشمول المالي.
- تم تدريب ٣٢٥ موظفًا جديدًا من مختلف فروع البنك على حسابات الشمول المالي والفعاليات المرتبطة به، وذلك في إطار جهود البنك لرفع كفاءة كوادره البشرية وتعزيز مستوى الأداء.
- تم تدريب ٥٠٪ من الموظفين بفروع البنك على لغة الإشارة، بهدف تمكينهم من التعامل مع ذوي الهمم.
- تم التنسيق مع البنك المركزي المصري، ومجموعة مدارس ٣٠ يونيو، بشأن عقد دورات تدريبية لكافة المدارس التابعة للمجموعة، وذلك بهدف تدريبهم على فكرة التثقيف المالي ومشروع SCHOOL BANK، إضافة إلى تدريب (١٢٢) مدرسة وقياس نتائج الطلبة من خلال تقييم الأبحاث المقدمة منهم وتكريم المتميزين بجوائز مالية، بما في ذلك تخصيص جوائز مالية لذوي الهمم دعمًا لمشاركتهم وتحفيزهم.
- تم تقديم توعية مالية لدى قرى حياة كريمة مع فتح حسابات للأفراد، وإصدار بطاقات ميزة مجانًا لهم، إلى جانب منح تمويلات متناهية الصغر من خلال قطاع المشروعات.
- تم إجراء زيارات ميدانية مع عدد من الفروع لدعم القرى النائية ضمن مبادرة حياة كريمة.
- تم التنسيق مع الإدارة العامة لمخاطر التشغيل فيما يخص إعداد مصفوفة المخاطر الخاصة بـ COSO.
- تم التنسيق مع كلٍ من إدارة ماكينات الصراف الآلي، وقطاع نظم المعلومات، وقطاع التجزئة المصرفية، وإدارة تحويل المرتبات، ومركز البطاقات، وذلك في إطار الخطة الزمنية المطلوبة شهريًا من البنك المركزي المصري.
- تم تهيئة جميع ماكينات الصراف الآلي لتكون مؤهلة للتعامل مع ذوي الهمم، وذلك بالتنسيق مع كلٍ من إدارة الصراف الآلي، وقطاع نظم المعلومات.

نشاط البنك في مجال التمويل العقاري

يلعب بنك التعمير والإسكان دورًا محوريًا في دعم خطط الدولة لتحقيق التنمية العمرانية وتوفير السكن الملائم لمختلف شرائح المجتمع. وذلك من خلال تقديم باقة متنوعة من برامج التمويل العقاري، حيث يلبّي البنك احتياجات الأفراد من الوحدات السكنية، سواء في إطار مبادرات البنك المركزي المصري للتمويل العقاري، أو من خلال حلول تمويلية تنافسية مصممة خصيصًا لتناسب مختلف الفئات، كما يحرص البنك على تسهيل إجراءات الحصول على التمويل، مع تقديم خدمات استشارية ومصرفية متكاملة تُسهم في تعزيز فرص التملك العقاري وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

- حقق البنك نتائج استثنائية في قطاع التمويل العقاري خلال العام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت محفظة التمويل العقاري إلى ١١,٩ مليار جنيه بنهاية العام، مقارنة بـ ١٠,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٣، بصافي نمو بلغ ١,١ مليار جنيه، كما سجل إجمالي قيمة المبيعات ١,٧ مليار جنيه بنهاية العام.
- وقد بلغ عدد العملاء الذين تم استقطابهم خلال عام ٢٠٢٤، (٣,٥٣٧ عميلاً) على مستوى كافة المنتجات العقارية، مما ساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة للقطاع، وفي ظل النمو المتزايد لمحفظة التمويل العقاري، ارتفعت العوائد المحققة لتسجل ٢,٣ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، مقارنة بما تم تحقيقه من عوائد بلغت ١,٥ مليار بنهاية ٢٠٢٣.
- قامت المجموعة القانونية للتمويل العقاري بأعمال التسجيل وقيد الضمانات الخاصة بالوحدات الممولة، ويجري استكمال قيد الضمانات المتبقية تباعًا.
- كما يحرص قطاع التمويل العقاري على تعزيز كفاءة العاملين به من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة تواكب التطورات المرتبطة بطبيعة عملهم، بما يساهم في رفع مستواهم الفني والمهني، ويعزز قدرتهم على أداء مهامهم بكفاءة واحترافية عالية.

نشاط البنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مبادرات ريادة الأعمال، ركيزة أساسية لدعم قوة القطاع الخاص في مصر، نظرًا لدورها المحوري في خلق فرص عمل مستدامة داخل المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد شهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، بفضل تسارع نشاط ريادة الأعمال وظهور العديد من المشروعات الصغيرة الحيوية التي تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

- حقق القطاع نسبة ٨٥٪ من الأرصدة المستهدفة للتسهيلات والتمويلات المباشرة بمحفظة الـ (SMEs) لتسجل ٤,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، كما حقق القطاع نسبة ١٠٠٪ من الأرصدة المستهدفة غير المباشرة لتسجل ١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع نسبة ١١٠٪ من قيمة العوائد المطلوب تحقيقها خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغ إجمالي العوائد المحققة نحو ٦٩٠ مليون جنيه. كما تمكن القطاع من جذب ١٥٥ عميلاً جديدًا بإجمالي أرصدة بلغت ٦٠٠ مليون جنيه، وذلك بخلاف قيمة الزيادة في أرصدة العملاء القائمين.
- تمكن القطاع من توسيع قاعدة العملاء المستهدفة من خلال إضافة ٧٧ عميلاً في إطار المنتج النمطي، بإجمالي تسهيلات بلغت نحو ٢٠٧ مليون جنيه، وذلك على الرغم من حداثة الموافقة على التعديلات، حيث بدأ العمل بها بدءً من نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٤.
- توسع القطاع في نطاق الخدمات غير المالية عبر المشاركة في مبادرة رواد النيل تحت رعاية البنك المركزي المصري، حيث حقق البنك المركز الرابع على مستوى البنوك والجهات المشاركة في المبادرة.
- تم اعتماد الهيكل الإداري واستحداث وظائف جديدة وتعديل التدرج الوظيفي بالإدارات العامة بالقطاع، كما تم تسكين الزملاء بالدرجات المستحدثة.
- المشاركة في تحديث السياسة الائتمانية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم اعتمادها.
- تم عرض إجراءات نظم عمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي أُعدت من قِبل القطاع، على الجهة المختصة للاعتماد، وقد تم رفعها على قائمة الصفحات المستضافة بمصرفنا لتعميمها لبدء العمل بها.
- تم تحديث آلية التعامل مع الحدود الفرعية (timeloan) بما يسهل من إجراءات العمل اليومية.
- صدرت موافقة اللجنة التنفيذية على توقيع اتفاقية مشاركة بين بنك التعمير والإسكان والبنك الأهلي المصري، وذلك في إطار اتفاقية الالتزام البيئي الموقعة بين البنك الأهلي المصري وجهاز شؤون البيئة واتحاد الصناعات المصرية، بهدف تمويل الشركات والمنشآت الصناعية ذات العائد البيئي أو أهداف التنمية المستدامة في مجال حماية البيئة.

- الانتهاء من الإجراءات الخاصة بالرقابة على العمليات الداخلية (COSO) الخاصة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالمواعيد ربع السنوية المحددة.
- إبرام بروتوكول تعاون بين البنك وشركة مصر للتأمين، بهدف توفير التغطية التأمينية ضد مخاطر التعثر وعدم السداد لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم الانتهاء من إجراءات التعاقد وبدء العمل به.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الأعمال المعروضة أعلاه تمت في ظل وجود العديد من الصعوبات التي واجهها القطاع خلال عام ٢٠٢٤، ونستعرض فيما يلي أهمها:-

- شهد مطلع عام ٢٠٢٤ ارتفاع سعر عائد الإقراض والخصم لدى البنك المركزي المصري بمقدار ٨٪، إلى جانب تطبيق سياسة سعر الصرف المرن للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، مما أدى إلى تسجيل سدادات غير اعتيادية تجاوزت مبلغ ٥٥٠ مليون جنيه دون إعادة استخدام مرة أخرى.
- تعذر تسجيل (٦) عملاء جدد من عملاء القطاع الصناعي في إطار مبادرة وزارة المالية بسعر عائد (١٥٪)، وبإجمالي حدود مصرحة تُقدر بمبلغ ٧٥ مليون جنيه.
- إتمام إجراءات إعدام مديونية لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأرصدة تقدر بمبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال العام، وذلك بخلاف مبلغ ٩٠ مليون جنيه تم تحويلهم لعملاء شركات كبرى بنهاية عام ٢٠٢٤.
- شهد القطاع دخول شركات إعادة الإقراض في مجال منح الائتمان لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقيامها بمنح العملاء تسهيلات أكبر من احتياجاتهم الفعلية، مما تسبب في ظهور البيانات المجمعة بقيم كبيرة للعملاء.
- اتخاذ القطاع مبدأ الحيطة والحذر في استقطاب قطاعات وأنشطة اقتصادية جيدة للعملاء الجدد في ظل تقلبات أسعار السوق، وارتفاع أسعار العائد وأسعار الصرف.

نشاط البنك في مجال الشركات والقروض المشتركة

يتمتع بنك التعمير والإسكان بخبرة واسعة في مجال تمويل الشركات والقروض المشتركة، حيث يقدم البنك التمويلات اللازمة لمختلف المشروعات الكبرى في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والنفط، والغاز، والصناعة، والسياحة، كما يتميز البنك بقوة دعمه الفني لعملائه في مختلف مراحل المشروع، بدءًا من التخطيط وحتى التنفيذ، وكذلك مرونته في التمويل، حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية، تتيح للعملاء اختيار الحلول التي تناسب احتياجاتهم، وشهد هذا المجال العديد من الإنجازات التي حققها البنك، حيث:

- ارتفعت الحدود الائتمانية بإجمالي ١٤ مليار جنيه، نتيجة منح تسهيلات لعملاء جدد بقيمة ٩,٩ مليار جنيه، إلى جانب زيادة التسهيلات لعملاء قائمين بمبلغ ٤,١ مليار جنيه.
- تحقيق نمو قوي في استخدامات التسهيلات المباشرة بقيمة ٧,٨ مليار جنيه مصري عن عام ٢٠٢٣، بنسبة نمو قدرها ٤٧٪ عن عام ٢٠٢٣، وزيادة عن المستهدف بنسبة ١٤٣٪ (النمو المستهدف في عام ٢٠٢٤ مبلغ ٣,٢ مليار جنيه مصري).
- سجلت استخدامات التسهيلات غير المباشرة نموًا قويًا خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغت ١,٥ مليار جنيه مصري، بنسبة نمو تصل إلى ٤١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، لتتجاوز بذلك المستهدف البالغ ١,٢ مليار جنيه بنسبة إنجاز بلغت ٢٩٪.
- تم اجتذاب (٢٧) عميلاً جديدًا بما يمثل زيادة قدرها ١٧٪ من عدد عملاء محفظة الشركات، مما أدى إلى زيادة في الموافقات الجديدة قدرها ٩,٩ مليار جنيه مصري، بنسبة ١٥٥٪ من إجمالي مبلغ الموافقات الجديدة عن عام ٢٠٢٣ (٦,٤ مليار جنيه مصري)، وتمثل الموافقات الجديدة ٧١٪ من إجمالي الموافقات خلال عام ٢٠٢٤ (١٤ مليار جنيه مصري)، إضافة إلى زيادة في الموافقات الخاصة بالعملاء الحاليين بقيمة ٤,١ مليار جنيه مصري بنسبة ١٤٦٪ من إجمالي موافقات العملاء القائمين عام ٢٠٢٣، ٢,٨ مليار جنيه مصري.
- بلغ إجمالي الاستخدامات الجديدة خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١١,٥ مليار جنيه مصري، موزعة بين ٦ مليارات جنيه لعملاء جدد تم إضافتهم خلال العام، و٥,٥ مليارات جنيه لعملاء قائمين. وقد ساهم ذلك في زيادة الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة، بمبلغ ٩,٣ مليار جنيه مصري، وذلك بعد استقطاع المسدد خلال العام المقدر بمبلغ ٢,٢ مليار جنيه.
- الحفاظ على نسب التركز في الحدود المتفق عليها والعمل على خطة طموحة لتحسين تنوع التركز في قطاعات المحفظة الائتمانية خلال عام ٢٠٢٥.
- شارك البنك في سبعة قروض مشتركة بإجمالي تمويل قدره ٧٥ مليار جنيه مصري، لتبلغ حصة البنك منها نحو ٣,٥ مليار جنيه. وشملت هذه المساهمات قطاعات متنوعة، منها التنمية العقارية والمقاولات والصناعة، بما يؤكد استمرار دور البنك في دعم إستراتيجية الدولة والمساهمة في تعزيز نمو الاقتصاد القومي.

	الحدود			الاستخدامات		
	الحدود المباشرة	الحدود غير المباشرة	إجمالي الحدود	الاستخدامات المباشرة	الاستخدامات غير المباشرة	إجمالي الاستخدامات
٢٠٢٣	٢١,٩٨٣	٤,٧٥٣	٢٦,٧٣٧	١٦,٥١٠	٣,٧٨٢	٢٠,٢٩١
٢٠٢٤	٣٣,٨٢٠	٦,٧٧١	٤٠,٥٩٢	٢٤,٢٩٦	٥,٣١٨	٢٩,٦١٤

- قام البنك بدعم عدد من المشروعات الإستراتيجية في إطار خطة الدولة نحو تعزيز التمويل المستدام، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك القائمين على تنفيذ هذه المشروعات، وقد بلغ إجمالي قيمة التمويلات المستدامة بمحفظة الشركات الكبرى والقروض المشتركة ٥,١ مليار جنيه مصري، مُقسمة إلى:-

  - تمويلات لدعم الأغراض الاجتماعية بمبلغ ٣,٨ مليار جنيه مصري.

  - تمويلات لدعم الأغراض البيئية بمبلغ ١,٣ مليار جنيه مصري.

  وهو ما يعادل نحو ١٢,٥٪ من محفظة تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة المخصصة لأغراض التمويل المُستدام.

نشاط البنك في مجال الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات

يُعد نشاط الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات من الركائز الأساسية في منظومة العمل ببنك التعمير والإسكان، حيث يقوم هذا القطاع بدور محوري في إدارة السيولة بكفاءة، وتحقيق التوازن بين الأصول والالتزامات بما يضمن الاستقرار المالي وتعظيم العوائد. ويعتمد البنك في هذا المجال على تطبيق أفضل الممارسات وأحدث أدوات التحليل المالي وإدارة المخاطر، بما يدعم قدرته على اتخاذ قرارات استثمارية فعالة، مع الالتزام الكامل بالضوابط الرقابية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري. إضافةً إلى مساهمته في دعم إستراتيجية النمو المستدام من خلال الاستخدام الأمثل للأدوات المالية المتاحة في أسواق المال المحلية والدولية.

- بلغ إجمالي العوائد من توظيفات لدى البنوك والبنك المركزي والاستثمارات المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٧,٩٠١ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ٧,٣٩٧ مليار جنيه مصري مقارنةً بما تم تحقيقه في ٢٠٢٣/١٢/٣١، والذي بلغ ١٠,٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها ٧٠,٤٪.

- بلغت الأرباح الرأسمالية الناتجة عن عمليات بيع أذون الخزانة الحكومية خلال عام ٢٠٢٤ مبلغ ٣٠,٤ مليون جنيه، مقارنة بمبلغ ٩,٤ مليون جنيه في ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٢٢,٥٪.

- بلغت الأرباح الناتجة عن عمليات الاقتراض من البنوك وإقراض بنوك أخرى (Zero Cost)، مبلغ مليوني جنيه مصري خلال ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٥٧٠ ألف جنيه خلال ٢٠٢٣ وبنسبة زيادة قدرها ٢٥٠٪.

- بلغ إجمالي العائد المحقق من عمليات استبدال النقد الأجنبي نحو ٥١,٧ مليون جنيه مصري خلال ٢٠٢٤، مقارنةً بمبلغ ١٦,١ مليون جنيه مصري خلال ٢٠٢٣، بنسبة نمو قدرها ٢٢١٪، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق العوائد والأرباح المشار إليها خلال عام ٢٠٢٤، جاء في إطار منظومة منضبطة لإدارة المخاطر، مع الالتزام التام بكافة تعليمات البنك المركزي المصري، وذلك على النحو التالي:

  - تم الحفاظ على حدود الفجوات الزمنية بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات، بما يتوافق مع الحدود الداخلية المعتمدة من قطاع المخاطر.

  - اتخاذ قرار التسعير لكل من منتجات الأصول والالتزامات بما يحافظ على القيمة الاقتصادية للبنك، بحيث لا تتعدى نسبة مخاطر التغيير في سعر العائد ١٥٪ من إجمالي القاعدة الرأسمالية.

  - تعظيم صافي الدخل من العائد خلال ٢٠٢٤، حيث بلغت نسبة النمو ٨١٪ عن عام ٢٠٢٣.

  - تم إعداد الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٥ بمراعاة نسب ومؤشرات السيولة وإعادة التسعير.

- يعكس ما سبق متانة موقف السيولة لدى البنك، وقدرته على التعامل بكفاءة مع أي متغيرات محتملة، إضافةً إلى الاستفادة من كافة الفرص الاستثمارية بأفضل طريقةٍ ممكنة لتحقيق أقصى مستويات الربحية.

نشاط البنك في مجال العمليات المصرفية

يعد نشاط العمليات المصرفية من الركائز الأساسية في بنك التعمير والإسكان، حيث يلعب دورًا محوريًا في دعم البنية التشغيلية وضمان تقديم الخدمات المصرفية اليومية بكفاءة ودقة. ويواصل البنك تطوير آليات العمل وتحديث أنظمة التشغيل بشكلٍ مستمر، لمواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

أولًا: منتج البطاقات البلاستيكية

- تم مركزة جميع أعمال إصدار البطاقات الائتمانية.
- تم تعديل شروط التعاقد مع شركة EBE المختصة بطباعة البطاقات، مما أسفر عن تحقيق خفض سنوي للتكلفة بنسبة ٣٧٪، أي ما يُعادل نحو ٥٨٠ ألف جنيه مصري سنويًا، وذلك من خلال:
  - تحديد سعر موحد لطباعة البطاقة بقيمة ٠,٠٨٨ دولار أمريكي، يشمل صيانة الماكينات، وتوفير قطع الغيار، وتكاليف العمالة الخاصة بالطباعة، إضافة إلى تسلم رصيد البطاقات الخام من البنك، وإدارة عملية تسليم البطاقات لشركات البريد.
  - تخفيض نسبة الزيادة السنوية إلى ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
- تفعيل معاملات بطاقات شركة فيزا على ماكينات الصراف الآلي للبنك متضمنًا:
  - إنشاء نظام محاسبي متكامل.
  - إعداد تحليل مالي يومي لحسابات الأستاذ الخاصة بالمنتج (استخدامات، زيادة وعجز، منازعات).
  - تدريب الموظفين من واقع الخبرات السابقة.
- التنسيق مع كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع التجزئة المصرفية لتفعيل عدد من الإجراءات التي تهدف إلى معالجة معوقات استخدام البطاقات، والتي شملت ما يلي:
  - تعديل جميع الرسائل النصية المرسلة للعملاء لتتوافق مع الصيغ الصحيحة، وذلك بعد مقارنتها بالبنوك الأخرى.
  - التأكد من حدود استخدام جميع أنواع البطاقات وفقًا لمحددات كل منتج.
  - فتح استخدام بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع عبر الإنترنت.
  - تفعيل بطاقات الخصم المباشر بالعملة الأجنبية (دولار، يورو).
  - تفعيل خدمة Master travel service لعملاء «رويال» بالمطارات.
- الاتفاق والتنسيق مع شركات تسليم البطاقات وكافة الإدارات المعنية على احتفاظ الشركات بالبطاقات لمدة ٦٠ يومًا، وعدم ردها إلى فروع البنك، على أن يتم إعدام البطاقات غير المسلّمة بمركز البطاقات، مما يساهم في حل مشكلة تكدس البطاقات لدى الفروع.
- تعديل شروط التعاقد مع شركة زيروكس لخدمة تظريف البطاقات، مما أدى إلى:
  - تثبيت سعر الظرف عند ٠,١٥٦ دولار أمريكي شاملاً ضريبة القيمة المضافة.
  - تخفيض الحد الأدنى للطباعة إلى ٢٧٠ ألف ظرف سنويًا بدلًا من ٥٠٠ ألف سنويًا.
  - إلغاء غرامة عدم تحقيق الحد الأدنى السنوي البالغ ١٥٨٠ دولارًا، مقابل ترحيل الفرق إلى السنة التعاقدية الجديدة.
- تم إنجاز إدخال ومراجعة بيانات نحو ١٤ ألف نموذج «اعرف عميلك» (KYC) كانت متراكمة لعدة أشهر، خلال ٢٠ يوم عمل فقط، مقارنة بالمدة المقدرة سابقًا بـ ٨٨ يوم عمل. وقد تحقق ذلك بجهود موظفي الإدارة أنفسهم، إلى جانب تنفيذ مهامهم اليومية المعتادة دون تأخير، ودون الاستعانة بأي عمالة إضافية من خارج الإدارة، مع استمرار تحديث بيانات العملاء بشكل منتظم وفوري.

ثانيًا: المدفوعات الإلكترونية

- تم تفعيل خدمة المتحصلات الضريبية بعملة الدولار الأمريكي، إلى جانب إعداد إجراءات العمل الخاصة بها وتعميمها على جميع الفروع.
- تم تفعيل المرحلة الثانية من خدمات المتحصلات الحكومية لكبار العملاء على منصة CPS، من خلال إضافة ٨ خدمات جديدة.
- تم استهداف الشركات الأكثر إصدارًا للمتحصلات الحكومية والتي يتم تنفيذها يدويًا، وقد نجح فريق المدفوعات الإلكترونية فيما يلي:

  - إتمام التعاقد مع عميل البنك «جمعية النزهة» لتنفيذ المدفوعات الحكومية من خلال نظام CPS بعدد ١٠ معاهد تابعة.

  - الاتفاق مع عميل البنك «مجموعة مدارس ٣٠ يونيو» التي تضم ١٢٥ مدرسة تابعة، ويجري حاليًا استكمال إجراءات التعاقد.
- تم تنفيذ دراسة شاملة لمعاملات محفظة فلوسي كاش لتعظيم ربحية المنتج، اعتمادًا على توجه العملاء في الاستخدام ودراسة أسعار الفوائد والعمولات للبنوك المنافسة، وكذلك تقديم مقترحات بتسعير جديد لعمولة السحب النقدي.

ثالثًا: التحويلات

- تـم تفعيـل الربـط الآلـي بيـن EBC WorkStation & T24 ومـن ثـم التحـول إلـى نقـل ملـف الحـوالات الـواردة آليًـا مـن ACH إلـى T24 وإلغـاء الوضـع الحالـي المتمثـل فـي نقـل الملـف يدويًـا، ومـن ثـم تلافـي مخاطـر التشـغيل الناتجـة عـن إمكانيـة التلاعب فـي محتـوى الملـف.
- تـم تنفيـذ تعديـل آليـة تنفيـذ ملفـات الحـوالات الـواردة الخاصـة ببطاقـات ميـزة، لتصبـح مـن خـلال نظـام الـ SWITCH، بـدلًا مـن توسـيط نظـام T24، الأمـر الـذي سـاهم فـي تلافـي المشـكلات الخاصـة بتنفيـذ الملفـات مـن خـلال النظـام المصرفـي T24.
- تـم تفعيـل فريـق عمليـات اسـتعلامات التحويـلات كوحـدة مسـتقلة تتولـى الـرد علـى استفسـارات البنـوك الأخـرى واستفسـارات البنـك، سـواء بنـاءً علـى طلـب العمـلاء أو نتيجـة أخطـاء أثنـاء تنفيـذ التحويـلات. ومنـذ شـهر مايـو، تـم التعامـل مـع ١٦٦ استفسـارًا يخـص الحـوالات الصـادرة و٦٦٩ استفسـارًا للحـوالات الـواردة، كمـا جـرى اسـترداد ٤٢ حوالـة صـادرة ومعالجـة نحـو ١٧ حوالـة واردة. وتـم توسـيع نطـاق عمـل الفريـق ليشـمل أيضًـا التعامـل مـع الاستفسـارات الـواردة أو الصـادرة عبـر تطبيـق InstaPay، فـي ظـل تزايـد عـدد الشـكاوى المقدمـة مـن العمـلاء ضمـن مبـادرة «طلـب نوايـا حسـنة».

نشاط البنك في مجال الاستثمار

يُعـد بنـك التعميـر والإسـكان شـريكًا إسـتراتيجيًا فـي دعـم مسـيرة الاسـتثمار وتحفيـز النمـو الاقتصـادي، مسـتندًا إلـى خبـرة مصرفيـة عريقـة وسـمعة موثوقـة علـى مـدار أكثـر مـن ٤٥ عامًـا. وقـد بـرز البنـك بريادتـه فـي مجـال الخدمـات الاسـتثمارية، مـن خـلال تقديـم باقـة متكاملـة مـن الحلـول التـي تلبـي احتياجـات الأفـراد والشـركات والمؤسسـات علـى حـد سـواء.

أولًا: مجال الاستثمارات بغرض الاحتفاظ

- بلغـت القيمـة الاسـمية لمحفظـة الاسـتثمارات الماليـة بغـرض الاحتفـاظ فـي الشـركات التابعـة والشـقيقة (١٧) شـركة، بقيمـة إجماليـة قدرهـا ٢,٥٢٠ مليـار جنيـه مصـري بنهايـة العـام، مقارنـة بـ ٢,٥٠٩ مليـار جنيـه مصـري فـي العـام السـابق، والتـي حققـت توزيعـات أربـاح بقيمـة ٢٢٢,٥ مليـون جنيـه مصـري، إضافـة إلـى توزيعـات سـاهم مجانيـة مـن شـركة التعميـر والإسـكان للمرافـق بقيمـة ١٠,٥ جنيـه مصـري.
- بلغـت القيمـة الاسـمية لمحفظـة الاسـتثمارات الماليـة بغـرض الاحتفـاظ فـي الشـركات المتاحـة للبيـع عـدد (١٥) شـركة، بقيمـة إجماليـة قدرهـا ٧١,٠٩٢ مليـون جنيـه مصـري بنهايـة العـام، مقارنـة بـ ٥٩,٩٤٠ مليـون جنيـه مصـري فـي العـام السـابق، والتـي حققـت توزيعـات أربـاح بقيمـة ٨,٣ مليـون جنيـه مصـري، إضافـة إلـي توزيعـات سـاهم مجانيـة بنحـو ١١,٢ مليـون جنيـه مصـري مـن كلٍ مـن (شـركة إسـكان للتأميـن بمبلـغ ٥,٢ مليـون جنيـه مصـري، والشـركة المصريـة لإعـادة التمويـل العقـاري بمبلـغ ٣,٣ مليـون جنيـه مصـري، وشـركة التعميـر للتوريـق بمبلـغ ٢,٥ مليـون جنيـه مصـري، وشـركة مصـر للمقاصـة والإيـداع والقيـد المركـزي بمبلـغ ٠,٢ مليـون جنيـه مصـري).
- بلـغ إجمالـي العوائـد المحققـة مـن محفظـة الاسـتثمارات الماليـة بغـرض الاحتفـاظ والتـي تشـمل الشـركات (التابعـة، والشـقيقة، والمتاحـة للبيـع) مبلـغ ٢٣٠,٨ مليـون جنيـه مصـري، بمـا يعـادل نحـو ٩٪ مـن إجمالـي القيمـة الاسـمية للمحفظـة البالغـة ٢,٥٩١ مليـار جنيـه مصـري.

ثانيًا: مجال إعداد دراسات الجدوى

- تـم إعـداد تقييمـات دراسـات جـدوى بغـرض منـح قـروض وتسـهيلات ائتمانيـة بنحـو (١٤) دراسـة.
- تـم إعـداد نحـو (٧) دراسـات سـوق بالتعـاون مـع قطـاع الإسـكان والمشـروعات القوميـة.
- تـم إعـداد دراسـات جـدوى ماليـة واقتصاديـة للبنـك وشـركاته بعـدد (٦) دراسـات جـدوى اقتصاديـة.
- تـم تدقيـق دراسـة جـدوى ماليـة واقتصاديـة واحـدة للبنـك وشـركاته.

ثالثًا: مجال الإدارة العامة لأسواق رأس المال

أ: نشاط التوريق

- بلغ إجمالي الاكتتابات الجديدة لنشاط التوريق خلال عام ٢٠٢٤ مبلغ ٣٨٥ مليون جنيه، وذلك بإجمالي عدد ٣ عمليات (١٧٠ مليون جنيه لصالح شركة تساهيل ، و٨٠ مليون جنيه لصالح شركة ريفي، و١٣٥ مليون جنيه لصالح شركة حالا).
- بلغ إجمالي العوائد المحققة خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٣٧٥ مليون جنيه مصري، مقارنة بـ ٣٢٨ مليون جنيه مصري في العام السابق بمعدل نمو ١٤,٣٠٪.
- بلغ إجمالي الاستهلاكات المحققة خلال عام ٢٠٢٤، نحو ٧٩٢,٧١١ مليون جنيه مصري.

ب: نشاط أُمناء الحفظ

- بلغ إجمالي حجم القيمة السوقية لأرصدة المحافظ تحت إدارة أمناء الحفظ بالبنك، نحو ٩,٥ مليار جنيه مصري في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- بلغ إجمالي قيمة الكوبونات والاستردادات المحصلة ٢٠٤ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٤/١٢/٣١، مع تحقيق وفر في عمولات التحصيل يُقدر بنحو ١٢١ ألف جنيه مصري، وهي مبالغ يدفعها البنك لأُمناء الحفظ الخارجيين مقابل تحصيل الكوبونات.
- تحقيق الأداء الأمثل في إضافة قيمة الكوبونات والاستردادات المستحقة للبنك في نفس تاريخ استحقاقها.

ج: محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة

- تقوم شركة CI ASSET MANAGEMENT بإدارة محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١، وقد حققت المحفظة عائدًا قدره ٤٧ مليون جنيه مصري.

نشاط البنك في مجال الإسكان والمشروعات القومية

تتولى مجموعة الإسكان والمشروعات القومية مسؤولية إدارة وتطوير الاستثمارات العقارية للبنك، بهدف تعظيم الأرباح وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، كما يُقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات تشمل إدارة الاستثمار والتسويق لمشروعات البنك والمشروعات الأخرى من خلال المزادات أو البيع المباشر.

أولًا: الإدارة العامة للتسويق الإسكاني وشؤون الإسكان

حققت الإدارة العامة نتائج مالية من أعمال تسويق وبيع الوحدات السكنية بمشروعات البنك العقارية الآتية:-

- أكاسيا بالتجمع الخامس (وحدات سكنية – وحدات الروف).
- بالما بالتجمع الخامس (فيلات).
- المنتزه بمدينة السادس من أكتوبر (وحدات سكنية – وحدات الروف).
- الجوهرة بمدينة بورسعيد (وحدات سكنية).
- الفيروز بمدينة الغردقة (وحدات سكنية).
- المساعيد / العريش (وحدات سكنية).

تم بيع ٨٠ وحدة سكنية بقيمة بيعية قدرها ٢٦٨ مليون جنيه مصري، مما أسفر عن تحقيق إيرادات قدرها ٣٤٠ مليون جنيه.

ثانيًا: الإدارة العامة لأمناء الاستثمار

- تم تسويق مشروعات البنك، وتسويق وحدات تجارية، وإدارية، وسكنية، وجراجات، ومخازن بمشروعات البنك المختلفة بأنحاء الجمهورية عن طريق البيع المباشر والمزاد العلني، حيث قامت الإدارة العامة لأمناء الاستثمار بتسويق الوحدات المملوكة للجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين برئاسة مجلس الوزراء «بمشروع الواحة».
- تم التنسيق بين البنك وهيئة المجتمعات العمرانية وأجهزتها، وتحصيل المقدمات، ومتابعة الفروع لتحصيل عمولة البنك عن المبالغ المحصلة (عمولة أمناء الاستثمار).
- تعظيم العائد من بيع وتسويق الوحدات المملوكة للغير، وتشمل الوحدات (السكنية / التجارية / الإدارية)، من خلال إعداد الدراسات التسويقية، ووضع الخطط التسويقية، والمشاركة في تحديد الأسعار ونظام السداد، حيث يتم تسويق الوحدات عن طريق البيع المباشر أو المزاد العلني، مما أسفر عن تحقيق إجمالي إيرادات مبيعات بقيمة ٩,٩ مليون جنيه مصري لصالح أمناء الاستثمار.

ثالثًا: الإدارة العامة للحجز الإلكتروني والمشروعات القومية

- تـم طـرح (٢٠) مشـروعًا لصالـح (هيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة – شـركات التطويـر العقـاري) بنظـام الحجـز الإلكترونـي Online، وقـد شـمل الطـرح إعـداد كراسـات الشـروط والتنسـيق مـع كافـة الجهـات المعنيـة (داخـل / خـارج البنـك) للتعامـل علـى أسـاس تلـك الشـروط، إضافـة إلـى الـرد علـى استفسـارات العمـلاء عبـر البريـد الإلكترونـي، وقـد تـم لأول مـرة أيضًـا إدراج وحـدات تجاريـة عبـر الموقـع الإلكترونـي، حيـث تقـدم (٢٠٤٨٠) عميـلاً للحجـز، ممـا أسـفر عـن حجـز (٢١٣٢) وحـدة سـكنية ومحـلاً تجاريًـا.
- تـم متابعـة تحصيـل رسـوم التسـجيل وعمولـة الحجـز الإلكترونـي وفقًـا لمـا هـو منصـوص عليـه فـي بروتوكـولات التعـاون الموقعـة، حيـث تـم تحصيـل ٩٨,٥ مليـون جنيـه مصـري كعمولـة حجـز إلكترونـي، إضافـة إلـى ٢٨,٥ مليـون جنيـه رسـوم التسـجيل علـى الموقـع.

نشاط البنك في مجال نظم المعلومات

يُولـي بنـك التعميـر والإسـكان اهتمامًـا كبيـرًا لتطويـر نظـم المعلومـات لديـه، إيمانًـا منـه بضـرورة تسـهيل التعامـلات الماليـة للعمـلاء، وتحسـين اتخـاذ القـرارات الإداريـة بهـدف تحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية وتعزيـز القـدرة التنافسـية للبنـك، وذلـك مـن خـلال عـدة مجـالات:

أولًا: تحسينات البنية التحتية

- **ترقيـة أنظمـة الرسـائل:** تـم تحديـث البنيـة التحتيـة للرسـائل باسـتخدام أجهـزة IBM MQ، بمـا يضمـن الاسـتقرار، ويدعـم قابليـة التوسـع، ويحقـق مسـتويات أعلـى مـن الأمـان.
- **صيانـة شـبكة الفـروع:** تـم ترقيـة البنيـة التحتيـة لشبكات الفـروع، بهـدف تحسـين الكفـاءة التشـغيلية ورفـع مسـتوى الأمـان.
- **حلـول النسـخ الاحتياطـي:** تـم إنشـاء أنظمـة نسـخ احتياطـي متقدمـة لتأميـن التطبيقـات الحيويـة مثـل نظـام T24، مـع تفعيـل عمليـات النسـخ المتماثـل، بهـدف ضمـان اسـتمرارية الأعمـال وحمايـة البيانـات.
- **التعافـي مـن الكـوارث:** تـم تنفيـذ نسـخ متماثـل كامـل للتطبيقـات علـى بيئـة التعافـي مـن الكـوارث، بمـا يضمـن اسـتمرارية العمـل فـي حـالات الطـوارئ.
- **جـرد أجهـزة الصـراف الآلـي (ATM):** تـم إعـداد قائمـة شـاملة بأصـول أجهـزة الصـراف الآلـي (ATM)، تتضمـن تقييـم الأداء بهـدف دعـم خطـط الصيانـة.

ثانيًا: تحسينات الحوكمة

- **توثيـق السياسـات والإجـراءات:** تـم إعـداد وتحديـث سياسـات وإجـراءات تكنولوجيـا المعلومـات، بمـا يتوافـق مـع أفضـل الممارسـات والمعاييـر الصناعيـة المعتمـدة.
- **المصادقـة المتعـددة العوامـل (MFA):** تـم تعزيـز منظومـة الأمـن السـيبراني، مـن خـلال تطبيـق آليـة المصادقـة المتعـددة العوامـل (MFA) علـى الأنظمـة الحيويـة، بمـا يسـاهم فـي رفـع مسـتوى الحمايـة ومنـع الوصـول غيـر المصـرح بـه.
- **إدارة حركـة الشـبكة:** تـم إعـادة هيكلـة تدفـق حركـة البيانـات عبـر الشـبكة، مـن خـلال المناطـق المعزولـة (DMZs)، لضمـان تأميـن الاتصـال بالخدمـات الإلكترونيـة مثـل الإنترنـت البنكـي والخدمـات المصرفيـة عبـر الهاتـف المحمـول.
- **تقييـم الثغـرات الأمنيـة:** تـم تنفيـذ تقييمـات للثغـرات الأمنيـة بهـدف تحديـد نقـاط الضعـف المحتملـة فـي الأنظمـة والعمـل علـى معالجتهـا بشـكلٍ اسـتباقي.

ثالثًا: التطبيقات والتحول الرقمي

- **إدارة العمليات التجارية (BPM):** تم تنفيذ نظام (BPM) لتحسين كفاءة العمليات وقدرتها على التكيف.
- **إدارة الأجهزة المحمولة (MDM):** تم تطبيق حلول متقدمة لتأمين ومراقبة وإدارة الأجهزة المحمولة، بما يدعم بيئة العمل عن بُعد ويعزز كفاءة التشغيل والأمان.
- **موقع طبي:** تم إطلاق منصة طبية إلكترونية لإدارة البيانات الطبية للموظفين وأسرهم، بهدف تسهيل إصدار البطاقات الطبية.
- **دعم التطبيقات المؤسسية:** تم إنشاء قسم متخصص لإدارة التطبيقات المؤسسية وتقديم الدعم الفني اللازم، بما يساهم في تحسين الأداء وضمان كفاءة التشغيل.
- **تطوير بوابة موحدة للدفع ببطاقات الائتمان:** تم إنشاء نظام متكامل يسهل عمليات الدفع الإلكتروني، ويوفر تجربة سلسة وآمنة للعملاء باستخدام بطاقات الائتمان.
- **تحديث الأنظمة القديمة:** تم ترحيل نظام الإسكان التقليدي إلى نظام حديث تم تطويره داخليًا، بما يعزز الكفاءة ويواكب التطورات التكنولوجية.

رابعًا: الترقيات التشغيلية والميكنة

- **ميكنة تقارير البنك المركزي المصري:** تم الانتهاء من المرحلة الأولى من ميكنة عمليات إعداد تقارير البنك المركزي.
- **تمكين التجارة الإلكترونية:** تم تفعيل معاملات بطاقات الخصم الإلكترونية الافتراضية، إلى جانب تطبيق إجراءات تحسين الأمان.
- **ترقية نظام الصراف الآلي (ATM Switch):** تم ترقية نظام الصراف الآلي وقاعدة البيانات المرتبطة، بهدف تحسين سرعة وكفاءة معالجة المعاملات.
- **إدارة دورة حياة البيانات (DLM):** تم ميكنة عمليات إدارة البيانات لتحسين الاستخدام، ورفع درجة الأمان.

خامسًا: مبادرات تركز على العملاء

- **مشروع قبول بطاقات VISA عبر أجهزة الصراف الآلي:** تم تعزيز إمكانيات شبكة الصراف الآلي الخاصة بالمصرف لتمكين قبول بطاقات VISA، بما يواكب المعايير الدولية ويُحسن تجربة العملاء.
- **دفع رسوم الجامعات:** تم تطوير نظام داخلي لإدارة وتنفيذ مدفوعات رسوم الجامعات، بما يضمن السرعة والدقة في معالجة العمليات، وتقديم تجربة استخدام سلسة للطلاب وأولياء الأمور.
- **منصة التعلم الإلكتروني:** تم إنشاء منصة للتعلم الإلكتروني، بهدف تقديم دورات تدريبية متخصصة لموظفي البنك، بما يساهم في تطوير مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم.
- **إطلاق مركز الاتصال:** تم إنشاء وتشغيل مركز الاتصال المتكامل باستخدام نظام CISCO بنجاح، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

سادسًا: الاستدامة والاستعداد للمستقبل

- **تجهيز ما يلزم لكشوف الحساب الرقمية:** استكمال متطلبات التحول الكامل إلى كشوف الحساب الرقمية، تمهيدًا لإلغاء كشوف الحساب الورقية.
- **تحديث أسعار العملات:** تم حل مشكلات تحديث أسعار العملات على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت البنكي والموبايل البنكي، لضمان دقة التحديث وسرعته.

نشاط البنك في مجال حوكمة أمن ونظم المعلومات

يُولي بنك التعمير والإسكان اهتمامًا بالغًا لحوكمة أمن ونظم المعلومات باعتبارها ركيزة أساسية ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية ودعامة محورية في مسيرة التحول الرقمي، حيث يسعى البنك إلى ضمان الاستخدام الآمن والفعال لتقنيات المعلومات بما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية.

كما يعتمد البنك على تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال، بما يعزز التكامل بين أمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، والامتثال للتشريعات والضوابط الرقابية، إلى جانب إدارة المخاطر الرقمية بكفاءة. كما يعمل البنك على تطوير بنيته التحتية التكنولوجية وتبني أحدث الحلول الرقمية، وتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني، بما يسهم في حماية البيانات وخصوصية العملاء، وتعزيز كفاءة العمل المصرفي، ورفع مستوى الثقة لدى مختلف الأطراف ذات الصلة.

أولًا: التوافق الإستراتيجي والسياسات والإجراءات التأمينية

- تم تعزيز التوافق الإستراتيجي من خلال إجراء مراجعات شاملة لأطر الحوكمة وإستراتيجية القطاع، إضافة إلى تحديث إستراتيجية الأمن السيبراني ووضع الركائز الأساسية والبرامج المستهدفة لتعزيز المرونة والتوافق.
- تم الانتهاء من تحقيق التوافق والامتثال التام مع المتطلبات التأمينية الخاصة بهيئة السويفت SWIFT، وذلك من خلال إجراء تقييم شامل للحفاظ على متطلبات اعتماد SWIFT ودعمها، مما أسفر عن الحصول على الشهادة المعتمدة من الجهة الخارجية الموثقة.
- تم مراجعة وتحسين سياسات وإجراءات قطاع حوكمة أمن ونظم المعلومات، إضافة إلى وضع إجراءات جديدة لضمان التأمين الشامل لكافة الأطر.

ثانيًا: التقييم الشامل للمخاطر وتقييم الفجوات ومتابعة تنفيذ خريطة طريق الإجراءات التصحيحية

- تم إجراء تقييمات شاملة للمخاطر السيبرانية على عدد من التطبيقات والأنظمة، وتم التنسيق مع القطاعات المعنية لوضع الإجراءات التصحيحية اللازمة لغلق تلك المخاطر.
- تم تنفيذ تقييم شامل للفجوات البيئية، مع وضع خريطة طريق للإجراءات التقنية اللازمة لمعالجة المخاطر الرئيسية والتوافق مع إطار الأمن السيبراني للبنك المركزي المصري، ومعايير PCI، ومعايير ISO، والمعايير الدولية.
- تم إجراء تقييمات معمقة للأنظمة والهندسة، والتي شملت إجراء مراجعة شاملة للمخاطر، وتعزيز تكوين الأنظمة وحمايتها، إضافة إلى تقييم طلبات الاستثناء اليومية، مما أدى إلى تحسين الوضع الأمني العام.

- تـم مراجعـة تصميمـات للتطبيقـات (Application Design Architecture and Dataflow) للتأكـد مـن توافقهـا مـع المعاييـر التأمينيـة، لتأميـن الخصائـص الوظيفيـة لهـذه التطبيقـات، وذلـك لضمـان توافـر جميـع البيانـات الخاصـة بـكل تطبيـق.

ثالثًا: فريق عمل الأمن السيبراني

- تـم تعزيـز قـدرات مراكـز عمليـات الأمـن (SOC) والضوابـط التقنيـة مـن خـلال تنفيـذ حـالات اسـتخدام جديـدة، ومراجعـة الضوابـط التقنيـة الأساسـية، ودفـع إغـلاق الفجـوات الأمنيـة المحـددة، ممـا سـاهم فـي تحسـين قـدرات الاسـتجابة للحـوادث.
- تـم تنفيـذ عمليـات جمـع وتحليـل اسـتخبارات التهديـدات السـيبرانية، والتـي شـملت مسـحًا شـاملًا للـ(Deep & Dark Web)، وإعـداد تقاريـر تفصيليـة، وتزويـد فـرق تقنيـة المعلومـات ومراكـز العمليـات الأمنيـة ببيانـات حديثـة حـول التهديـدات المحتملـة.
- تـم تحديـث الإجـراءات الخاصـة بالاسـتجابة لحـوادث الأمـن السـيبراني فـي مراكـز العمليـات الأمنيـة.

رابعًا: الاختبارات التأمينية على البنية التحتية والأنظمة

- تـم إجـراء فحوصـات دوريـة للشـبكات والخـوادم والأجهـزة الموجـودة داخـل البنـك، بهـدف تحليـل نقـاط الضعـف، وتنسـيق جهـود المعالجـة مـع فـرق تقنيـة المعلومـات، بمـا يسـاهم فـي تعزيـز الأمـن السـيبراني للبنـك.
- تـم إجـراء اختبـارات الاختـراق وضمـان تنفيـذ جميـع الإجـراءات التصحيحيـة قبـل إعـادة الاختبـار، وذلـك مـن خـلال تنسـيق الجهـود بيـن مختلـف الفـرق المعنيـة فـي البنـك لمعالجـة الثغـرات الأمنيـة المُكتشَـفة.
- تـم تنفيـذ مشـروع حصـر الأصـول الرقميـة (Asset Discovery) بالتعـاون مـع شـركة (Cyshield)، ممـا أتـاح للبنـك إمكانيـة اكتشـاف جميـع الأصـول الرقميـة للبنـك وتوثيقهـا، بمـا فـي ذلـك الأجهـزة والبرمجيـات والخـوادم، وتقديـم تقاريـر مفصلـة للأقسـام المعنيـة.
- تـم تنفيـذ إصلاحـات حساسـة ضمـن الإطـار الزمنـي وفقـاً لتوصيـات البنـك المركـزي المصـري وفريـق الوحـدة (٤٢) بنجـاح، وذلـك مـن خـلال وضـع خطـة زمنيـة بالتنسـيق مـع قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات، بهـدف إغـلاق الثغـرات وتنفيـذ التوصيـات التصحيحيـة، ومتابعـة الحلـول ممـا أدى إلـى تحسـين الوضـع الأمنـي العـام.
- تـم القيـام بـدور نقطـة الاتصـال المركزيـة للتدقيـق التنظيمـي والامتثـال، مـن خـلال متابعـة مشـاركات التدقيـق الـواردة مـن البنـك المركـزي المصـري، وقيـادة جهـود حـل وإغـلاق العديـد مـن الملاحظـات التنظيميـة.

خامسًا: الوعي الأمني وبناء الثقافة

- تـم تنفيـذ حمـلات توعيـة إلزاميـة، تتضمـن جلسـات تفاعليـة مباشـرة ونشـر مـواد توعويـة للموظفيـن الجـدد وعلـى مسـتوى المؤسسـة، بهـدف تعزيـز ثقافـة الوعـي الأمنـي.
- تـم تطويـر إطـار إسـتراتيجي للتوعيـة، وتصميـم برنامـج شـامل موجـه نحـو الأشـخاص، مـع التركيـز علـى التحـول مـن التدريـب الأمنـي الأساسـي إلـى نهـج متكامـل قائـم علـى السـلوك، بمـا يتماشـى مـع المخاطـر والأولويـات التنظيميـة.

سادسًا: الامتثال للمتطلبات والمعايير الدولية

- تـم اتخـاذ الإجـراءات والضوابـط اللازمـة للحصـول علـى شـهادة (PCI-DSS & ISO27001)، مـن خـلال تنفيـذ تقييـم شـامل للفجـوات البيئيـة والعمـل علـى حلهـا كخطـوة أوليـة نحـو الحصـول علـى الشـهادة، وقـد تـم التواصـل مـع الأطـراف المعنيـة لمعالجـة تلـك الفجـوات.
- تـم الالتـزام بالمعاييـر واللوائـح الأمنيـة المعمـول بهـا (Adherence to relevant security standards and regulations) بشـكلٍ دائـم، لضمـان الامتثـال المسـتمر للمعاييـر واللوائـح الأمنيـة، التـي يجـب أن تتماشـى مـع متطلبـات البنـك المركـزي.
- تـم تعزيـز حوكمـة التطبيقـات مـن خـلال التعـاون مـع الإدارات المختلفـة لتطبيـق سياسـات أمنيـة أساسـية صارمـة، بمـا يشـمل: سياسـات كلمـة المـرور القويـة، ومراقبـة الوصـول، والتدريـب المنتظـم علـى الوعـي الأمنـي.

سابعًا: سياسات وإجراءات تأمين الشركات الخارجية ومقدمي الخدمات

- **تـم تحسـين السياسـات وتبنـي عمليـات جديـدة:** تـم العمـل علـى تطويـر السياسـات والإجراءات التشـغيلية بمـا يضمـن تعزيـز الكفـاءة وتقليـل المخاطـر، إضافًـة إلـى إعـادة تصميـم تدفقـات الموافقـات لتصبـح أكثـر مرونـة وسـرعة فـي الاسـتجابة، مـع الالتـزام الكامـل بالضوابـط والمعاييـر الرقابيـة.
- تـم تنفيـذ مشـروع شـامل لإعـادة هيكلـة وضبـط آليـات وصـول مـوردي تكنولوجيـا المعلومـات إلـى أنظمـة البنـك.
- تـم إعـادة تصميـم وإدارة صلاحيـات وصـول موظفـي تكنولوجيـا المعلومـات للأنظمـة بمـا يضمـن تعزيـز الحوكمـة والضوابـط الأمنيـة.
- تـم إعـادة تصميـم وحوكمـة مصفوفـة الصلاحيـات وتطبيـق آليـة مراجعـة الوصـول المعتمـدة علـى الأدوار (RBAC).

نشاط البنك في مجال إدارة المخاطر

يولي بنك التعمير والإسكان أهمية كبيرة لإدارة المخاطر على جميع مستوياته، وذلك من خلال وجود إطار عمل يضمن توازنًا دقيقًا بين الخطر والعائد، حيث يعمل قطاع المخاطر على تحديد الخطر وقياسه ومراقبته ورصده وإدارته، ويتم التقرير عن المخاطر الجوهرية بانتظام للجنة المخاطر، إضافة إلى عرض تقييم دوري لفاعلية الضوابط الرقابية للمخاطر، وكذلك يستمر البنك في تحسين أطر تحديد المخاطر، بهدف ضمان مؤشرات الإنذار المبكر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وفي إطار استكمال مراحل تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك، يلتزم بنك التعمير والإسكان بالتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري، وذلك من خلال تجهيز خطة التعافي وتقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك.

أولًا: مخاطر الائتمان والاستثمار

تمثل مجموعة مخاطر الائتمان والاستثمار الظهير والداعم الرئيسي للأعمال المصرفية، من خلال دورها الفعال في السيطرة على احتمالات التعرض للمخاطر جراء التوسع في مجالات الأنشطة الائتمانية والاستثمارية، ويبرز هذا الدور خاصًة في أوقات المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وبما يضمن الحفاظ على جودة الائتمان وتعزيز الاستغلال الأمثل لرأس المال وتعظيم معدلات العائد من الأنشطة، فضلًا عن التأكد من مطابقة الأعمال للسياسات والضوابط الداخلية والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ثانيًا: مخاطر السوق والسيولة

- تتولى إدارة مخاطر السوق والسيولة مسؤولية تحديد، وقياس، ومتابعة، ورقابة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، إضافة إلى تحديد اتجاه وتطور هذه المخاطر، والعمل على الحد منها من خلال التقارير الصادرة عن الإدارة.
- تم تفعيل السياسات والإجراءات بشكل دوري لمراقبة المخاطر والتأكد من عدم تجاوز الحدود المسموح بها. يتم التحقق من تقارير المخاطر بشكل شهري.
- توافر هيكل تنظيمي معتمد من لجنة المخاطر ومجلس الإدارة يخص مخاطر السوق و السيولة.
- مراجعة مصفوفة المخاطر في البنك بشكل دوري، إضافة إلى إجراء اختبارات لدقة النتائج، من خلال مقارنة النتائج الفعلية للنشاط بالنتائج المتوقعة لتقييم مدى دقة وفاعلية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.
- اعتماد الحدود المقبولة والقصوى من خلال سياسة مخاطر السوق والسيولة والتأكد من أن السياسات والإجراءات تضمن الالتزام بحدود المخاطر المقبولة للبنك، والتأكد من عدم تجاوزها.
- إعداد سياسات وخطة عمل تحتوي على الحدود القصوى المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر.
- توفر نظم معلومات واتصال فعالة تُمكن قطاع المخاطر من إمداد لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بتقارير دورية (ربع سنوية على الأقل)، تشمل كافة أنواع مخاطر السوق والسيولة بالبنك ومدى التزام البنك بالحدود القصوى لكل منها والتجاوزات (إن وُجدت) وأسبابها والخطة التصحيحية المقترحة في هذا الشأن.
- توفر نظام للإنذار المبكر بالمخاطر المحتملة بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول للبنك والحدود القصوى المقررة لها.
- تتضمن سياسات إدارة مخاطر السوق والسيولة آلية محددة لاختبارات التحمل.

ثالثًا: مخاطر التشغيل ومكافحة الاحتيال

في إطار اهتمام إدارة البنك وحرصها على تطوير أنظمة الضبط والرقابة بشكل مستمر، يتم تطبيق عدة منهجيات لإدارة مخاطر التشغيل تهدف إلى لتعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة، والتي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار في تحجيم تلك المخاطر، ومن أهمها:

- مواصلة اتباع النهج الاستباقي للحد من المخاطر التشغيلية عبر تحديث مصفوفات المخاطر لمختلف مراكز العمل بالبنك، وذلك في إطار الاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر «RCSA»، مع تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية «KRIs» على مستوى كافة الأنشطة المصرفية.
- تم تطوير مؤشرات الخطر الرئيسية لدى البنك «Key Risk Indicators»، والتي يتم الاعتماد عليها كمؤشر أو دلالة على المخاطر المحتملة، وتُعتبر نظام إنذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين.
- تم تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات، والأنشطة، والعمليات، والنظم المصرفية سواء الحالية أو الجديدة خاصًة في ضوء ما شهده البنك من تطوير على مستوى التحول الرقمي Digital Transformation في المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة (Internet Banking & Mobile Application)، وكذلك التحول نحو المركزية في العمليات.

- تـم إجـراء تجـارب الطـوارئ والمواقـع البديلـة لضمان اسـتمرارية الأعمـال، مـع مواصلـة اتخـاذ كافـة الإجـراءات الاحترازيـة اللازمـة للحفـاظ علـى صحـة وسـلامة الزمـلاء والعمـلاء.
- تـم تقديـم التدريـب الـلازم لنشـر الوعـي لـدى موظفـي البنـك بخصـوص مخاطـر التشـغيل، ومخاطر الاحتيـال، وطـرق تحجيـم المخاطـر، وأسـاليب مكافحة الاحتيـال ليشـمل العامليـن الجـدد والحالييـن.
- تـم توسـيع نطـاق عمـل الإدارة العامـة لمكافحـة الاحتيـال لتشـمل (إدارة مكافحـة الاحتيـال لقـروض التجزئـة المصرفيـة والتمويـل العقـاري – إدارة مكافحـة الاحتيـال لقـروض الشـركات والمشـروعات المتوسـطة والصغيـرة – إدارة مكافحـة الاحتيـال الداخلـي وإعـداد التقاريـر – إدارة مكافحـة الاحتيـال علـى البطاقـات والمعامـلات المصرفيـة الرقميـة)، وذلـك للعمـل علـى تطبيـق نظـام مراقبـة سـليم وفعّـال لمكافحـة عمليـات الاحتيـال وتفاديهـا.
- تـم تطويـر إجـراءات العمـل الخاصـة بـالإدارة العامـة لمكافحـة الاحتيـال المصرفـي، بمـا يضمـن وضـع إجـراءات وقائيـة لاكتشـاف الاحتيـال ومنعهـا فـي مراحـل مبكـرة، إضافـة إلـى العمـل علـى اسـترداد الخسـائر الناشـئة عـن عمليـات الاحتيـال واتخـاذ الإجـراءات الرادعـة اللازمـة، إلـى جانـب تحليـل الأسـباب الجذريـة للوقـوف علـى أسـباب وقـوع عمليـات الاحتيـال ووضـع التوصيـات اللازمـة لعـدم التكـرار.

نشاط البنك في قطاع رأس المال البشري

يُعد قطـاع رأس المـال البشـري فـي بنـك التعميـر والإسـكان أحـد المحـاور الإسـتراتيجية الداعمـة لنمـو البنـك وتحقيـق أهدافـه، حيـث يحـرص البنـك علـى الاسـتثمار فـي رأس المـال البشـري باعتبـاره العنصـر الأهـم فـي منظومـة النجـاح. ويؤمـن البنـك بـأن تطويـر قـدرات الموظفيـن وتمكينهـم هـو الأسـاس فـي بنـاء مؤسسـة قويـة قـادرة علـى مواكبـة التغيـرات المتسـارعة فـي القطـاع المصرفـي.

مـن هـذا المنطلـق، يلتـزم البنـك بتطبيـق أفضـل الممارسـات فـي إدارة المـوارد البشـرية، مـن خـلال برامـج تدريـب وتطويـر متكاملـة، وبيئـة عمـل داعمـة ومحفـزة، ونظـم تقييـم عادلـة وشـفافة، إلـى جانـب تبنـي سياسـات جـذب الكفـاءات والحفـاظ عليهـا، بمـا يعـزز مـن ولاء العامليـن ويرفـع مـن مسـتوى إنتاجيتهـم ويحقـق التميـز المؤسسـي المسـتدام.

- تـم دراسـة الهيـاكل التنظيميـة القـائمة والمقترحـة والتحديثـات المرتبطـة ببطاقـات الوصـف الوظيفـي.
- تـم التنسـيق مـع رؤسـاء القطاعـات ومسـاعدي العضـو المنتـدب لدراسـة إعـادة هيكلـة القطاعـات والإدارات العامـة، وتـم اعتمـاد إعـادة هيكلـة ١٤ قطاعًـا خـلال عـام ٢٠٢٤ وفقًـا للأهـداف الإسـتراتيجية للبنـك.

وفيمـا يتعلـق بالمـوارد البشـرية، تـم توظيـف ٣٤٤ موظفًـا جديـدًا للانضمـام للبنـك خـلال عـام ٢٠٢٤، مقارنـة بـ ٢٦٨ موظفًـا خـلال عـام ٢٠٢٣ كالآتـي:-

- حديثـو التخـرج:- تـم توظيـف ٢٥٩ موظفًـا وذلـك وفقًـا للاحتياجـات المقدمـة مـن القطاعـات والفـروع مـن بيـن ١,٧١٠ مرشـحين مـن حديثـي التخـرج المتقدميـن للعمـل بالبنـك، وقـد تـم اختيـار أفضـل العناصـر بعـد إجـراء الاختبـارات اللازمـة لهـم بالمعهـد المصرفـي، وعـرض مـن يجتـازون الاختبـارات علـى لجنـة الاختيـار والتعييـن لاعتمـاد توظيفهـم.
- ذوو الخبـرة:- تـم توظيـف ٨٥ موظفًـا مـن ذوي الخبـرة مـن بيـن ٦٢٠ مرشـحًا، وذلـك فـي ضـوء تلبيـة الاحتياجـات الطارئـة خـلال العـام.

أولًا: التدريب والتطوير

- تـم تنفيـذ ٥٣٦ دورة تدريبيـة (٤٤٨ داخـل الخطـة/ ٨٨ خـارج الخطـة) بإجمالـي ١٥,٤٥٧ فرصـة تدريبيـة، تنقسـم إلـى (٧,٤٥٧ فرصـة داخـل الخطـة /٨,٠٠٠ فرصـة تدريبيـة خـارج الخطـة) حيـث بلـغ إجمالـي السـاعات التدريبيـة ١٠٥,٤٨٣ سـاعة تدريبيـة خـلال عـام ٢٠٢٤.

ثانيًـا: مشـروع ميكنـة أعمـال قطـاع رأس المـال البشـري (HITS)

- إجـراء مراجعـة دوريـة لنظـام البصمـة وصيانـة كافـة الأجهـزة لإعـادة العمـل بالنظـام بكامـل كفاءتـه، مـع ربـط نظـام الحضـور والانصـراف وبرنامـج الإجـازات بنظـام (HITS) وكذلـك نظـام الأجـور.
- تـم إطـلاق التشـغيل الحـي لتطبيـق نظـام الأجـور، وكذلـك إتاحـة إطـلاع الموظـف علـى مفـردات الأجـر الشـهري (PAY SLIP).
- تطبيـق تعديـلات نظـام المرتبـات طبقًـا لدراسـة كـورن فيـري مـع إدارة الأجور والاسـتحقاقات.

نشاط البنك في مجال الالتزام والحوكمة المؤسسية

يعمل قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية، انطلاقًا من إدراكه وفهمه الواعي للبيئة الرقابية والقانونية المحيطة بالبنك بالتأكد من الالتزام بالقوانين السارية واللوائح والضوابط الرقابية، كما يحرص القطاع على تقديم الدعم والتوجيه والإرشاد لكافة قطاعات البنك، إلى جانب إعداد تقارير تفصيلية دورية بكافة أعمال القطاع إلى لجان مجلس الإدارة.

- يلتزم القطاع في هذا الإطار بتطبيق الأسلوب الأمثل للحوكمة المؤسسية، وفقًا لأعلى معايير الأداء وأفضل الممارسات الدولية، بما يتوافق مع حجم أنشطة البنك وتعقيدها وتنوعها، وفي سبيل ذلك يقوم القطاع بتدعيم ثقافة الحوكمة وترسيخها من خلال وضع ميثاق للسلوك المهني والأخلاقي، إلى جانب وضع سياسة لإدارة تعارض المصالح، وسياسة للإبلاغ عن المخالفات وحماية المُبلغين، كما تم إصدار سياسة لمكافحة الفساد والرشوة بهدف تعزيز نمو الأعمال وتعزيز الربحية، وتأكيد ثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وذلك من خلال اتباع سياسة فعالة للإفصاح والشفافية، كما يتم إعداد استقصاء دوري لقياس مدى التزام العاملين بسياسات الحوكمة، بما يتوافق مع متطلبات المعايير المهنية السليمة، ومسترشدًا بقانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وتعليمات الحوكمة والرقابة الصادرة من البنك المركزي المصري في ٢٠٢٤.
- يقوم قطاع الالتزام بدور حيوي في دعم رؤية البنك ومهمته وأهدافه وقيمه، من خلال الحرص على الالتزام بأعلى معايير الجودة عبر مراجعة جميع الإجراءات، والسياسات، والنماذج، والمنتجات المعتمدة بالبنك عند التجديد أو التحديث. كما يقوم القطاع بالمتابعة المستمرة لأي أوجه قصور يتم رصدها من خلال الفحص الميداني أو المكتبي للفروع والقطاعات. إلى جانب وضع المقترحات اللازمة للانتهاء من المعالجة وإجراء التعديلات بالسياسات والإجراءات للقطاعات المعنية إذا لزم الأمر، كما أنه يتم إعداد خطة لتقييم أعمال الالتزام والتي تساعد على اكتشاف أي مخالفات وتحديدها، والرد على الاستفسارات، وتوجيه القطاعات المعنية بالإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها طبقًا للقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، إضافة إلى تعميم تعليمات البنك المركزي المصري، والمتابعة المستمرة للتأكد من تطبيقها، وذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بمسائل معايير الجودة وتطبيق أفضل الممارسات.
- في ضوء سياسة البنك الرامية إلى الانتشار والتوسع في السوق المصرفي المصري، وما نتج عنها من تنوع شرائح العملاء، وكذلك تزايد وتطور المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة المقدمة، خاصَّة المنتجات والخدمات التكنولوجية المتنوعة ومنتجات الشمول المالي، وذلك تماشيًا مع توجهات البنك المركزي المصري، فقد حرص البنك على وضع سياسات وإجراءات عمل متكاملة بجانب تطوير البرامج الآلية، وإصدار وتحديث المزيد من السيناريوهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتواكب تلك التطورات والتنوع لضمان الالتزام التام بالقوانين المحلية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين وتعديلاته) والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال، وكافة البرامج والتعليمات الدولية المنظمة ذات الصلة، مع تأكيد تحديث البرامج الخاصة بالعقوبات الدولية وقوائم الحظر التي تفرض على الدول والمؤسسات والأشخاص محليًا ودوليًا بصفة لحظية.
- التزامًا بالتعليمات الجديدة الصادرة من البنك المركزي المصري الخاصة بحماية حقوق العملاء، تم تحديث النظام الخاص بالشكاوى، وإدراج نموذج شكاوى موحد باللغتين العربية والإنجليزية، واتساقًا مع استبيان قياس رضا العملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة بفروع البنك، تم تفعيل آلية جديدة لقياس مدى جودة معالجة الشكاوى المقدمة للوصول إلى أفضل المؤشرات الخاصة بهذا الشأن، والعمل على الاستفادة من تقييم العملاء الخاص بمقدمي الشكاوى، بهدف رفع الجودة والمعالجة الجذرية Root Cause لإتمام الإجراءات التصويبية والتصحيحية؛ وفي إطار التدريب والتوعية المصرفية تم إعداد صفحة منفصلة لحماية حقوق العملاء على الموقع الإلكتروني وإنشاء QR Code لتطوير آلية التواصل مع العملاء وتلقي شكواهم، بجانب إعداد البرامج التدريبية لكافة العاملين بالبنك وخاصةً المتعاملين مع العملاء بشكل مباشر لتأكيد قواعد حماية حقوق العملاء.

نشاط البنك في مجال شؤون مجلس الإدارة (أمانة سر المجلس)

يُعد قطاع شؤون مجلس الإدارة (أمانة سر المجلس) أحد القطاعات التنظيمية الحيوية في بنك التعمير والإسكان، حيث يختص بدعم أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وضمان سيرها وفقًا لأعلى معايير الحوكمة المؤسسية والشفافية، مما يساهم في تعزيز كفاءة وفاعلية منظومة الإدارة في البنك. ويتولى القطاع عدة مسؤوليات أبرزها:

أولًا: إنشاء وتطوير قاعدة بيانات دعم واتخاذ القرار

- يقوم قطاع شؤون مجلس الإدارة بدور المحرك والوسيط بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، إضافة إلى تكوين رابطة مستمرة بين أعضاء المجلس وإدارة البنك، إلى جانب توفير كافة المعلومات للأعضاء مما يساهم في دعم واتخاذ القرار.

ثانيًا: تفعيل منظومة التحول الرقمي فيما يخص التصويت الإلكتروني وكذلك الأرشفة الإلكترونية وكل ما يرتبط بأعمال القطاع

- يقوم قطاع شؤون مجلس الإدارة بالعمل نحو التحول الرقمي، إضافة إلى التطوير المستمر في بناء قواعد البيانات ذات الصلة بشؤون المجلس، وكذلك إصدار تقارير المتابعة والمشاركة في التجهيز لتقارير الحوكمة وتقارير الجهات الرقابية. كما يقوم القطاع بتفعيل منظومة حفظ المستندات (الأرشفة الإلكترونية) بالتعاون مع الشركة المتخصصة في هذا الشأن.

ثالثًا: التنسيق الرقابي

- يقوم قطاع شؤون مجلس الإدارة بالالتزام أمام البنك المركزي المصري، وهيئة الاستثمار، وكذا هيئة الرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، بكافة تعليماتهم ومواقاتهم بالتقارير والبيانات الدورية والحرص على اعتماد المحاضر في توقيتاتها، إضافة إلى استيفاء المتطلبات المستحدثة من قبل البنك المركزي المصري.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإنجازات تحققت من خلال الممارسات المقابلة للمهام والاختصاصات الواردة بتعليمات الحوكمة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٩.

نشاط البنك في قطاع الاتصال المؤسسي

يحرص قطاع الاتصال المؤسسي على أداء دوره المحوري في توحيد الهوية المؤسسية للبنك، وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية، وترسيخ صورته الذهنية كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، ليتوافق مع مكانته المستهدفة بما يتماشى مع رؤية البنك وإستراتيجيته، وذلك من خلال تطبيق قطاع الاتصال المؤسسي لخطة متكاملة للفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤، وتعريف الجمهور بخدمات ومنتجات البنك المصرفية، إلى جانب التعريف بمنتجات البنك وخدماته وإنجازاته لجميع الأطراف ذات الصلة (الموظفين، والعملاء، والموردين، والصحافة والإعلام، والجهات الحكومية، وأصحاب القرار، والمستثمرين وجميع الأطراف المعنيين).

كما يحرص القطاع على تعزيز الاتصال المجتمعي وإبراز دور البنك في مجال المسؤولية المجتمعية، من خلال مشاركته الفعالة في المبادرات والبرامج ذات الأثر الإيجابي في مجال التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع، ليصبح بنكًا رائدًا من حيث الممارسات الاجتماعية مما يعزز الصورة الإيجابية للبنك.

إضافة إلى خلق وتوحيد قنوات اتصال داخلي فعالة لتعزيز التواصل بين العاملين والإدارة العليا، عبر تنظيم فعاليات وأنشطة داخلية تساهم في ترسيخ ثقافة العمل الجماعي، وتعزيز الانتماء المؤسسي، مما يسهم في أن يصبح البنك جهة العمل المفضلة.

وفي هذا الإطار قام قطاع الاتصال المؤسسي بالأنشطة التالية خلال عام ٢٠٢٤:

أولًا: الحملات الترويجية

نفذ القطاع عددًا من الحملات الترويجية والتي كان لها مردود إيجابي وفعال في ترسيخ صورة البنك الذهنية كبنك تجاري شامل، ورفع الوعي بالعلامة التجارية والتعريف بمنتجات البنك وخدماته، ليساهم في توسيع قاعدة عملائه وزيادة الحصة السوقية له من خلال رسائل موجهة للجمهور المستهدف، ومن أهم هذه الحملات:

أ: حملة بطاقات الوقود لقروض السيارات:

أطلق قطاع الاتصال المؤسسي حملته الترويجية لبطاقات الوقود لقروض السيارات، خلال الفترة من (إبريل حتى يونيو ٢٠٢٤)، وذلك عبر قنوات الدعاية المختلفة. وقد ساهمت الحملة في ارتفاع قيمة قروض السيارات الممنوحة لتصل إلى ٢,٢٢٠ مليار جنيه، مقابل ١,٧٣٦ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٤٨٣,٨ مليون جنيه، كما أدت الحملة إلى زيادة مبيعات قروض السيارات لتصل إلى ٦٠٥,٣ مليون جنيه، وإصدار ٤٩٢ بطاقة وقود بقيمة إجمالية قدرها ٢,٥٣٤ مليون جنيه.

ب: حملة البطاقات الائتمانية (الكاش باك):

أطلق قطاع الاتصال المؤسسي حملته الترويجية لبطاقات البنك الائتمانية (الكاش باك)، خلال الفترة من (١ أغسطس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك عبر قنوات الدعاية المختلفة بكلٍ من مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وإنستجرام، ويوتيوب)، والمواقع الإلكترونية، وإعلانات الطرق والتلفزيون، إذ استهدفت الحملة تغيير الصورة الذهنية للبنك من كونه بنكًا إسكانيًا إلى تأكيد مكانته الحالية والرائدة كبنك تجاري شامل يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية، وركزت الحملة على زيادة وعي الجمهور ببطاقات البنك الائتمانية، مما ساهم في تعزيز نمو إصدار البطاقات وتوسيع قاعدة العملاء، ليتم إصدار ١٦ ألف بطاقة ائتمانية جديدة، إضافة إلى ارتفاع الحدود الائتمانية الإجمالية من ٢٤٠ مليون جنيه لتصل إلى ٤٧٥ مليون جنيه، مع تضاعف متوسط الحد الائتماني لكل بطاقة من ٢٠ ألف جنيه ليصل إلى مبلغ ٤٠ ألف جنيه، كما ارتفعت نسبة مبيعات البطاقات البلاتينيوم والتيتانيوم من ٢٠٪ لتصل إلى نسبة ٧٠٪ من إجمالي مبيعات البطاقات الائتمانية.

ثانيًا: تعزيز وتقوية الوجود على مواقع التواصل الاجتماعي وتطوير المحتوى

- تم تطوير الموقع الرسمي للبنك وتحديثه بشكل دوري بما يتماشى مع مكانة البنك المتميزة وصورته الذهنية، مع مواكبة تطورات السوق التكنولوجي، ليصبح الموقع هو المصدر الرئيسي والرسمي للمعلومات، وقد بلغ عدد الزائرين الجدد للموقع ١,٥ مليون زائر بنهاية عام ٢٠٢٤.

- تم تطوير محتوى الصفحة الرسمية للبنك على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك – إنستجرام – لينكد إن) ونشر المحتوى الإعلامي والإعلاني للبنك، وكل ما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية والأخبار بشكلٍ دوري، مما أدى إلى:

  - ارتفاع عدد المتابعين للصفحة على فيسبوك من ١,١٣٣,٨٤٥ متابعًا في ديسمبر ٢٠٢٣ ليصل إلى ١,٣٠٣,٩٢٣ متابعًا في ديسمبر ٢٠٢٤، بنسبة زيادة تصل إلى ١٥٪.

  - زيادة عدد متابعي صفحات البنك الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسب التالية:

    * **إنستجرام: ٣٢٪**

    * **يوتيوب: ١١٪**

  مما وضع البنك ضمن قائمة أعلى ١٠ بنوك في السوق المصرفي المصري من حيث عدد المتابعين على فيسبوك وإنستجرام.

  - زيادة نسبة الوصول إلى الجمهور المستهدف لتصل إلى نسبة ٣٣٪ على فيسبوك، و٣٢,٧٪ على إنستجرام.

  - ارتفاع نسبة المشاهدات على المحتوى المنشور بزيادة تصل إلى ١٥٪ على فيسبوك، وبلغ عدد المشاهدات ٥٦ مليون مشاهدة على إنستجرام، و١٤,٥ مليون مشاهدة على يوتيوب، و٧٤٧ ألف مشاهدة على موقع لينكد إن.

  - واتباعًا لتعليمات البنك المركزي الخاصة بالشمول المالي والتوعية ضد الاحتيال، قام البنك بإعداد محتوى ونشره عبر صفحاته الرسمية، للمشاركة في التوعية بالشمول المالي، والتوعية ضد الاحتيال السيبراني.

- تم إطلاق صفحة رسمية إضافية للبنك على منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وإنستجرام)، مخصصة للفعاليات والأنشطة الداخلية، بهدف تسليط الضوء على بيئة العمل المتميزة داخل البنك. إلى جانب تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للبنك بين البنوك المنافسة وتعزيز ولاء الموظفين وانتمائهم داخل المؤسسة.

ثالثًا: تعزيز وجود البنك خلال الموسم الصيفي في مواقع متميزة ومتنوعة

- قام القطاع بتعزيز تواجد البنك خلال الموسم الصيفي في مواقع مميزة ومختلفة مثل رعاية شاطئ مارينا ٥، وشواطئ لافيستا بالساحل الشمالي (شاطئ لافيستا باي - شاطئ لافيستا باي إيست - شاطئ لافيستا رأس الحكمة)، بهدف تغيير الصورة الذهنية للبنك لدى الجمهور المستهدف، من كونه بنكًا إسكانيًا إلى بنك تجاري شامل يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية، مما ساهم في تعزيز وصول رسالة التطوير وترسيخ الصورة الذهنية الجديدة والمستهدفة للبنك، كبنك تجاري شامل لجميع عملائه الحاليين والمرتقبين، من خلال الوصول إلى الشرائح المستهدفة وزيادة الوعي والارتباط بالعلامة التجارية بصورة إيجابية.

رابعًا: تعزيز وجود الإعلامي للبنك وترسيخ مكانته كبنك تجاري شامل

- زيادة معدل التقارير الإخبارية الإيجابية والحوارات الصحفية الخاصة بإنجازات البنك بشكلٍ دوري، ولحظي في آنٍ واحد، وذلك عبر الجرائد والمجلات والمواقع الإخبارية الكبرى المختلفة، حيث ارتفع عدد الأخبار والتقارير الصحفية المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتصل إلى عدد (٦,٥٢٩) منشورًا إعلاميًا، حيث احتل البنك المركز الثاني على مستوى البنوك من حيث عدد التغطيات الصحفية والإعلامية، بإجمالي ٣٧٣ موضوعًا نُشِر عنه عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما ساهم في تعزيز وجود والحضور الإعلامي للبنك بشكل مميز يضيف له بين البنوك المنافسة، وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية لدى الجمهور، ليؤكد البنك بذلك على مكانته الرائدة كبنك تجاري شامل يقدم باقة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية.

خامسًا: تعزيز التواصل مع كبرى مؤسسات التقييم العالمي

- حرص القطاع على تعزيز التواصل مع كبرى مؤسسات التقييم العالمي، والتي تختص بتصنيف وتقييم أكبر المؤسسات، مما أسفر عن حصول البنك على العديد من الجوائز المرموقة.

سادسًا: رعاية الملتقيات التوظيفية لدعم الشباب وتمكينهم في سوق العمل

- انطلاقًا من حرص البنك على تطبيق إستراتيجيته الهادفة لدعم وتمكين الشباب، واستنادًا إلى رؤيته حول أهمية إعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، شارك قطاع الاتصال المؤسسي في رعاية عدد من الملتقيات التوظيفية بهدف تعريف حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية بمتطلبات سوق العمل وتقديم أحدث الفرص الوظيفية التي تسهم في تحقيق تطلعاتهم المهنية وتفتح أمامهم آفاقًا جديدة نحو مستقبل وظيفي واعد، مثل رعاية الملتقى التوظيفي لكل من (جامعة الجلالة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، جامعة MSA، جامعة ESLESCA، الغرفة الأمريكية، جوبزيلا).

سابعًا: تعزيز قنوات الاتصال الداخلي وتمكين العاملين في بيئة عمل محفزة

- تم خلق وبناء علاقات فعالة بين القطاع وقطاعات الأعمال المختلفة بالبنك، وذلك بهدف وضع خطة لتعريف الجمهور من العملاء بمنتجات البنك وخدماته مما يسهم في تعظيم ربحية البنك.
- تم تعزيز قنوات الاتصال الداخلي بالبنك، لضمان إيصال إستراتيجية البنك وتوضيحها بشكل فعال بين الإدارة العليا والعاملين، وزيادة ولاء العاملين بالمؤسسة، وذلك من خلال الإشراف على إعداد وتنفيذ خطة شاملة تستهدف تعزيز انتماء العاملين ودعم تواصلهم الفعال، **من خلال الأنشطة الآتية:**

- تنظيم احتفاليات لتكريم الموظفين المتميزين في مختلف قطاعات البنك تقديرًا لإنجازاتهم وجهودهم المبذولة، وذلك في إطار حرص البنك على تحسين بيئة العمل ودعمه المتواصل لكوادره البشرية وتحفيزهم على تحقيق التميز.

- تنظيم اللقاء السنوي للموظفين مع الإدارة العليا بقصر عابدين، إذ استهدف اللقاء استعراض وشرح رؤية البنك وإستراتيجيته الجديدة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ إضافة إلى تعزيز ولاء الموظفين وانتمائهم للمؤسسة، بما يعكس ريادة بنك التعمير والإسكان في القطاع المصرفي المصري.

- تنظيم يوم ترفيهي للسادة الزملاء بالخدمات المعاونة بالعين السخنة، تقديرًا لجهودهم وتعزيزًا لمبدأ المساواة.

- تنظيم يوم ترفيهي لموظفات بنك التعمير والإسكان بحدائق أهيمسا بالقاهرة، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار Yes She Can وذلك في إطار إيمان البنك بأهمية دعم وتمكين المرأة ودورها المحوري في مختلف المجالات بما يتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري.

- مشاركة الموظفين في الاحتفال بالمناسبات المختلفة طوال العام «رأس السنة الميلادية– عيدي الفطر والأضحى – عيد الأم»، وإعداد الهدايا الموسمية لهم.

- وفي إطار جهود البنك لتحسين بيئة العمل، يساند القطاع جميع الأنشطة التي تخص الموظفين وتقديم الدعم والتحفيز للنشاط الرياضي بالبنك، بهدف تنمية روح الفريق وتعزيز التواصل الفعال بين العاملين، إلى جانب خلق جو من المرح والترفيه وروح المنافسة بين الموظفين خلال شهر رمضان المبارك، من أجل تعزيز كفاءة الفريق الرياضي وخلق روح إيجابية بين الموظفين، مما ساهم في فوز فريق البنك لكرة القدم بالمركز الأول في الدورة الرمضانية للبنوك.
- ساهم القطاع بدور فعال في تطبيق خطة وأنشطة الشمول المالي، من خلال مشاركته في عدة فعاليات مثل: (اليوم العالمي للمرأة، يوم الشباب، يوم الفلاح، يوم ذوي الهمم، فعاليات يوم الادخار)، وذلك في إطار تعزيز البنك لنشر ثقافة الشمول المالي، واستهداف فئات جديدة من العملاء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

يسعى بنك التعمير والإسكان إلى تحقيق التنمية الشاملة وتطبيق منهج الاستدامة في جميع النواحي والمجالات وذلك من خلال توفير حياة كريمة للمواطنين، ودعمهم بتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمسكن، وغيرها من الحقوق الأساسية، فضلاً عن دعم جهود إحياء التراث والحفاظ على الهوية الثقافية، كما يحرص بنك التعمير والإسكان على دعم وتمكين الشباب والمرأة ودعم أصحاب الهمم، بهدف دمجهم في المجتمع، وخلق حالة من تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

أولًا: القطاع الصحي

- تم تجهيز وافتتاح أول جناح يضم غرفتي عمليات بمستشفى «بهية» للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي بمدينة الشيخ زايد، باسم بنك التعمير والإسكان، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى ٢١ مليون جنيه مصري، مقسمة على ثلاث سنوات.
- شارك البنك في مبادرة «الحد من قوائم الانتظار» تحت رعاية البنك المركزي المصري وبالتعاون مع صندوق مواجهة الطوارئ الطبية التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى ١٠ ملايين جنيه مصري.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع مؤسسة «ياسمين السمرة» بإجمالي مساهمات تصل إلى مليوني جنيه مصري، لدعم ورعاية مرضى انحلال الجلد الفقاعي والتوعية بهذا المرض النادر.
- تم استكمال بروتوكول التعاون مع مؤسسة إبراهيم بدران الخيرية، بمبلغ ٤,١٤٠ مليون جنيه مصري (أربعة ملايين ومائة وأربعون ألف جنيه) لتأسيس عيادتين بمحافظتي أسوان والقليوبية، ليصل إجمالي المساهمات إلى ٩,٧٤٠ مليون جنيه مصري (تسعة ملايين وسبعمائة وأربعون ألف جنيه مصري).

ثانيًا: قطاع التعليم

- تم افتتاح وإطلاق «أكاديمية السويدي وبنك التعمير والإسكان الفنية» بمدينة السادات.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي للمساهمة في دعم تحسين وتطوير البنية التحتية لـ ٢٠ فصل حضانة بمبلغ مليوني جنيه مصري، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى ١٠ ملايين جنيه مقسمة على خمس سنوات.
- تم المساهمة في رفع كفاءة وتجهيز ٦ معامل ضمن مدارس مجموعة ٣٠ يونيو، بهدف نشر ثقافة الأقمار الصناعية وتعليم الطلاب البرمجة والحوسبة من أجل التصنيع، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ١,٥ مليون جنيه مصري.

ثالثًا: دعم الفئات المهمشة وحياة كريمة

- تم دعم مبادرة «سكن آمن» لإعادة إعمار القرى الأكثر احتياجًا في مصر، وذلك بالتعاون مع جمعية الأورمان، بإجمالي مساهمات بلغت ٤,٤٩٧ مليون جنيه مصري (أربعة ملايين وأربعمائة وسبعة وتسعون ألف جنيه مصري) بمحافظة أسوان.
- تم المساهمة بمبلغ ٣ ملايين جنيه مصري في قافلة «أبواب الخير» التي يطلقها صندوق تحيا مصر بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وذلك بهدف توفير مليون كرتونة مواد غذائية للأسر الأكثر احتياجًا.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة الأوقاف بمبلغ مليوني جنيه مصري ضمن مبادرة صكوك الأضاحي وذلك بمناسبة عيد الأضحى المبارك، بهدف سد الفجوة والعجز في توفير المواد الغذائية للأسر الأكثر احتياجًا.

رابعًا: التمكين الاقتصادي

- تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع مؤسسة التنمية المستدامة بقيمة ١,٥ مليون جنيه مصري، بهدف دعم مشروع تنمية سكان الواحات البحرية.

خامسًا: دعم ذوي الهمم

- تم استكمال الدعم والمساهمة في إعادة تطوير وتجديد مدرسة النور للمكفوفين بمدينة الفيوم، بالتعاون مع جمعية المصري الأصيل، بمبلغ مليون جنيه مصري، ليصل إجمالي مساهمات البنك في دعم المدرسة إلى ٣ ملايين جنيه مصري.

سادسًا: إحياء التراث

- تم دعم فعاليات النسخة السادسة لمعرض «تراثنا» لمنتجات الحرف اليدوية والتراثية، بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بمبلغ ٣ ملايين جنيه مصري.

نشاط البنك في مجال الاستدامة

يتبنى بنك التعمير والإسكان إستراتيجية متكاملة تمثل الركيزة الأساسية لما يحققه من نجاحات متتالية، حيث تضع الإدارة مواصلة ترسيخ مبادئ الاستدامة في جميع الأنشطة التشغيلية نُصب أعينها، انطلاقًا من إيمان راسخ بأن خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية هو هدف إستراتيجي فضلاً عن كونه التزامًا أخلاقيًا.

وقد تجسّد هذا الالتزام في تنفيذ مجموعة من التدابير الفعالة لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، إلى جانب إنشاء إدارة متخصصة في الاستدامة تُعنى بتقليل البصمة الكربونية وتحسين الأثر البيئي للتمويل المستدام. كما يحرص البنك على دعم تمويل الاستثمارات الخضراء لما لها من أهمية في تعزيز الاستقرار المالي، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بوصفها من ركائز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الالتزام الكامل بأفضل الممارسات المتبعة في القطاع المصرفي المصري.

كما يحرص بنك التعمير والإسكان على دمج الاستدامة في صميم عملياته التمويلية من خلال تبني حلول صديقة للبيئة، ودعم الابتكار والتكنولوجيا، عبر دمج المعايير البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) في قرارات التمويل، لما لذلك من دور في تحسين أداء الشركات وتقليل مستويات المخاطر. ويسعى البنك إلى توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع المستدامة من خلال إصدار وإدارة أدوات مالية خضراء ومستدامة، تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة، وتستند منظومة الاستدامة في البنك إلى «رؤية مصر ٢٠٣٠» التي تمثل الإطار الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. ويرتكز البنك في إستراتيجيته على مجموعة من المحاور الأساسية التي تشكل حافزًا للنمو والتقدم والازدهار المجتمعي. كما يلتزم البنك بتطبيق أفضل المعايير الدولية في هذا المجال، من خلال توافقه مع توجيهات مبادرة تقارير الاستدامة العالمية (GRI)، والإفصاح السنوي البيئي والمجتمعي والحوكمي، تأكيدًا لدوره في تعزيز الاستدامة وتحقيق أثر ملموس يدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

معايير البيئة والمجتمع والحوكمة

يتبنى بنك التعمير والإسكان نهجًا إستراتيجيًا يرتكز على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ، ويضع أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات موضع التطبيق.

يعتمد النموذج على مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية والنوعية، لتقييم مدى توافق المشروعات مع المتطلبات البيئية مثل استهلاك الطاقة، وانبعاثات الكربون، وكفاءة استخدام الموارد؛ إلى جانب المعايير الاجتماعية كحقوق العمال، والتأثير المجتمعي، والممارسات العادلة؛ فضلاً عن التحقق من بنية الحوكمة لدى العميل، مثل مستوى الشفافية، والامتثال للقوانين، وكفاءة الإدارة.

أولًا: معيار الرقابة البيئية

اعتمد بنك الإسكان والتعمير سياسات الاستدامة والتمويل المستدام ضمن السياسات الائتمانية والاستثمارية للبنك من خلال القطاعات المعنية؛ إذ تتضمن قطاعات (السياسة البيئية - السياسة الاجتماعية - سياسة الحوكمة - الإستراتيجية - إدارة المخاطر). وكذلك اعتمدت اللجنة التنفيذية سياسة التمويل المستدام في ٢٠٢٣، والتي تضمنت آلية تعزيز محفظة التمويل المستدام وتنميتها.

ويستند البنك في صياغة سياساته الخاصة بالاستدامة إلى توجهاته المؤسسية الداخلية، بما يتماشى مع سياسات الدولة واتجاهاتها في التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، كما يُعِدُّ الآن نموذجًا لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن أنشطته الاقتصادية.

أ: إعادة التدوير:

يتبنى بنك التعمير والإسكان سياسة فعالة تقوم على مبادئ إعادة التدوير، وإصلاح الأجهزة والأثاث بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، بما يسهم في تقليل الفاقد وتقليل الأثر البيئي. كما يحرص البنك على الحد من استخدام المواد البلاستيكية، والتعاون مع شركات متخصصة في إعادة تدوير الورق، تعزيزًا لجهوده في دعم الممارسات البيئية المستدامة.

ب: استهلاك المياه:

يتابع بنك التعمير والإسكان بشكل دوري كميات المياه المستهلكة سنويًا من خلال فواتير الاستهلاك، ويحرص على ترشيد استخدامها من خلال استخدام مرشدات للمياه في بعض مقارّه، بما يتماشى مع السياسة العامة المعتمدة داخل البنك، وذلك في إطار التزامه بالممارسات البيئية المستدامة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ج: مصادر الطاقة:

يعتمد بنك التعمير والإسكان على الكهرباء كمصدر رئيسي للطاقة، ويقوم بقياس استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال حساب إجمالي الكيلووات المستهلك في الفروع التابعة له، مما يتيح إمكانية متابعة وتحليل كفاءة الاستهلاك وحساب معدلات التوفير السنوي. وفي إطار جهود الترشيد، يستخدم البنك إضاءات ليد وأجهزة استشعار للإضاءة وأنظمة استشعار في بعض الأبنية، بما يسهم في تقليل استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءة التشغيل، تماشيًا مع التزامه بالممارسات البيئية المستدامة.

د: التغير المناخي:

يحرص بنك التعمير والإسكان على تحقيق أهداف واضحة لخفض الانبعاثات الكربونية، حيث يعمل على قياس بصمته الكربونية بشكل منتظم، ويجري حاليًا التنسيق لإعداد نظام متكامل لإدارة بيانات غازات الدفيئة في جميع الفروع والمقار الرئيسية مستقبلًا، بهدف ضمان دقة وفاعلية عمليات القياس. كما يواصل البنك جهوده في دعم العمل المناخي من خلال ترشيد استخدام الموارد وتحسين كفاءة الطاقة، إلى جانب تقديم خدمات مصرفية صديقة للبيئة. ويشمل ذلك أيضًا دعم الممارسات الصناعية المستدامة وتنفيذ مبادرات لإعادة تدوير الورق والكرتون، في خطوة تهدف إلى تعزيز الوعي البيئي والمساهمة الفاعلة في حماية الموارد الطبيعية.

وعلى صعيد إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، يعتمد بنك التعمير والإسكان المنهج التالي:

- تنظيم برامج تدريبية متخصصة للموظفين في مختلف مراحل العملية التأمينية، بهدف رفع كفاءتهم وتطوير معرفتهم بالتشريعات والقرارات الصادرة عن الجهات المحلية والدولية ذات الصلة، بما يعزز من قدرتهم على تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل فعّال.
- وضع قائمة محددة بالأنشطة والمشروعات ذات الأثر البيئي السلبي أو الملوثة للمناخ، وفرض حظر على تمويلها، إلى جانب إلزام العملاء بالامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية عند توقيع عقود التمويل، بما يضمن توافق المشاريع مع أهداف التنمية المستدامة.
- التحقق من استيفاء المشروعات للمتطلبات البيئية والصحية عند دراستها، بما يشمل الحصول على التراخيص والشهادات البيئية اللازمة، لضمان الحد من التأثيرات السلبية على البيئة وصحة الإنسان، مع تقديم حوافز تمويلية للأنشطة والمشروعات التي تلتزم بالمعايير البيئية وتتميز بالاستدامة.

وفي إطار حرصه على تعزيز التمويل المستدام وتقليل الأثر البيئي السلبي، يعتمد بنك التعمير والإسكان آلية واضحة لتقييم مخاطر البيئة والمناخ، استنادًا إلى درجة تأثير الأنشطة الاقتصادية في البيئة والصحة العامة، مع وضع معايير دقيقة لقبول التمويل أو رفضه وفقًا لمستوى هذه المخاطر. ويتم تصنيف الأنشطة بحسب المخاطر المناخية إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **المستوى الأول – مخاطر مناخية منخفضة:** يشمل الأنشطة التي لا تترك أثرًا سلبيًا واضحًا على المناخ أو البيئة، أو تلك التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعد هذه الأنشطة مفضلة من حيث القبول والتمويل نظرًا لتوافقها مع توجهات البنك البيئية.
- **المستوى الثاني – مخاطر مناخية متوسطة (مقبولة):** تتضمن الأنشطة التي قد تُحدث تأثيرًا محدودًا على البيئة، إلا أن هذه التأثيرات يمكن السيطرة عليها أو تقليلها من خلال الالتزام بالاشتراطات البيئية وتطبيق حلول وتقنيات مستدامة. ويُشترط في هذه الحالة التزام العميل بتدابير محددة لتقليل الأثر البيئي قبل إتمام التمويل.
- **المستوى الثالث – مخاطر مناخية مرتفعة:** يشمل الأنشطة ذات التأثير البيئي أو المجتمعي السلبي المباشر، والتي قد تؤدي إلى ضرر بالغ على المدى القصير أو الطويل. ويتجنب البنك تمويل هذه الفئة من الأنشطة كجزء من التزامه البيئي والمجتمعي، وسعيه للحد من الانبعاثات والتدهور البيئي.

ثانيًا: المسؤولية المجتمعية

في إطار التزامه العميق بالمسؤولية المجتمعية، يعمل بنك التعمير والإسكان على تنفيذ إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي ملموس ومستدام. ويحرص البنك على تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من خلال تواصله المستمر والشفاف، مستعرضًا جهوده ومبادراته المجتمعية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يعكس التزامه الحقيقي تجاه المجتمع.

تركّز إستراتيجية البنك في هذا المجال على دعم المبادرات التي تمس جوهر حياة الإنسان، وفي مقدمتها تعزيز الحياة الكريمة، وتوفير فرص التعليم الجيد، والرعاية الصحية النوعية، مع إعطاء أولوية خاصة للفئات الأولى بالرعاية، مثل الأيتام، وسكان المناطق النائية والأكثر احتياجًا. وتهدف هذه المبادرات إلى بناء جيل أكثر وعيًا وتمكينًا، يساهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق مستقبل أفضل للمجتمع المصري.

ثالثًا: الحوكمة

العملاء

يلتزم بنك التعمير والإسكان بتوفير تجربة مصرفية رقمية متميزة لعملائه من خلال تقديم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة، المبنية على تحليلات دقيقة للسوق واحتياجات العملاء. ويهدف البنك من خلال ذلك إلى ترسيخ مكانته التنافسية في القطاع المصرفي وتوسيع قاعدة عملائه عبر استهداف مختلف الشرائح، حاليًا ومستقبلًا.

يعتمد البنك نهجًا متكاملاً يربط بين الابتكار الرقمي وبناء القدرات البشرية، حيث يركّز على تطوير المهارات المهنية للعاملين لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تتسم بالكفاءة والموثوقية، مدعومة بأحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، بما يساهم في تعزيز تجربة العملاء وتحقيق رضاهم.

وقد تجاوزت إستراتيجية البنك إطار التحول إلى بنك تجاري شامل، لتشمل استهداف شرائح جديدة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، من خلال تطوير منتجات تمويلية مخصصة تدعم نمو هذه الفئات، وتساهم في خلق فرص عمل وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل. كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا لتمويل المشاريع الصغيرة والمستدامة، مع دعم المبادرات الثقافية مثل الحرف اليدوية التراثية حفاظًا على الهوية الوطنية.

وفي سياق دعم الشمول المالي، يسعى البنك إلى دمج الفئات غير المشمولة مصرفيًا في المنظومة المالية الرسمية، من خلال توفير خدمات سهلة وآمنة تواكب احتياجات المجتمع، مع الالتزام الكامل بتطبيق قوانين حماية البيانات وحماية المستهلك، واستخدام أحدث أنظمة التشفير لضمان أمن وسرية المعلومات المصرفية.

الموظفون

يحرص بنك التعمير والإسكان على الالتزام الكامل بقوانين العمل المصرية، بما يضمن احترام وحماية حقوق الموظفين وسلاسل التوريد على حدٍ سواء. ويُطبق البنك أنظمة رقابة داخلية مستمرة لضمان الامتثال، مع السعي الدائم نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية، وهو ما انعكس في تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وفي إطار التزامه بتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة، يعتمد البنك ميثاقًا للسلوك المهني والأخلاقي يرسّخ ثقافة مؤسسية قائمة على مبادئ التنوع، والمساواة، والاندماج. ويؤمن البنك بأهمية توفير فرص عمل وتطور مهني عادلة لكافة الموظفين دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي أو العِرق أو الدين، مع ضمان بيئة عمل خالية من جميع أشكال التحرش أو العنف أو الإساءة أو التمييز.

كما يدعم البنك تطوير رأس المال البشري من خلال برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة، بما يعزز القدرات المهنية ويسهم في تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية على المدى الطويل.

التنوع بين الجنسين والمساواة في الأجور

- يتبنى بنك التعمير والإسكان مبدأ الشفافية فيما يتعلق بسياسات الأجور ومعايير المقارنة العادلة للرواتب، فضلاً عن تطبيق آليات فعالة لإدارة استبقاء الموظفين. ويحرص البنك على إعداد تقارير دورية تُعرض على لجنة المرتبات والمكافآت، تتضمن توزيع الموظفين من الذكور والإناث حسب نوع التوظيف، إلى جانب النسب المئوية والتدرج الوظيفي لكلا الجنسين.
- يُعد تمكين المرأة في بيئة العمل من الركائز الأساسية لإستراتيجية الاستدامة التي ينتهجها البنك، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على مبدأ المساواة وعدم التمييز، بحيث يُحدد متوسط الأجر بناءً على طبيعة الوظيفة ومسؤولياتها دون النظر إلى النوع، بما يرسّخ مفاهيم العدالة المهنية ويعزز بيئة عمل منصفة وشاملة.

المعايير العالمية للصحة والسلامة

يحرص بنك التعمير والإسكان على الالتزام الكامل بتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، وفقًا للضوابط والتوجيهات الصادرة عن وزارة القوى العاملة. وقد نجح البنك في تحقيق معدل «صفر حوادث» خلال فترة التقرير، وهو ما يعكس فاعلية التدابير الوقائية المتبعة وحرص الإدارة على توفير بيئة عمل آمنة وصحية لكافة الموظفين. وتتولى اللجنة المختصة متابعة تنفيذ السياسات والمعايير، مع توفير الأجهزة اللازمة لقياس وتقييم المخاطر والملوثات – إن وجدت – داخل بيئة العمل، بما يضمن استمرارية تحسين بيئة العمل والحد من أي تأثيرات سلبية محتملة على صحة العاملين وسلامتهم.

المؤشرات

مؤشر الأطفال والعمالة الإجبارية

يؤكد بنك التعمير والإسكان التزامه التام بمبادئ العمل اللائق وحقوق الإنسان، حيث يمتنع عن ممارسة أي شكل من أشكال العمل القسري أو استغلال الأطفال. ويلتزم البنك بعدم توظيف أي فرد دون السن القانونية المنصوص عليها في التشريعات المصرية والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يعكس حرصه على تبني بيئة عمل قائمة على الاحترام، والمسؤولية، والامتثال الكامل لأعلى معايير الحوكمة الاجتماعية.

مؤشرات الأداء الخاصة بإفصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة

أ: مؤشر الأداء الخاص بتنوع مجلس الإدارة

يتضمن التقرير السنوي للحوكمة الخاص بالشركات المقيدة في البورصة تشكيل مجلس الإدارة ولجانه، بما في ذلك عدد الأعضاء في كل لجنة، ويُعد هذا المؤشر أحد عناصر سياسة الحوكمة المؤسسية للبنك، حيث يتم الإفصاح عنه بشكل شفاف من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، بما يعكس التزام البنك بتعزيز التنوع والشمول داخل هياكله القيادية، ودعم التمثيل المتوازن، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ب: مؤشر الأداء الخاص بالرشوة ومكافحة الفساد

يحرص بنك التعمير والإسكان على تطبيق إطار شامل للحوكمة المؤسسية يضمن الالتزام بأعلى معايير الشفافية والنزاهة. وتشتمل سياسات الحوكمة المعتمدة في البنك على ميثاق السلوك المهني والأخلاقي، وسياسة إدارة تعارض المصالح، وسياسة قبول الهدايا، إضافة إلى مجموعة من الضوابط والإجراءات الصارمة المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الامتثال داخل المؤسسة.

ج: مؤشر الأداء الخاص بالسلوك الأخلاقي وميثاق الشرف

يصدر البنك ميثاق السلوك المهني والأخلاقي "Code of Conduct"، ويشرف على تطبيقها من خلال رقابة مستمرة لضمان الالتزام بقواعد السلوك المهني.

د: مؤشر الأداء الخاص بخصوصية البيانات

يطبق بنك التعمير والإسكان جميع السياسات والإجراءات التأمينية على جميع الأنظمة، والتطبيقات، والخدمات المصرفية، والبنية التحتية؛ لحماية البيانات والعمليات المالية التي تتم من خلاله وعبر الإنترنت، وكذلك تشفير البيانات الخاصة بعملاء البنك.

هـ: مؤشر الأداء الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها

يحرص بنك التعمير والإسكان على إصدار تقارير الاستدامة بشكل دوري، في إطار التزامه بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية في الإفصاح. ويسعى البنك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال التركيز على عدد من المحاور الجوهرية، تشمل:

- القضاء على الفقر وتوفير فرص تعليم عالية الجودة
- تعزيز الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل أوجه التفاوت، عبر سياسات موارد بشرية عادلة وشاملة
- دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

ويتم الإفصاح عن هذه الأهداف ضمن تقارير الاستدامة الصادرة عن البنك، كما يتم الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي.

وفي إطار مسؤوليته المجتمعية، يشارك البنك في عدد من المبادرات الوطنية لتمكين المرأة والشباب، بما يساهم في رفع قدراتهم الإنتاجية وتحسين جودة حياتهم. كما يساهم البنك بفاعلية في مبادرات تنموية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، من خلال شراكات مع جهات حكومية مثل وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية المحلية، لتوسيع أثره الإيجابي في مختلف المحافظات، بما في ذلك مناطق الدلتا وصعيد مصر.

الفصل الخامس
الأداء المالي

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك التعمير والإسكان (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتعلقة بها.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضًا عادلاً وواضحًا وفقًا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضًا عادلاً وواضحًا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضًا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أُعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسًا مناسبًا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لبنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية» في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقًا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقًا لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

عمرو وحيد عبد الغفار
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٠٦)
سجل البنك المركزي رقم (٦٢٣)

BT محمد هلال وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

سامح سعد محمد عبد الحميد
الجهاز المركزي للمحاسبات

القاهرة في: ٢٠ فبراير ٢٠٢٥

بنك التعمير والإسكان
"شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الأصـــــــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٦	١٨ ٦٤٢ ٠٧٥ ٠٧١	١٥ ٥١٠ ٥٠٣ ٦٣٣
أرصدة لدى البنوك	١٧	٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤	١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١
قروض وتسهيلات للعملاء	١٨	٥٠ ٩٨٩ ٤٨٩ ٨٧٣	٤١ ٩١٣ ٧٦٧ ٠٥٠
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٩	١٨٧ ٣٧٥ ٩٥٠	١٧٥ ٧٢٩ ٠٢٣
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٠	٣٤ ٣٧٧ ٥٣١ ٣٧٢	٤٣ ٢٠١ ٧٨٦ ٩٥٠
بالتكلفة المستهلكة	٢٠	١٧ ٠١٥ ٧٢١ ٣٠٠	٢ ٥٩٢ ٥١٨ ٢١٣
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	٢١	٢ ١٩٤ ٦٠٤ ٨٤٢	٢ ١٩٤ ٦٠٤ ٨٤٢
مشروعات الإسكان	٢٢	١ ٤٤٩ ٢٠٤ ٨٠٠	١ ١٩٨ ٠٣٥ ٨١٢
استثمارات عقارية	٢٣	٧٢ ٨١٢ ٨٢٨	٧٩ ٣١٩ ٧٩٣
أصول غير ملموسة	٢٤	٥٤٦ ٦٨٨ ٣٤٩	١٤٩ ٥٧٩ ٢٤٥
أصول أخرى	٢٥	٣ ٥٤٩ ٤٨٥ ٢٢٦	٢ ٧٧٥ ٥٧٧ ٧٥٣
أصول ضريبية مؤجلة	٣٢	١٦٤ ٣٩٩ ٩٩٤	٢١٥ ١٨٥ ٢٨١
أصول ثابتة	٢٦	١ ١٢٥ ٦٣٨ ١٢٠	١ ٠٤٦ ٥٤٢ ٢٤٢
إجمالي الأصول		**١٧٩ ٤٥٥ ٨٨٩ ١٩٩**	**١٢٥ ١٠١ ٨٦٦ ٦٣٨**
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالـتزامـات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٧	٢ ٠٣٤ ٠٤٣ ٣٦٥	٢ ٣١٦ ٩٩٤ ٧٩٤
ودائع العملاء	٢٨	١٤٤ ٩٥٩ ٢٩٩ ٩٩٧	١٠١ ٢٧٣ ٧٦٨ ٢٤٦
قروض أخرى	٢٩	٢٣٦ ٦٩٠ ٨٦٦	٣١٥ ٠٨٩ ٤٥٨
دائنو التوزيعات		٢١ ٦٨٢ ٠٩١	١٣ ١٨٤ ٧٦٢
التزامات أخرى	٣٠	٤ ٦١٧ ٧٤٢ ٥٧٨	٣ ٧٨٨ ١٨٧ ٦٥٢
مخصصات أخرى	٣١	٩٧٣ ٨٧٤ ٥٨٦	٦٢٢ ١٤٤ ٦١٩
التزامات ضرائب الدخل الجارية		٢ ٢٥٦ ٧٤٣ ٠٩٨	١ ٣٢٦ ٨٢٧ ٨٤٤
التزامات مزايا التقاعد العلاجية	٣٣	١١٠ ٨٧٧ ٦١٦	٨٨ ٧٣٣ ٤١٠
إجمالي الالتزامات		**١٥٥ ٢١٠ ٩٥٤ ١٩٧**	**١٠٩ ٧٤٤ ٩٣٠ ٧٨٥**
حـقـوق الملكية			
رأس المال المدفوع	٣٤	٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
احتياطيات	٣٥	٧ ٩١٣ ٤٦٠ ٣١١	٤ ٢٩٠ ٨٩٦ ١٦٤
أرباح محتجزة (متضمنة صافي أرباح العام)	٣٥	١١ ١٠٦ ٢٩٥ ٩٤٠	٦ ٠٩٢ ٧٩٧ ٧٠١
الدخل الشامل الآخر	٣٥	(٨٧ ٨٢١ ٢٤٩)	(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)
إجمالي حقوق الملكية		**٢٤ ٢٤٤ ٩٣٥ ٠٠٢**	**١٥ ٣٥٦ ٩٣٥ ٨٥٣**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**١٧٩ ٤٥٥ ٨٨٩ ١٩٩**	**١٢٥ ١٠١ ٨٦٦ ٦٣٨**

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتُقرأ معها
- تقرير مراقبا الحسابات (مرفق)

رئيس قطاع الشؤون المالية
جمال محمود سليمان

عمرو وحيد عبدالغفار
BT محمد هلال ووحيد عبدالغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقبا الحسابات

الرئيس التنفيذي – العضو المنتدب
حسن إسماعيل غانم

سامح سعد محمد عبد المجيد
الجهاز المركزي للمحاسبات

بنك التعمير والإسكان
«شركة مساهمة مصرية»
قائمة الدخل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح رقم	من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة	٦	٢٩ ٠٣٩ ١٧٤ ٨٦٨	١٧ ٠٤٣ ١٤٧ ٠٥٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	٦	(١٠ ١١٧ ١٨٣ ٩٩٠)	(٦ ٥٩٠ ٤٤٨ ٦١٥)
صافي الدخل من العائد		**١٨ ٩٢١ ٩٩٠ ٨٧٨**	**١٠ ٤٥٢ ٦٩٨ ٤٤٠**
إيرادات الأتعاب والعمولات	٧	١ ١١٦ ٧٦٥ ١٦٥	٧٦٩ ٩٩٥ ٦٥٤
مصروفات الأتعاب والعمولات	٧	(١٦٢ ٧٩١ ٠٩٤)	(٦٥ ٥٣١ ٣٦٢)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		**٩٥٣ ٩٧٤ ٠٧١**	**٧٠٤ ٤٦٤ ٢٩٢**
توزيعات الأرباح	٨	٢٣١ ٣٨٦ ٥٠٤	٢٤٤ ٤٧٣ ٣٣٥
صافي دخل المتاجرة	٩	٩٨ ٦٩١ ٤٩٦	١٠٨ ٦٤٣ ٢٠٨
أرباح مشروعات البنك الإسكانية	١٠	٣٣٩ ٢٩٣ ٨٩٠	٧٢٧ ٧٩٩ ٨٧٥
خسائر الاستثمارات المالية	٢٠	(٥ ٨٣٩)	(١ ١٩٩ ٩٩٩)
(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان	١٣	(١ ٤٧٥ ٩٤١ ٩٢٩)	(٩٥٣ ١٦٨ ٤٦٦)
مصروفات إدارية	١١	(٣ ٦٨٩ ٧١٤ ٤٧٤)	(٢ ٨١١ ١٢٧ ٨٨٩)
(عبء) رد مخصصات أخرى	٣١	(٣٦٨ ٥٢٥ ٧١٧)	(٢٧٥ ١٥٦ ٨١٢)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	١٢	(٨٤٢ ٢٠٩)	١٨ ٥٥٩ ٣٥٢
صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل		**١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٦٧١**	**٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦**
مصروفات ضرائب الدخل	١٤	(٣ ٩٧٠ ٥١٢ ٤٦٩)	(٢ ١٨٥ ٠٨٤ ٦٦٥)
صافي أرباح العام بعد ضرائب الدخل		**١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢**	**٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١**
نصيب السهم في صافي أرباح العام	**١٥**	**١٨,٤١**	**٩,٩٤**

بنك التعمير والإسكان
" شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري
صافي أرباح العام		**١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢**	**٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١**
بنود الدخل الشامل			
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٠	٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩	(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣٥	٢٥ ٢٤٥ ٦١٤	٦ ٧٦٢ ٨٣٤
الضريبة المؤجلة	٣٥	(٦٥ ٨١٣ ٥٦٠)	٥٦ ٢٦٩ ٣٩٨
إجمالي بنود الدخل الشامل		**٢٥١ ٩٣٦ ٧١٣**	**(١٨٧ ٠٥٣ ٩٨١)**
إجمالي الدخل الشامل للعام		**١١ ٢٩١ ٧٣٠ ٩١٥**	**٥ ٨٤٣ ٨٤٦ ٦٩٠**

بنك التعمير والإسكان
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل		**١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٦٧١**	**٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦**
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك واستهلاك	٢٦،٢٤،٢٣	٣٤٦ ٠٤٣ ٧٩٦	٢٤٠ ٤٧٣ ٥١٢
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	١٣	١ ٤٧٥ ٩٤١ ٩٢٩	٩٥٣ ١٦٨ ٤٦٦
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات إسكان	١٢	٢٨ ٩٥٩ ٩٥٥	٧ ٢٩٠ ٦٧٥
عبء مخصصات أخرى	٣١	٣٧٠ ٢٦٦ ٤٤٤	٢٧٧ ٩٩٠ ٢٧٤
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٩	(٤٦ ٩٥٨ ٤٢٣)	(٩٢ ٥٥٣ ٦٩٦)
خسائر اضمحلال استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠	٥ ٨٣٩	--
عبء اضمحلال أدوات حقوق ملكية تابعة وشقيقة	٢٠	--	١ ١٩٩ ٩٩٩
استهلاك (علاوة) إصدار استثمارات مالية	٢٠	(٤ ٦٨٧ ٩٥٤)	(٧ ١٣٠ ٢٣٠)
توزيعات أرباح	٨	(٢٣١ ٣٨٦ ٥٠٤)	(٢٤٤ ٤٧٣ ٣٣٥)
استخدام مخصصات أخرى	٣١	(١٧ ٣٦٥ ٣٧٣)	(١٤ ٨٦٧ ٠٩٣)
مخصصات انتفى الغرض منها	٣١	(١ ٧٤٠ ٧٢٧)	(٢ ٨٣٣ ٤٦٢)
أرباح بيع أصول ثابتة	١٢	(٨٤٢ ٢٩١)	(١٠٥ ٢١١)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		**١٦ ٩٢٨ ٥٤٣ ٣٦٢**	**٩ ٣٣٤ ١٤٥ ٢٣٥**
صافي النقص (الزيادة) في الأصول			
أرصدة لدى البنوك		(٣ ٢٠١ ٤٨٠ ١٦٥)	(٢٢٨ ٧٨٢ ٢٠٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٣٥ ٣٠٥ ٦٥٧	٣٩٩ ٢٠٦ ٥٢٣
قروض وتسهيلات للعملاء		(١٠ ٥١٦ ٣٢٦ ٧٦٥)	(٧ ٦٤٠ ٩١٤ ٣٨٠)
مشروعات الإسكان والاستثمارات العقارية		(٢٥٠ ٤٥٩ ٣٧٨)	(٧٧ ٣٢٧ ٥٤٩)
أصول أخرى		١ ٤٠٩ ٣٩٦ ٨٩٤	٨٨٨ ٧١٧ ٢٣٨
صافي (النقص) الزيادة في الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك		(٢٨٢ ٩٥١ ٤٢٩)	٢ ٣١٦ ٧٠٩ ١٨٥
ودائع العملاء		٤٣ ٦٨٥ ٥٣١ ٧٥١	١١ ٧٨٨ ٥٨٧ ٤٢٦
التزامات أخرى		(١ ٣٧٤ ٦٢٩ ٩٣٩)	(١٣ ٩٨٧ ٨٤٤)
التزامات مزايا التقاعد		٢٢ ١٤٤ ٢٠٦	٣٠ ٨٩٥ ٩٥٢
المسدد لمصلحة الضرائب		(٣ ٠٥٥ ٦٢٥ ٤٨٨)	(١ ٢٨٧ ٧٨٠ ٢٦٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**٤٣ ٣٩٩ ٤٤٨ ٧٠٦**	**١٥ ٥٠٩ ٤٦٩ ٣٢٢**

	إيضاح رقم	من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة		(٢٥٥ ٦٠٤ ٣٩٢)	(١٣٥ ٣٨٩ ٧٣٢)
متحصلات بيع أصول ثابتة		٨٦٢ ٣٤٩	١١٣ ٤٤٠
مدفوعات لشراء استثمارات مالية (سندات وأدوات حقوق ملكية) بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(١ ١٤٧ ٣٠٣ ٢٧٦)	(٩٩٤ ٦٢١ ١٥٠)
متحصلات من بيع استثمارات مالية (سندات وأدوات حقوق ملكية) بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٦ ٢٦٣ ٥٥٧ ٧١٨	٥ ٤٠٥ ٥٨٨ ٨٩٩
صافي استثمارات مالية (أذون) بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٧ ٥١٦ ١٣٤ ٨٨٣)	(١٠ ٦٧٧ ٩٣٣ ٩٢٤)
متحصلات من استبعاد شركات شقيقة		--	٣ ٦٠٠ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		(٥٥٩ ٧٩٠ ١٥١)	(١٦٠ ٤٥٣ ٨٦٤)
توزيعات أرباح محصلة		١٥٨ ٠٢٩ ٠٣٦	١٠٤ ٠١٨ ٦٨٢
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(٣ ٠٥٦ ٣٨٣ ٥٩٩)**	**(٦ ٤٥٥ ٠٧٧ ٦٤٩)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
قروض طويلة الأجل		(٣٣٧ ٦٧٩ ٠٩٣)	(٣١٠ ٧٠٢ ٠٥٠)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٢ ٣٣٥ ٤٠٢ ٦٧١)	(٨٣٠ ٣٢٢ ٤١٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(٢ ٦٧٣ ٠٨١ ٧٦٤)**	**(١ ١٤١ ٠٢٤ ٤٦٨)**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام		٣٧ ٦٦٩ ٩٨٣ ٣٤٣	٧ ٩١٣ ٣٦٧ ٢٠٥
رصيد النقدية وما في حكمها أول العام		٣٠ ٠٨٧ ٤٤٤ ١٨٦	٢٢ ١٧٤ ٠٧٦ ٩٨١
رصيد النقدية وما في حكمها آخر العام		**٦٧ ٧٥٧ ٤٢٧ ٥٢٩**	**٣٠ ٠٨٧ ٤٤٤ ١٨٦**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلى			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		١٨ ٦٤٢ ٠٧٥ ٠٧١	١٥ ٥٣٢ ٨٠٤ ٨٥٢
أرصدة لدى البنوك		٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤	١٤ ٠٣٠ ٩٠٤ ٧٤٤
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٤٨ ٦١٢ ٣٠٠ ٨٤٦	٣٨ ٤٤٨ ٨٧٤ ٥٢٤
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الالزامى		(١٧ ٥٥٥ ٧١٧ ٢٣٦)	(١٤ ٣٥٤ ٢٣٧ ٠٧١)
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر استحقاق ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٣١ ٠٨٧ ٠٣٧ ٧٤٦)	(٢٣ ٥٧٠ ٩٠٢ ٨٦٣)
النقدية وما في حكمها آخر العام	**٣٧**	**٦٧ ٧٥٧ ٤٢٧ ٥٢٩**	**٣٠ ٠٨٧ ٤٤٤ ١٨٦**

بنك التعمير والإسكان
شركة مساهمة مصرية
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

البيان	رأس المـال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطيات أخرى	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر العام	أربـاح محتجزة	الدخل الشامل الآخر	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	**٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٨٥٠ ٤٤٢ ٧٢٣**	**١ ٩١٠ ٩٧٧ ٤٣٠**	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**	**٣٤ ٢٥٥ ٧٣٠**	**-**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**٢ ٢٨٧ ٣٨٥ ١٧٥**	**(١٥٢ ٧٠٤ ٠٣١)**	**١٠ ٣٤١ ٩١٧ ٨٠٣**
توزيعات أرباح عام ٢٠٢٢	-	-	-	-	-	-	-	(٨٠٦ ٣٠٠ ٠٠٠)	-	(٨٠٦ ٣٠٠ ٠٠٠)
المحول إلى الاحتياطيات	-	١١٢ ٨٣٤ ٤٥٤	١ ٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣ ٨٢٥ ٠٥١	-	-	(١ ٣٩٦ ٦٥٩ ٥٠٥)	-	-
محول إلى صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢ ٥٢٨ ٦٤٠)	-	(٢٢ ٥٢٨ ٦٤٠)
صافي التغير في بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٨٧ ٠٥٣ ٩٨١)	(١٨٧ ٠٥٣ ٩٨١)
صافي أرباح عام ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	-	-	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١	-	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٩٦٣ ٢٧٧ ١٧٧**	**٣ ١٩٠ ٩٧٧ ٤٣٠**	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**	**٣٨ ٠٨٠ ٧٨١**	**-**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**٦ ٠٩٢ ٧٩٧ ٧٠١**	**(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)**	**١٥ ٣٥٦ ٩٣٥ ٨٥٣**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	**٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٩٦٣ ٢٧٧ ١٧٧**	**٣ ١٩٠ ٩٧٧ ٤٣٠**	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**	**٣٨ ٠٨٠ ٧٨١**	**-**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**٦ ٠٩٢ ٧٩٧ ٧٠١**	**(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)**	**١٥ ٣٥٦ ٩٣٥ ٨٥٣**
توزيعات أرباح عام ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	-	-	(٢ ٣٤٣ ٩٠٠ ٠٠٠)	-	(٢ ٣٤٣ ٩٠٠ ٠٠٠)
المحول إلى الاحتياطيات	-	٣٠١ ٥٤٥ ٠٣٤	٣ ٣١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١٠٥ ٢١١	٤ ٩١٣ ٩٠٢	-	(٣ ٦٢٢ ٥٦٤ ١٤٧)	-	-
بيع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	٤٢٧ ٠٠٠	-	٤٢٧ ٠٠٠
محول إلى صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	-	-	-	-	-	-	(٦٠ ٢٥٨ ٨١٦)	-	(٦٠ ٢٥٨ ٨١٦)
صافي التغير في بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥١ ٩٣٦ ٧٦٣	٢٥١ ٩٣٦ ٧٦٣
صافي أرباح عام ٢٠٢٤	-	-	-	-	-	-	-	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢	-	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠**	**١ ٢٦٤ ٨٢٢ ٢١١**	**٦ ٥٠٦ ٩٧٧ ٤٣٠**	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**	**٣٨ ١٨٥ ٩٩٢**	**٤ ٩١٣ ٩٠٢**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**١١ ١٠٦ ٢٩٥ ٩٤٠**	**(٨٧ ٨٢١ ٢٤٩)**	**٢٤ ٢٤٤ ٩٣٥ ٠٠٢**

قائمة التوزيعات المقترحة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

البيان	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
يخصم		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقًا لأحكام القانون	(٨٤٢ ٢٩١)	(١٠٥ ٢١١)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(٦ ٢٨٩ ٠٤٢)	(٤ ٩١٣ ٩٠٢)
صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع	**١١ ٠٣٢ ٦٦٢ ٨٦٩**	**٦ ٠٢٥ ٨٨١ ٥٥٨**
أرباح محتجزة في أول العام	٦٦ ٠٧٤ ٧٣٨	٦١ ٨٩٧ ٠٣٠
أرباح محتجزة خلال العام	٤٢٧ ...	--
صافي الأرباح القابلة للتوزيع	**١١ ٠٩٩ ١٦٤ ٦٠٧**	**٦ ٠٨٧ ٧٧٨ ٥٨٨**
يوزع كالآتي:-		
احتياطي قانوني	٥٥١ ٩٨٩ ٧١٠	٣٠١ ٥٤٥ ٠٣٤
احتياطي عام	٦ ٤٥٠	٣ ٣١٦ ... ...
توزيعات المساهمين (توزيع نقدي ٥ جم / للسهم)	٢ ٦٥٦ ٥٠٠ ...	١ ٥٩٣ ٩٠٠ ...
حصة العاملين في الأرباح	١ ٢٠٠	٧٠٠ ... ...
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٦٠	٥٠ ... ...
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي *	١١٠ ٣٢٦ ٦٢٩	٦٠ ٢٥٨ ٨١٦
أرباح محتجزة آخر العام	٧٠ ٣٤٨ ٢٦٨	٦٦ ٠٧٤ ٧٣٨
الإجمالي	**١١ ٠٩٩ ١٦٤ ٦٠٧**	**٦ ٠٨٧ ٧٧٨ ٥٨٨**

* طبقًا لما ورد بالمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ باستقطاع مبلغ لا يزيد عن ١٪ من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لصالح صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي.

بنك التعمير والإسكان
«شركة مساهمة مصرية»

الإيضاحات المتممة
للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١- معلومات عامة

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلاً عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ما يقرب من ١٠٠ فرع ويوظف ٣٠٣٩ موظفًا في تاريخ المركز المالي.

تأسس بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»، كبنك استثمار وأعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

٢- مُلخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقًا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع مراعاة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» طبقًا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨، والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقًا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و التي تختلف بما تم إضافته بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية».

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية وذلك اعتبارًا من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغيرًا هامًا عن معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وخاصةً فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به .
- يتم عرض التغير في الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:

- التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح أو الخسائر.

اضمحلال الأصول المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومتطلبات البنك المركزي المصري نموذج الخسائر المتكبدة المنصوص عليها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، كما يتطلب المعيار الدولي رقم (٩) والتعليمات النهائية الصادرة من البنك المركزي المصري من البنك تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، وأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر).

ويقوم البنك باستثناء ما يلي من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- الودائع لدى البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي
- الحسابات الجارية لدى البنوك
- الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية
- أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية

يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الإثني عشر شهرًا القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكلٍ جوهري منذ نشأتها.

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعملات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي مرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ب- الشركات التابعة والشقيقة

ب/١ - الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب/٢ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذًا مؤثرًا عليها، ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ووفقًا لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في التحصيل.

ج- ترجمة العملات الأجنبية

ج/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

ج/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الاجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع

- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة أصولًا مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة وفروق ناتجة عن الاضمحلال، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى وبالفروق الناتجة عن الاضمحلال، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أصولًا مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية.

د- الأصول المالية

د/١ – الاعتراف

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

د/٢ – التبويب

الأصول المالية – السياسة المطبقة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط والاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية

-ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الأداة المالية والعائد

- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

- عند الاعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حدة.
- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- إضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه - أصلاً ماليًا على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص - بشكل جوهري - التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الأعمال

١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

الأداة المالية	طرق القياس وفقًا لنموذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية		خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس إستراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقًا لما يلي:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافيًا للتضارب في القياس المحاسبي.

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معًا.

- **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...)
- شروط السداد المعجل ومد الأجل
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريًا)

- لا يقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الأصول المالية إلا فقط وعندما فقط يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادرًا أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية أو عند تدهور في القدرة الائتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

هـ- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آنٍ واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

و- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- لا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا كانت مشمولة بأداة مالية تندرج تحت تعريف الأصول المالية بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية».
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيًا مما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضًا عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

و/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد». ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة».

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر».

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

و/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في الدخل الشامل الآخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح أو الخسائر «صافي دخل المتاجرة».

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى « صافي دخل المتاجرة».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاعتراف أخيرًا بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

و/٣ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر «صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ز- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقَيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على القيمة العادلة للأداة إستنادًا إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج، الذي يُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول» ويدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح.

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة، ويتم قياس الأداة لاحقًا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الأرباح أو الخسائر بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبًا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءًا من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقًا للأساس النقدي، وذلك وفقًا لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضًا حيث لا يتم الاعتراف بالعائد المحسوب لاحقًا لحين سداد ٢٥٪ من كافة الأرصدة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ط- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقًا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءًا مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضًا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء ساهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادةً على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ى- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ل- اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي بالنسبة لمنتجات التجزئة المصرفية وعلى أساس العملاء بالنسبة لقروض الشركات والمؤسسات وعلى أساس التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف المعترف بها للأرصدة لدى البنوك والديون السيادية.

يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين إلى ثلاث مراحل بناءً على المعايير الكمية والنوعية الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للأداة المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا أدوات الدين منخفضة المخاطر الائتمانية أو أدوات الدين الأخرى التي لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ المركز المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالمرحلة الأولى بحساب القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة لمدة إثني عشر شهرًا بالنسبة لأدوات الدين بالمرحلة الأولى أو مدى حياة الأصل بالنسبة للمرحلة الثانية.

بالنسبة لأدوات الدين المضمحلة ائتمانيًا (المرحلة الثالثة) يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين إجمالي الرصيد الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تدخل الارتباطات عن قروض والضمانات المالية ضمن حساب القيمة عند الإخفاق.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصومًا منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

لا يقوم البنك بنقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى.

ل/١ – الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة بإحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة، وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها بالتكلفة الاستبدالية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير قيمة خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح أو الخسائر في حين يتم الاعتراف بباقي الفروق كتغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر، وعند حدوث ارتفاع في القيمة يتم الرد بقائمة الأرباح أو الخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة على أن يتم الاعتراف بأية زيادة في القيمة بالدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لأدوات حقوق الملكية فيتم الاعتراف بكافة فروق التغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر ولحين التخلص من الأصل – حينئذ يتم ترحيل كافة تلك الفروق إلى الأرباح المحتجزة.

م- تقييم مشروعات الإسكان

- تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال، إضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث أن بند أعمال تحت التنفيذ يعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الانتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعدادها في الأغراض المحددة لها أو بيعها للغير
- يتم تقييم الوحدات الإسكانية التامة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصين بالبنك ويدرج الناتج عن زيادة التكلفة عن القيم العادلة بقائمة الأرباح أو الخسائر في تخفيض من بند «أرباح مشروعات البنك الإسكانية»، وفي حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة
- يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع والمساحة لكل وحدة سكنية دون التأثير على القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع

الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة حيث يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة مع إثبات خسائر الاضمحلال إن لزم الأمر.

ن- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج إضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي على سبيل المثال لا الحصر (العلامات التجارية، التراخيص، منافع عقود الإيجار)

وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم استهلاكها، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنويًا وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الأرباح أو الخسائر.

س- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلًا، حسبما يكون ملائمًا، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

- يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، ويحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك ومعدلات الإهلاك كالتالي:

الأصل	معدل الإهلاك السنوي
مباني وإنشاءات	٥٪
آلات ومعدات	٢٥٪
الأثاث	١٠٪
وسائل نقل	٢٥٪

- يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل
- يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى ٣ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي، وتعدل كلما كان ذلك ضروريًا. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاسترادادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاسترادادية.

وتمثل القيمة الاسترادادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل* أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر.

ع- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنويًا. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاسترادادية. وتمثل القيمة الاسترادادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة.

ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ف – الإيجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصًا أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الأرباح أو الخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ص- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، واستثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ق- المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كليًا أو جزئيًا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهريًا فتحسب بالقيمة الحالية.

ر- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضمانًا لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقًا لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقًا لذلك، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصًا الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الأرباح أو الخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقًا للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة.

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ش - مزايا العاملين

ش/١ - التزامات المعاشات

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الأرباح أو الخسائر عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١٩٨٧ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاته على جميع العاملين بالمركز الرئيسي والفروع.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقًا للائحة الصندوق وتعديلاتها ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن المصروفات الإدارية عند استحقاقها ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدمًا ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

ش/٢ - التزامات مزايا التقاعد

يطبق البنك نظام المزايا الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحالين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقًا لهذا النظام، وتتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ المركز المالي ناقصًا القيمة العادلة لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية، وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنويًا عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها آجال تقارب آجال تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات مزايا التقاعد.

ترحل إلى قائمة الأرباح أو الخسائر المكاسب أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرةً في قائمة الأرباح أو الخسائر ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ش/٣ - المدفوعات المبنية على ساهم

يوجد لدى البنك لائحة مدفوعات مبنية على أساس ساهم تُسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية.

يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات.

ت- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي إضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقًا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقًا للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ث- الاقتـراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولًا بالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقًاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

خ- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار ساهم جديدة أو ساهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصمًا من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ط- توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصمًا على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتتضمن تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ض– أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنة امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك.

ذ- أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريًا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معًا، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولًا بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل، إضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. إضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ-خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضًا في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في المكونات التالية:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقًا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويتحدد هذا التقييم على أساس الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم.

وقـد تـم تقسـيم عمـلاء البنـك إلـى فئـات للجـدارة. ويعكـس هيـكل الجـدارة المسـتخدم بالبنـك مـدى احتمـال التأخـر لـكل فئـة مـن فئـات الجـدارة، ممـا يعنـي بصفـة أساسـية أن المراكـز الائتمانيـة تنتقـل بيـن فئـات الجـدارة تبعًـا للتغيـر فـي تقييـم مـدى احتمـال التأخـر. ويتـم مراجعـة أسـاليب التقييـم كلمـا كان ذلـك ضروريًـا. ويقـوم البنـك دوريًـا بتقييـم أداء أسـاليب تصنيـف الجـدارة ومـدى قدرتهـا علـى التنبـؤ بحـالات التأخـر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادلة
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- يعتمـد المركـز المعـرض للإخفـاق علـى المبالـغ التـي يتوقـع البنـك أن تكـون قائمـة عنـد وقـوع التأخـر. علـى سـبيل المثـال، بالنسـبة للقـرض، يكـون هـذا المركـز هـو القيمـة الاسـمية. وبالنسـبة للارتباطـات، يـدرج البنـك كافـة المبالـغ المسـحوبة فعـلًا إضافـة إلـى المبالـغ الأخـرى التـي يتوقـع أن تكـون قـد سُـحبت حتـى تاريـخ التأخـر، إن حـدث.
- وتمثـل الخسـارة الافتراضيـة توقعـات البنـك لمـدى الخسـارة عنـد المطالبـة بالديـن إن حـدث التأخـر. ويتـم التعبيـر عـن ذلـك بنسـبة الخسـارة للديـن وبالتأكيـد يختلـف ذلـك بحسـب نـوع المديـن، وأولويـة المطالبـة، ومـدى توافـر الضمانـات أو وسـائل تغطيـة الائتمـان الأخـرى.

-أدوات الدين

بالنسـبة لأدوات الديـن، يقـوم البنـك باسـتخدام التصنيفـات الخارجيـة أو مـا يعادلـه لإدارة خطـر الائتمـان، وإن لـم تكـن مثـل هـذه التقييمـات متاحـة، يتـم اسـتخدام طـرق مماثلـة لتلـك المطبقـة علـى عمـلاء الائتمـان. ويتـم النظـر إلـى تلـك الاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة علـى أنهـا طريقـة للحصـول علـى جـودة ائتمانيـة أفضـل وفـي نفـس الوقـت توفـر مصـدر متـاح لمقابلـة متطلبـات التمويـل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقـوم بتنظيـم مسـتويات خطـر الائتمـان الـذي يقبلـه وذلـك بوضـع حـدود لمقـدار الخطـر الـذي سـيتم قبولـه علـى مسـتوى كل مقتـرض، أو مجموعـة مقترضيـن، وعلـى مسـتوى الأنشـطة الاقتصاديـة والقطاعـات الجغرافيـة. ويتـم مراقبـة تلـك المخاطـر بصفـة مسـتمرة وتكـون خاضعـة للمراجعـة السـنوية أو بصـورة متكـررة إذا دعـت الحاجـة إلـى ذلـك. ويتـم اعتمـاد الحـدود للخطـر الائتمانـي علـى مسـتوى المقتـرض / المجموعـة والمُنتـج والقطـاع مـن قِبـل مجلـس الإدارة بصفـة ربـع سـنوية.

يتـم أيضًـا إدارة مخاطـر التعـرض لخطـر الائتمـان عـن طريـق التحليـل الـدوري لقـدرة المقترضيـن والمقترضيـن المحتملين علـى مقابلـة سـداد التزاماتهـم وكذلـك بتعديـل حـدود الإقـراض كلمـا كان ذلك مناسـبًا.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

الضمانات

يضـع البنـك العديـد مـن السياسـات والضوابـط للحـد مـن خطـر الائتمـان. ومـن هـذه الوسـائل الحصـول علـى ضمانـات مقابـل الأمـوال المقدمـة. ويقـوم البنـك بوضـع قواعـد استرشـادية لفئـات محـددة مـن الضمانـات المقبولـة. ومـن الأنـواع الرئيسـية لضمانـات القـروض والتسـهيلات:

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبًـا مـا يكـون التمويـل علـى المـدى الأطـول والإقـراض للشـركات ونشـاط الإقـراض العقـاري للأفـراد مضمونًـا. ولتخفيـض خسـارة الائتمـان إلـى الحـد الأدنـى، يسـعى البنـك للحصـول علـى ضمانـات إضافيـة مـن الأطـراف المعنيـة بمجـرد ظهـور مؤشـرات الاضمحـلال لأحـد القـروض أو التسـهيلات.

يتـم تحديـد الضمانـات المتخـذة ضمانًـا لأصـول أخـرى بخـلاف القـروض والتسـهيلات بحسـب طبيعـة الأداة، وعـادةً مـا تكـون أدوات الديـن وأذون الخزانـة بـدون ضمـان فيمـا عـدا مجموعـات الأدوات الماليـة المغطـاة بأصـول والأدوات المثيلـة التـي تكـون مضمونـة بمحفظـة مـن الأدوات الماليـة.

المشتقات

يحتفـظ البنـك بإجـراءات رقابيـة حصيفـة علـى صافـي المراكـز المفتوحـة للمشـتقات أي الفـرق بيـن عقـود البيـع والشـراء علـى مسـتوى كل مـن القيمـة والمـدة. ويكـون المبلـغ المعـرض لخطـر الائتمـان فـي أي وقـت مـن الأوقـات محـدد بالقيمـة العادلـة للأداة التـي تحقـق منفعـة لصالـح البنـك أي أصـل ذو قيمـة عادلـة موجبـة الـذي يمثـل جـزءًا ضئيـلًا مـن القيمـة التعاقديـة / الافتراضيـة المسـتخدمة للتعبيـر عـن حجـم الأدوات القائمـة. ويتـم إدارة هـذا الخطـر الائتمانـي كجـزء مـن حـد الإقـراض الكلـي الممنـوح للعميـل وذلـك مـع الخطـر المتوقـع نتيجـة للتغيـرات فـي السـوق. ولا يتـم عـادة الحصـول علـى ضمانـات فـي مقابـل الخطـر الائتمانـي علـى تلـك الأدوات فيمـا عـدا المبالـغ التـي يطلبهـا البنـك كإيداعـات هامشـية مـن الأطـراف الأخـرى.

وينشـأ خطـر التسـوية فـي المواقـف التـي يكـون فيهـا السـداد عـن طريـق النقديـة أو أدوات حقـوق ملكيـة أو أوراق ماليـة أخـرى أو مقابـل توقـع الحصـول علـى نقديـة أو أدوات حقـوق ملكيـة أو أوراق ماليـة أخـرى ويتـم وضـع حـدود تسـوية يوميـة لـكل مـن الأطـراف الأخـرى لتغطيـة مخاطـر التسـوية المجمعـة الناتجـة عـن تعامـلات البنـك فـي أي يـوم.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثـل الغـرض الرئيسـي مـن الارتباطـات المتعلقـة بالائتمـان فـي التأكـد مـن إتاحـة الأمـوال للعميـل عنـد الطلـب. وتحمـل عقـود الضمانـات الماليـة ذات خطـر الائتمـان المتعلـق بالقـروض. وتكـون الاعتمـادات المسـتندية والتجاريـة التـي يصدرهـا البنـك بالنيابـة عـن العميـل لمنـح طـرف ثالـث حـق السـحب مـن البنـك فـي حـدود مبالـغ معينـة وبموجـب أحـكام وشـروط محـددة غالبًـا مضمونـة بموجـب البضائـع التـي يتـم شـحنها وبالتالـي تحمـل درجـة مخاطـر أقـل مـن القـرض المباشـر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرًا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادةً ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناءً على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال ونظرًا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاثة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من أخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٢٠٢٤/١٢/٣١

تقييم البنك	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
المرحلة الأولى	٩١٪	٢٢٪
المرحلة الثانية	٢٪	١٧٪
المرحلة الثالثة	٧٪	٦١٪
	١٠٠٪	**١٠٠٪**

تتضمن أرصدة القروض والتسهيلات كلاً من المستخدم من القروض ونسبة من ارتباطات القروض في ضوء حجم الاستخدام المتوقع إضافة إلى عقود الضمانات المالية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويًا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادةً الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

إضافة إلى فئات تصنيف الجدارة، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقًا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقًا لأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقًا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصمًا على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائمًا مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقًا لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديًا	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
أرصدة لدى البنوك	**٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤**	**١٤ ٠٥٣ ٢٠٥ ٩٦٤**
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد:		
- حسابات جارية مدينة	٥١٩ ٤٦٩ ٢٨٥	١ ١٠٢ ٧٢٤ ٥١٧
- بطاقات ائتمان	٢٧٨ ١٣٤ ١٧٧	١٢٧ ٥٤٠ ٦٦٣
- قروض شخصية	١٣ ١٧٥ ٢٤٦ ٥١٥	١١ ١٦٧ ٥٧٨ ٠٢٠
- قروض عقارية	١٣ ٦٣٨ ٨٧١ ٩٩٣	١٢ ٥١٨ ٦٠٥ ٧٧٩
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	٨ ٧٠٢ ٣٢٤ ٧٢٤	٦ ٩١٥ ٥٠٩ ٣١٦
- قروض مباشرة	١٥ ٢١٤ ٨١٩ ٦٤٥	١٠ ١٥٣ ٤٦٦ ٩٠٢
قروض وتسهيلات مشتركة	٤ ٢٧٢ ٨٤٢ ٤٥٦	٣ ٢٨١ ٧٥٦ ٠٨٨
قروض مخصصة:		
- قروض مباشرة	١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥	٢١٧ ٩٤٨ ٢٨٧
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
- أدوات دين	١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧	٢ ٥٩٧ ١٨٥ ٥٥٦
أصول أخرى	**٣ ٥٤٩ ٤٨٥ ٢٢٦**	**٢ ٧٧٥ ٥٧٧ ٧٥٣**
الإجمالي	**١٢٦ ٨٨٣ ٠٦٤ ٠٨٧**	**٦٤ ٩١١ ٠٩٨ ٨٤٥**

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للعملاء
	جنيه مصري	جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٥٠ ٩٩٩ ٠٦٥ ٨٥٧	٤٠ ٩٦٩ ٠١٣ ٣٢٦
متأخرات ليست محل اضمحلال	١ ٣٤٧ ٢٤٩ ٢٤٩	١ ٣٩٣ ٩٨٤ ٧٥٢
محل اضمحلال	٣ ٦٢٦ ٢٨٦ ٥٧٤	٣ ١٢٢ ١٣١ ٤٩٤
الإجمـالي	**٥٥ ٩٧٢ ٦٠١ ٦٨٠**	**٤٥ ٤٨٥ ١٢٩ ٥٧٢**
يخصم:		
مخصص خسائر الاضمحلال	(٤ ٩٧٢ ٩٥١ ٦٦٩)	(٣ ٥٦١ ٢٠٢ ٣٨٤)
الفوائد المجنبة	(١٠ ١٦٠ ١٣٨)	(١٠ ١٦٠ ١٣٨)
الصافـي	**٥٠ ٩٨٩ ٤٨٩ ٨٧٣**	**٤١ ٩١٣ ٧٦٧ ٠٥٠**

بلـغ إجمالـي عـبء اضمحـلال القـروض والتسـهيلات ١,٤٤١,١٧٣,٥٦٤ جنيـه مصـري مقابـل ٩٤١,٧٤٩,٥٦٦ جنيـه مصـري عـبء اضمحـلال عـن عـام المقارنـة ويتضمـن إيضـاح ١٨ معلومـة إضافيـة عـن مخصـص خسـائر الاضمحـلال عـن القـروض والتسـهيلات للعمـلاء.

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

٢٠٢٤/١٢/٣١				
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
الأفراد	٢٥ ٦١٢ ١١٧ ٧٤٧	٦٢٥ ٥٥٠ ٥٠٩	١ ٣٧٤ ٠٥٣ ٧١٤	٢٧ ٦١١ ٧٢١ ٩٧٠
الشركات والمؤسسات	٢٥ ٣٨٦ ٩٤٨ ١١٠	٧٢١ ٦٩٨ ٧٤٠	٢ ٢٥٢ ٢٣٢ ٨٦٠	٢٨ ٣٦٠ ٨٧٩ ٧١٠
	٥٠ ٩٩٩ ٠٦٥ ٨٥٧	**١ ٣٤٧ ٢٤٩ ٢٤٩**	**٣ ٦٢٦ ٢٨٦ ٥٧٤**	**٥٥ ٩٧٢ ٦٠١ ٦٨٠**

مخصص خسائر الاضمحلال مقسمة بالمراحل:

٢٠٢٤/١٢/٣١				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الإجمالي
الأفراد	١١٩ ٩٥٦ ٢٣٠	١١٩ ٠٢٨ ٢٩٠	٨٢٠ ٨٨١ ١٣٦	**١ ٠٥٩ ٨٦٥ ٦٥٦**
الشركات والمؤسسات	٩٤٦ ٨٥٨ ١٦٤	٧١١ ٧٩٩ ٢٧٠	٢ ٢٥٤ ٤٢٨ ٥٧٩	**٣ ٩١٣ ٠٨٦ ٠١٣**
	١ ٠٦٦ ٨١٤ ٣٩٤	**٨٣٠ ٨٢٧ ٥٦٠**	**٣ ٠٧٥ ٣٠٩ ٧١٥**	**٤ ٩٧٢ ٩٥١ ٦٦٩**

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

٢٠٢٣/١٢/٣١				
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
الأفراد	٢٢ ٧٢٤ ٨٤٩ ٨٩٨	٨٥١ ٣١٨ ٢٠٦	١ ٣٤٠ ٢٨٠ ٨٧٥	**٢٤ ٩١٦ ٤٤٨ ٩٧٩**
الشركات والمؤسسات	١٨ ٢٤٤ ١٦٣ ٤٢٨	٥٤٢ ٦٦٦ ٥٤٦	١ ٧٨١ ٨٥٠ ٦١٩	**٢٠ ٥٦٨ ٦٨٠ ٥٩٣**
	٤٠ ٩٦٩ ٠١٣ ٣٢٦	**١ ٣٩٣ ٩٨٤ ٧٥٢**	**٣ ١٢٢ ١٣١ ٤٩٤**	**٤٥ ٤٨٥ ١٢٩ ٥٧٢**

مخصص خسائر الاضمحلال مقسمة بالمراحل:

٢٠٢٣/١٢/٣١			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الإجمالي
الأفراد	٦٢ ٠٠٩ ٨٤٨	٤١٩ ٢٤٨ ١٢٦	٦٢٣ ١٢٥ ٥٥١	**٨١١ ٣٨٣ ٨١٨**
الشركات والمؤسسات	٦٧٠ ١٤٠ ٨٢٠	٢٩٦ ٧١٧ ٢٦٤	١ ٧٨٢ ٩٦٠ ٤٨٢	**٢ ٧٤٩ ٨١٨ ٥٦٦**
	٧٣٢ ١٥٠ ٦٦٨	**٤٢٢ ٩٦٥ ٦٨٣**	**٢ ٤٠٦ ٠٨٦ ٠٣٣**	**٣ ٥٦١ ٢٠٢ ٣٨٤**

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة المالية وسنة المقارنة:

٢٠٢٤/١٢/٣١				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٤ ٦٥٨ ١١٩ ٥١٤	٤ ٤٨٧ ٦٨٧ ٠٨٠	--	**٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤**
المتابعة العادية	--	--	--	**--**
متابعة خاصة	--	--	--	**--**
ديون غير منتظمة	--	--	--	**--**
الإجمالي	**٤٤ ٦٥٨ ١١٩ ٥١٤**	**٤ ٤٨٧ ٦٨٧ ٠٨٠**	**--**	**٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(٤ ٩٤٥ ١٢٠)		**(٤ ٩٤٥ ١٢٠)**
القيمة الدفترية	**٤٤ ٦٥٨ ١١٩ ٥١٤**	**٤ ٤٨٢ ٧٤١ ٩٦٠**	**--**	**٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤**

٢٠٢٣/١٢/٣١				
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	١٧ ٨٤١ ٠٦٩ ٩٢٩	٣٧٤ ١٠٠ ٦٥٨	--	**١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧**
المتابعة العادية	--	--	--	**--**
متابعة خاصة	--	--	--	**--**
ديون غير منتظمة	--	--	--	**--**
الإجمالي	**١٧ ٨٤١ ٠٦٩ ٩٢٩**	**٣٧٤ ١٠٠ ٦٥٨**	**--**	**١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(٩ ٧٥٧ ٠٣٧)	--	**(٩ ٧٥٧ ٠٣٧)**
القيمة الدفترية	**١٧ ٨٤١ ٠٦٩ ٩٢٩**	**٣٦٤ ٣٤٣ ٦٢١**	**--**	**١٨ ٢٠٥ ٤١٣ ٥٥٠**

٢٠٢٤/١٢/٣١				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				--
ديون جيدة	٢٥ ٦١٢ ١١٧ ٧٤٧	--	--	**٢٥ ٦١٢ ١١٧ ٧٤٧**
المتابعة العادية	--	٦٢٥ ٥٥٠ ٥٠٩	--	**٦٢٥ ٥٥٠ ٥٠٩**
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٣٧٤ ٠٥٣ ٧١٤	**١ ٣٧٤ ٠٥٣ ٧١٤**
الإجمالي	**٢٥ ٦١٢ ١١٧ ٧٤٧**	**٦٢٥ ٥٥٠ ٥٠٩**	**١ ٣٧٤ ٠٥٣ ٧١٤**	**٢٧ ٦١١ ٧٢١ ٩٧٠**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(٢٣٠ ٩٥٦ ١١٩)	(٢٩٠ ٠٢٨ ١١٩)	(١٣٦ ٨٨١ ٨٢٠)	**(١ ٠٥٩ ٨٦٥ ٦٥٦)**
القيمة الدفترية	**٢٥ ٤٩٢ ١٦١ ٥١٧**	**٥٠٦ ٥٢٢ ٢١٩**	**٥٥٣ ١٧٢ ٥٧٨**	**٢٦ ٥٥١ ٨٥٦ ٣١٤**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				--
ديون جيدة	٢٥ ٣٨٦ ٩٤٨ ١١٠	--	--	**٢٥ ٣٨٦ ٩٤٨ ١١٠**
المتابعة العادية	--	٧٢١ ٦٩٨ ٧٤٠	--	**٧٢١ ٦٩٨ ٧٤٠**
ديون غير منتظمة	--	--	٢ ٢٥٢ ٢٣٢ ٨٦٠	**٢ ٢٥٢ ٢٣٢ ٨٦٠**
الإجمالي	**٢٥ ٣٨٦ ٩٤٨ ١١٠**	**٧٢١ ٦٩٨ ٧٤٠**	**٢ ٢٥٢ ٢٣٢ ٨٦٠**	**٢٨ ٣٦٠ ٨٧٩ ٧١٠**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(٩٤٦ ٨٥٨ ١٦٤)	(٧١١ ٧٩٩ ٢٧٠)	(٢ ٢٥٤ ٤٢٨ ٥٧٩)	**(٣ ٩١٣ ٠٨٦ ٠١٣)**
القيمة الدفترية	**٢٤ ٤٤٠ ٠٨٩ ٩٤٦**	**٩ ٨٩٩ ٤٧٠**	**(٢ ١٩٥ ٧١٩)**	**٢٤ ٤٤٧ ٧٩٣ ٦٩٧**

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال الفترة المالية:

٢٠٢٣/١٢/٣١				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	١٠ ٧٨٢ ١٤٦ ٠٦٣	٣ ٢٧١ ٠٥٩ ٩٠١	--	**١٤ ٠٥٣ ٢٠٥ ٩٦٤**
المتابعة العادية	--	--	--	**--**
متابعة خاصة	--	--	--	**--**
ديون غير منتظمة	--	--	--	**--**
الإجمالي	**١٠ ٧٨٢ ١٤٦ ٠٦٣**	**٣ ٢٧١ ٠٥٩ ٩٠١**	**--**	**١٤ ٠٥٣ ٢٠٥ ٩٦٤**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(١٦٣ ٤٨٩ ٤)		**(٤ ٤٨٩ ١٦٣)**
القيمة الدفترية	**١٠ ٧٨٢ ١٤٦ ٠٦٣**	**٣ ٢٦٦ ٥٧٠ ٧٣٨**	**--**	**١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١**

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				--
ديون جيدة	٢ ٤٩٥ ١٨٥ ٥٥٦	١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	--	**٢ ٥٩٧ ١٨٥ ٥٥٦**
المتابعة العادية	--	--	--	**--**
متابعة خاصة	--	--	--	**--**
ديون غير منتظمة	--	--	--	**--**
الإجمالي	**٢ ٤٩٥ ١٨٥ ٥٥٦**	**١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠**	**--**	**٢ ٥٩٧ ١٨٥ ٥٥٦**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(٦٩٠ ٢٤٤)	--	**(٦٩٠ ٢٤٤)**
القيمة الدفترية	**٢ ٤٩٥ ١٨٥ ٥٥٦**	**١٠١ ٣٠٩ ٧٥٦**	**--**	**٢ ٥٩٦ ٤٩٥ ٣١٢**

٢٠٢٣/١٢/٣١				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				--
ديون جيدة	٢٢ ٧٢٤ ٨٤٩ ٨٩٨	--	--	**٢٢ ٧٢٤ ٨٤٩ ٨٩٨**
المتابعة العادية	--	٨٥١ ٣١٨ ٢٠٦	--	**٨٥١ ٣١٨ ٢٠٦**
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٣٤٠ ٢٨٠ ٨٧٥	**١ ٣٤٠ ٢٨٠ ٨٧٥**
الإجمالي	**٢٢ ٧٢٤ ٨٤٩ ٨٩٨**	**٨٥١ ٣١٨ ٢٠٦**	**١ ٣٤٠ ٢٨٠ ٨٧٥**	**٢٤ ٩١٦ ٤٤٨ ٩٧٩**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(٦٢ ٠٠٩ ٨٤٨)	(٤١٩ ٢٤٨ ١٢٦)	(٦٢٣ ١٢٥ ٥٥١)	**(٨١١ ٣٨٣ ٨١٨)**
القيمة الدفترية	**٢٢ ٦٦٢ ٨٤٠ ٠٥٠**	**٧٢٥ ٠٦٩ ٧٨٧**	**٧١٧ ١٥٥ ٣٢٤**	**٢٤ ١٠٥ ٠٦٥ ١٦١**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				--
ديون جيدة	١٨ ٢٤٤ ١٦٣ ٤٢٨	--	--	١٨ ٢٤٤ ١٦٣ ٤٢٨
المتابعة العادية	--	٥٤٢ ٦٦٦ ٥٤٦	--	٥٤٢ ٦٦٦ ٥٤٦
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٧٨١ ٨٥٠ ٦١٩	١ ٧٨١ ٨٥٠ ٦١٩
الإجمالي	**١٨ ٢٤٤ ١٦٣ ٤٢٨**	**٥٤٢ ٦٦٦ ٥٤٦**	**١ ٧٨١ ٨٥٠ ٦١٩**	**٢٠ ٥٦٨ ٦٨٠ ٥٩٣**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(٦٧٠ ١٤٠ ٨٢٠)	(٢٩٦ ٧١٧ ٢٦٤)	(١ ٧٨٢ ٩٦٠ ٤٨٢)	(٢ ٧٤٩ ٨١٨ ٥٦٦)
القيمة الدفترية	**١٧ ٥٧٤ ٠٢٢ ٦٠٨**	**٢٤٥ ٩٤٩ ٢٨٢**	**(١ ١٠٩ ٨٦٣)**	**١٧ ٨١٨ ٨٦٢ ٠٢٧**

أ/٧ الاستحواذ على الضمانات

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن الأصول الأخرى بقائمة المركز المالي.
- ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عمليًا تنفيذًا لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الأصول خلال فترة محددة.

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية	
	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أراضي	١٣ ٧٥١ ٤٠٠	١٣ ٧٤١ ٤٠٠
وحدات سكنية	١	١
فندق	٤٩ ١٣٩ ٠٢٤	٤٩ ١٣٩ ٠٢٤
	٦٢ ٨٩٠ ٤٢٥	**٦٢ ٨٨٠ ٤٢٥**

أ/٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان:

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقًا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

(بالجنيه المصري)

	جمهورية مصر العربية			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك	٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤	--	--	٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤
قروض وتسهيلات للعملاء				
قروض لأفراد				
- حسابات جارية مدينة	١٧٠ ٦٨٣ ٩٣٤	٢٧٣ ٠٨٤ ٦٣٨	٧٥ ٧٠٠ ٧١٣	**٥١٩ ٤٦٩ ٢٨٥**
- بطاقات ائتمان	١٧٨ ١٠٢ ٩٩١	٨٤ ٠٤١ ٧٩٦	١٥ ٩٨٩ ٣٩٠	**٢٧٨ ١٣٤ ١٧٧**
- قروض شخصية	٦ ٤٧٧ ٤١٤ ٠٥٠	٤ ٥٤٨ ٦٥٤ ٤٠٩	٢ ١٤٩ ١٧٨ ٠٥٦	**١٣ ١٧٥ ٢٤٦ ٥١٥**
- قروض عقارية	٧ ٨٥٩ ٢٧٣ ٦٧٨	٤ ١٣٧ ٧٠٦ ٨٥٧	١ ٦٤١ ٨٩١ ٤٥٨	**١٣ ٦٣٨ ٨٧١ ٩٩٣**
قروض لمؤسسات:				
- حسابات جارية مدينة	٥ ٧٦٩ ٩٠٨ ٩٩٦	٢ ٥٤١ ٣٧٤ ٢٠٠	٣٩١ ٠٤١ ٥٢٨	**٨ ٧٠٢ ٣٢٤ ٧٢٤**
- قروض مباشرة	١٣ ٨٢٦ ٢٣٨ ٣٦٢	١ ٣٢٨ ٩٨٤ ٠٧٨	٥٩ ٥٩٧ ٢٠٥	**١٥ ٢١٤ ٨١٩ ٦٤٥**
قروض وتسهيلات مشتركة	٤ ١٠٨ ٢٦٣ ٧٦٤		١٦٤ ٥٧٨ ٦٩٢	**٤ ٢٧٢ ٨٤٢ ٤٥٦**
قروض مخصصة:				
- قروض أخرى	١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥		--	**١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥**
استثمارات مالية:				
- أدوات دين	١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧	--	--	**١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧**
أصول أخرى	**٣ ٣٣٣ ٤٩٨ ٩٨٩**	**١٤٣ ٤٤٤ ٩٠١**	**٧٢ ٥٤١ ٣٣٦**	**٣ ٥٤٩ ٤٨٥ ٢٢٦**
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٠٩ ٢٥٥ ٢٥٤ ٨٣٠**	**١٣ ٠٥٧ ٢٩٠ ٨٧٩**	**٤ ٥٧٠ ٥١٨ ٣٧٨**	**١٢٦ ٨٨٣ ٠٦٤ ٠٨٧**
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٤٨ ٢٠٦ ٧٤٢ ٤٤٩**	**١٢ ٣٤٥ ٧٤٨ ٧٩٤**	**٤ ٣٥٨ ٦٠٧ ٦٠٢**	**٦٤ ٩١١ ٠٩٨ ٨٤٥**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

جنيه مصري

	مؤسسات مالية	زراعة	مؤسسات صناعية	تجارة	خدمات	نشاط عقاري	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك	٥ ١٠٠ ١٢٧ ٧٢٨	--	--	--	--	--	٤٤ ٠٤٥ ٦٧٨ ٨٦٦	--	--	**٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤**
قروض وتسهيلات للعملاء										
قروض لأفراد										
-حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	--	--	٥١٩ ٤٦٩ ٢٨٥	**٥١٩ ٤٦٩ ٢٨٥**
-بطاقات ائتمان	--	--	--	--	--	--	--	--	٢٧٨ ١٣٤ ١٧٧	**٢٧٨ ١٣٤ ١٧٧**
-قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	--	--	١٣ ١٧٥ ٢٤٦ ٥١٥	**١٣ ١٧٥ ٢٤٦ ٥١٥**
-قروض عقارية	--	--	--	--	--	--	--	--	١٣ ٦٣٨ ٨٧١ ٩٩٣	**١٣ ٦٣٨ ٨٧١ ٩٩٣**
قروض لمؤسسات:										
-حسابات جارية مدينة	٥٠٣ ٢٨٣ ٤٠٣	٧٤٨ ٧٢٤ ٣٢	٥٩٦ ١٢٣ ٥٣٠ ٣	١٩٧ ٧٥٤ ٥٢٠ ١	٣٩٥ ٠٤٢ ٠١٧ ١	٨٧٩ ٤٣٢ ٢٥٨ ٢	--	٤٠٦ ٩٦٣ ٢	--	**٧٢٤ ٣٢٤ ٧٠٢ ٨**
-قروض مباشرة	٤٩٦ ٤٠٣ ٣٢٦ ٥	٣٢٨ ١٧٩ ٦	٠٧٨ ٨٥٨ ٣٦٥ ٢	٨٩٨ ٠٦٧ ٦٠٩ ١	٧٨٣ ٢٦١ ٤٥٠ ٢	٨٥٤ ٧١٧ ٤٤٤ ٣	--	٢٠٨ ٣٣١ ١٢	--	**٦٤٥ ٨١٩ ٢١٤ ١٥**
قروض وتسهيلات مشتركة	--	--	٠٨٥ ٨١٤ ١٥٩ ١	٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥	١٣٧ ١٣٢ ٧٥٧	٢٣٤ ٨٩٦ ٨٥٥ ١	--	--	--	**٤٥٦ ٨٤٢ ٧٧٢ ٤**
قروض مخصصة:										
قروض مباشرة	--	--	--	--	--	--	١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥	--	--	**١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥**
استثمارات مالية										
-أدوات دين	--	--	--	--		--	١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧	--	--	**١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧**
أصول أخرى	٨٦٣ ٦١٢ ٥٣٨	--	--	--	٩٢٥ ٠٧٢ ١٩٦١	١٨٥ ٣٥٤ ٤١	٣٣٠ ٨٤٦ ٢٦٨	١٣٩ ٢٤٦ ١٣	٧٨٤ ٣٥٢ ٧٢٦	**٢٢٦ ٤٨٥ ٥٤٩ ٣**
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٩٠ ٤٢٧ ٣٠٥ ١١	٧٥٦ ٩٠٤ ٠٧٦ ٣٨	٧٥٩ ٧٩٥ ٠٥٥ ٧	٠٩٥ ٨٢٢ ٠٩٥ ٣	٢٤٠ ٥٠٩ ١٨٥ ٦	١٥٢ ٤٠١ ٦٠٠ ٧	٦٦٨ ٧٠٠ ٥٨٨ ٦٢	٧٥٣ ٥٤٠ ٧٥٣ ٢٨	٧٥٤ ٣٣٨ ٠٧٤ ٢٨	**٨٧ ٠٦٤ ٨٨٣ ١٢٦**
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٠٣٤ ٩٣٤ ٠٤٥ ٨	٤٩٨ ١٧١ ٣٣	٤٩٨ ٦٦٩ ٦٨٨ ٣	٦٢٧ ٩٨٧ ٠٨٢ ٣	٨٢٤ ٠٦٧ ٧٥٨ ٣	١١٠ ٤٧٤ ٥٥٨ ٦	٦٦٤ ٤٩٣ ٠٤٤ ١٤	٨٢٧ ٤٩٨ ٨٢٧ ٥٦	٧٦٣ ٨٠١ ٦٤٢ ٢٥	**٨٤٥ ٠٩٨ ٩١١ ٦٤**

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

القيمة المعرضة للخطر

يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة ويتم مراقبتها يوميًا.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨٪) وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، ويفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناءً على بيانات عن السنتين السابقتين لحين تكوين بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

اختبارات الضغوط

تعطي اختبارات الضغوط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيًا. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها:

تركز خطر العملة على الأدوات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى
الأصول المالية				
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٢ ٦٨٧ ٥٢٧	٨٠٣ ٤٨٤	٧٨ ٤٣٥	١ ٥٦٤ ٩٣٢
أرصدة لدى البنوك	٧٦ ١١١ ٧٤٩	٢ ٠٢٦ ٥٨٧	٢١٥ ٤١١	٥ ١١٩ ٩٣٣
قروض وتسهيلات للعملاء	١٦ ٧٣٤ ٦٩١	٨١ ٧٦٠	١ ٦١٣	٥ ٨١٣
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٩ ٩٥٢ ٧٧٨	٢ ٠١١ ٨٨٨	--	--
أصول مالية أخرى	٣٠٠ ٨٤٩	٤٤٥ ٠٠٥	٢٠٤	٤ ١٩٦
إجمالي الأصول المالية	**١٣٥ ٧٨٧ ٥٩٤**	**٥ ٣٦٨ ٧٢٤**	**٢٩٥ ٦٦٣**	**٦ ٦٩٤ ٨٧٤**
الالتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--
ودائع للعملاء	٨٦ ٥٥٥ ٨٣٩	٥ ١٩٧ ٩٩٦	٢٩٥ ٠٧٠	٤ ٠٧٤ ١٤٩
التزامات مالية أخرى	٨ ٥٦٩ ٠٧٣	١٤٦ ٤٣٢	١٥٧	١ ٦٥٨ ٩٦٦
إجمالي الالتزامات المالية	**١٣٥ ١٢٤ ٩١٢**	**٥ ٣٤٤ ٤٢٨**	**٢٩٥ ٢٢٧**	**٥ ٧٣٣ ١١٥**
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٦٦٢ ٦٨٢**	**٢٤ ٢٩٦**	**٤٣٦**	**٩٦١ ٧٥٩**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
إجمالي الأصول المالية	١٧٣ ٣٧٣ ٦١٩	٥ ٩٤٤ ٣٩٣	٢٣٤ ٤٠٧	٤ ٩٩٤ ٢١٤
إجمالي الالتزامات المالية	١٧٦ ١١٠ ١٨٩	٥ ٧٢١ ٥٢٢	٢٢٦ ٦٩٧	٥ ١٥٩ ٩٦٢
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**(٢ ٧٣٦ ٥٧٠)**	**٢٢٢ ٨٧١**	**٧ ٧١٠**	**(١٦٥ ٧٤٨)**

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة وخطر القيمة العادلة لسعر العائد، وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يوميًا بواسطة إدارة الاستثمار بقطاع الخزانة بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	١٨ ٦٤٢ ٠٧٥	١٨ ٦٤٢ ٠٧٥
أرصدة لدى البنوك	٤٨ ٩٨٠ ٢٤٦	--	--	--	١٦٥ ٥٦١	٤٩ ١٤٥ ٨٠٧
قروض وتسهيلات للعملاء	٣ ٢٣٢ ٩٨٧	٢ ٤٤٩ ٦١٥	١٤ ٠٨٤ ٦٧٩	٣٦ ٢٠٥ ٣٢١	--	٥٥ ٩٧٢ ٦٠٢
استثمارات مالية						
بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٧ ٧٤٩ ٩٠١	١٦ ٩٩١ ٨٠٣	١٢ ٩٥٠ ٢٢٦	١٩١ ٧٧٢	--	٥٧ ٨٨٣ ٧٠٢
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٦٨ ٦٣٨	--	--	١٨ ٧٣٨	--	١٨٧ ٣٧٦
أصول مالية أخرى	--	--	--	٣ ٧١٦ ٦٢٢	٢٥ ٢٤١ ٥٣٦	٢٨ ٩٥٨ ١٥٨
إجمالي الأصول المالية	**٨٠ ١٣١ ٧٧٢**	**١٩ ٤٤١ ٤١٨**	**٢٧ ٠٣٤ ٩٠٥**	**٤٠ ١٣٢ ٤٥٣**	**٤٤ ٠٤٩ ١٧٢**	**٢١٠ ٧٨٩ ٧٢٠**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٢ ٠٣٣ ٥٥٢	--	--	--	٤٩١	٢ ٠٣٤ ٠٤٣
ودائع للعملاء	١٧ ٦٤٧ ٣٥٥	٥ ٩٩٦ ٥٧٦	٧ ٤٩١ ٦٥٨	٤٣ ٥٥١ ٦٦٨	٧٠ ٢٧٢ ٠٤٣	١٤٤ ٩٥٩ ٣٠٠
قروض أخرى	--	١٢ ١٧٠	٧٠ ٥١٦	١٥٤ ٠٠٥	--	٢٣٦ ٦٩١
التزامات مالية أخرى	--	--	--	١٧ ٨٢٢ ٨٨٣	٤٥ ٧٣٦ ٨٠٣	٦٣ ٥٥٩ ٦٨٦
إجمالي الالتزامات المالية	**١٩ ٦٨٠ ٩٠٧**	**٦ ٠٠٨ ٧٤٦**	**٧ ٥٦٢ ١٧٤**	**٦١ ٥٢٨ ٥٥٦**	**١١٦ ٠٠٩ ٣٣٧**	**٢١٠ ٧٨٩ ٧٢٠**
فجوة إعادة تسعير العائد	**٦٠ ٤٥٠ ٨٦٥**	**١٣ ٤٣٢ ٦٧٢**	**١٩ ٤٧٢ ٧٣١**	**(٢١ ٣٩٦ ١٠٣)**	**(٧١ ٩٦٠ ١٦٥)**	**--**

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

-إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم لجنة الأصول والالتزامات أيضًا بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

-منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزانة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. إضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

-أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها. ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناءً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

-قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

-قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

-استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة بناءً على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

-المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتـم تحديـد القيمـة العادلـة للودائـع التـي تحمـل عائـد ثابـت والقـروض الأخـرى غيـر المتداولـة فـي سـوق نشـطة بنـاءً علـى التدفقـات النقديـة المخصومـة باسـتخدام سـعر العائـد علـى الديـون الجديـدة ذات تاريـخ اسـتحقاق مشـابه.

هـ- إدارة رأس المال

تتمثـل أهـداف البنـك عنـد إدارة رأس المـال، الـذي يشـمل عناصـر أخـرى إضافـة إلـى حقـوق الملكيـة الظاهـرة بقائمـة المركـز المالـي، فيمـا يلـي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

- حمايـة قـدرة البنـك علـى الاسـتمرارية وتمكينـه مـن الاسـتمرار فـي توليـد عائـد للمسـاهمين والأطـراف الأخـرى التـي تتعامـل مـع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتـم مراجعـة كفايـة رأس المـال واسـتخدامات رأس المـال وفقًـا لمتطلبـات البنـك المركـزي المصـري يوميًـا بواسـطة إدارة البنـك، مـن خـلال نمـاذج تعتمـد علـى إرشـادات لجنـة بـازل للرقابـة المصرفيـة ويتـم تقديـم البيانـات المطلوبـة وإيداعهـا لـدى البنـك المركـزي المصـري علـى أسـاس ربـع سـنوي، ويطلـب البنـك المركـزي المصـري أن يقـوم البنـك بمـا يلـى:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه حدًا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

- الاحتفـاظ بنسـبة بيـن عناصـر رأس المـال وبيـن عناصـر الأصـول والالتزامـات العرضيـة المرجحـة بـأوزان المخاطـر تعـادل أو تزيـد عـن ١٠٪ .

- تخضع فروع البنك لقواعد الإشراف المُنظمة للأعمال المصرفية في مصر.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشـريحة الأولـى: وهـي رأس المـال الأساسـي، ويتكـون مـن رأس المـال المدفـوع (بعـد خصـم القيمـة الدفتريـة لسـاهم الخزينـة)، والأربـاح المحتجـزة والاحتياطيـات الناتجـة عـن توزيـع الأربـاح فيمـا عـدا احتياطـي المخاطـر البنكيـة العـام، ويخصـم منـه أيـة شـهرة سـبق الاعتـراف بهـا وأيـة خسـائر مرحلـة إضافـة إلـى رصيـد بنـود الدخـل الشـامل المتراكـم بالمركـز المالـي.

الشـريحة الثانيـة: وهـي رأس المـال المسـاند، ويتكـون ممـا يعـادل مخصـص المخاطـر العـام وفقًـا لأسـس الجـدارة الائتمانيـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي المصـري بمـا لا يزيـد عـن ١,٢٥٪ مـن إجمالـي الأصـول والالتزامـات العرضيـة المرجحـة بـأوزان المخاطـر، والقـروض / الودائـع المسـاندة التـي تزيـد آجالهـا عـن خمـس سـنوات (مـع اسـتهلاك ٢٠٪ مـن قيمتهـا فـي كل سـنة مـن السـنوات الخمـس الأخيـرة مـن أجلهـا) و٤٥٪ مـن الزيـادة بيـن القيمـة العادلـة والقيمـة الدفتريـة للاسـتثمارات الماليـة فـي شـركات تابعـة وشـقيقة و٤٥٪ مـن الاحتياطـي الخـاص.

وعنـد حسـاب إجمالـي بسـط معيـار كفايـة رأس المـال، يراعـى ألا يزيـد رأس المـال المسـاند عـن رأس المـال الأساسـي وألا تزيـد القـروض (الودائـع) المسـاندة عـن نصـف رأس المـال الأساسـي.

ويتـم ترجيـح الأصـول بـأوزان مخاطـر تتـراوح مـن صفـر إلـى ١٠٠٪ مبوبـة بحسـب طبيعـة الطـرف المديـن بـكل أصـل بمـا يعكـس مخاطـر الائتمـان المرتبطـة بـه، ومـع أخـذ الضمانـات النقديـة فـي الاعتبـار. ويتـم اسـتخدام ذات المعالجـة للمبالـغ خـارج المركـز المالـي بعـد إجـراء التعديـلات لتعكـس الطبيعـة العرضيـة والخسـائر المحتملـة لتلـك المبالـغ. وقـد التـزم البنـك بكافـة متطلبـات رأس المـال المحليـة.

ويلخـص الجـدول التالـي مكونـات رأس المـال الأساسـي والمسـاند ونسـب معيـار كفايـة رأس المـال فـي نهايـة السـنة وسـنة المقارنـة.

معيار كفاية رأس المال وفقًا لمتطلبات بازل ٢*

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
ساهم رأس المال	٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الاحتياطيات	٧ ٩٢٥ ٣٥٦ ٧٣٤	٤ ٣٠٣ ٧٦٠ ٣٥٨
الأرباح المحتجزة	١٣٣ ١٥٦ ٦٢٣	٩٤ ٨٤٠ ٠٦٦
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستثمر	(٩٦٢ ٦٧١ ١٨٨)	(٦٣٥ ٤٢٨ ١٣٥)
الدخل الشامل الآخر	(٥٦ ٣٠٩ ٢٤٦)	(٣٠٨ ٠٨٩ ٢٦٠)
إجمالي رأس المال الأساسي	١٢ ٣٥٢ ٥٣٢ ٩٢٣	٨ ٧٦٨ ٠٨٣ ٠٢٩
صافي أرباح الفترة / العام	٨ ٢٧٠ ٨١١ ٣٩٦	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
إجمالي رأس المال الأساسي والأرباح المرحلية	٢٠ ٦٢٣ ٣٤٤ ٣١٩	١٤ ٧٩٨ ٩٨٣ ٧٠٠
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥٪ من الاحتياطي الخاص	٤ ٢٠٥ ٢٣٥	٤ ٢٠٥ ٢٣٥
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية	٦٦٠ ١١٥ ٧٠٢	٥٩٣ ٤٨٤ ١١٢
إجمالي رأس المال المساند	٦٦٤ ٣٢٠ ٩٣٧	٥٩٧ ٦٨٩ ٣٤٧
إجمالي رأس المال	٢١ ٢٨٧ ٦٦٥ ٢٥٦	١٥ ٣٩٦ ٦٧٣ ٠٤٧
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:		
إجمالي خطر الائتمان	٥٢ ٨٠٩ ٢٥٦ ١٩١	٤٧ ٤٧٨ ٧٢٨ ٩٧١
إجمالي خطر السوق	٢٥٠ ٠٨٠ ٠٠٠	١٨٩ ٩٧٩ ٥٠٠
إجمالي خطر التشغيل	٦ ٠٤٧ ٧١٥ ٨٠٦	٤ ٧٣٠ ٩٧٥ ٠٦٦
إجمالي	٥٩ ١٠٧ ٠٥١ ٩٩٧	٥٢ ٣٩٩ ٦٨٣ ٥٣٧
***معيار كفاية رأس المال (٪)**	٣٦,٠٢	٢٩,٣٨

* بناءً على أرصدة القوائم المجمعة وفقًا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

نسبة الرافعة المالية

نسبة الرافعة المالية	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٢٠ ٦٢٣ ٣٤٤ ٣١٩	١٤ ٧٩٨ ٩٨٣ ٧٠٠
إجمالي التعرضات داخل المركز المالي وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١٦٦ ٤٦٩ ١٠٧ ٠٠٠	١٣١ ٤٥٩ ٤٠٢ ٠٠٠
إجمالي التعرضات خارج المركز المالي	٣ ١٨٦ ٤٦٧ ٠٠٠	٢ ٦١١ ٤٧٥ ٠٠٠
إجمالي التعرضات داخل وخارج المركز المالي	١٦٩ ٦٥٥ ٥٧٤ ٠٠٠	١٣٤ ٠٧٠ ٨٧٧ ٠٠٠
نسبة الرافعة المالية (٪)	١٢,١٦	١١,٠٤

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناءً على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناءً على الخبرة.

ب- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا.

ج- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق.

د- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقًا لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي:

أ)التحليل القطاعي للأنشطة:

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقًا للأعمال المصرفية الواردة فيما يلى:

المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال.

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقًا لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك.

الإيرادات والمصروفات وفقًا للنشاط القطاعي

(جنيه مصري)

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مؤسسات	استثمار	أفراد	أنشطة أخرى	إجمالي
إيرادات النشاط القطاعي	٨ ٢٦٠ ٠٢١ ٢١٣	٥ ٨٧٢ ١٤٧ ١٥١	٨ ٤١٩ ٠٥٧ ٣٦٧	٨ ٣٠٧ ٠١٤ ٥٨٩	٣٠ ٨٥٨ ٢٤٠ ٣٢٠
مصروفات النشاط القطاعي	٥ ٣٣٣ ٥٦٧ ٩٦٠	١ ٦٩٧ ٧٧٩ ٧٦٦	٥ ٤١٨ ٩٩٥ ٣٧٦	١ ٥٨١ ٣١٧ ٤٩٤	١٤ ٠٣١ ٦٦٠ ٥٩٦
نتيجة أعمال القطاع	٢ ٩٢٦ ٤٥٣ ٢٥٣	٤ ١٧٤ ٣٦٧ ٣٨٥	٣ ٠٠٠ ٠٦١ ٩٩١	٦ ٧٢٥ ٦٩٧ ٠٩٥	١٦ ٨٢٦ ٥٧٩ ٧٢٤
مصروفات غير مصنفة	--	--	--	--	(١ ٨١٦ ٢٧٣ ٠٥٣)
ربح العام قبل الضرائب	--	--	--	--	١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٦٧١
الضريبة	--	--	--	--	(٣ ٩٧٠ ٥١٢ ٤٦٩)
ربح العام	--	--	--	--	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢

(جنيه مصري)

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مؤسسات	استثمار	أفراد	أنشطة أخرى	إجمالي
إيرادات النشاط القطاعي	٦ ٧٥٥ ٩٥٠ ٧٨٦	٣ ١٠٩ ٣٤٧ ٢٨٢	٥ ٠٩٣ ٣٨٠ ٥١١	٣ ٩٨٢ ٢٣٨ ٩١٩	١٨ ٩٤٠ ٩١٧ ٤٩٨
مصروفات النشاط القطاعي	٤ ١٤٤ ٥٢٥ ٢٣٧	٩٦٦ ٤٥٦ ٤٢١	٢ ٦٦٣ ١٢٥ ٣١٠	١ ٧٦٢ ٩١٣ ١٠٤	٩ ٥٣٧ ٠٢٠ ٠٧٢
نتيجة أعمال القطاع	٢ ٦١١ ٤٢٥ ٥٤٩	٢ ١٤٢ ٨٩٠ ٨٦١	٢ ٤٣٠ ٢٥٥ ٢٠١	٢ ٢١٩ ٣٢٥ ٨١٥	٩ ٤٠٣ ٨٩٧ ٤٢٦
مصروفات غير مصنفة	--	--	--	--	(١ ١٨٧ ٩١٢ ٠٩٠)
ربح العام قبل الضرائب	--	--	--	--	٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦
الضريبة	--	--	--	--	(٢ ١٨٥ ٠٨٤ ٦٦٥)
ربح العام	--	--	--	--	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١

ب - تحليل القطاعات الجغرافية

(جنيه مصري)

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
الإيرادات والمصروفات وفقًا للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٢٦ ١١٩ ٤١٥ ٥٥٧	٣ ١٤٥ ٢٦٨ ١٦١	١ ٥٩٣ ٥٥٦ ٦٠٢	٣٠ ٨٥٨ ٢٤٠ ٣٢٠
مصروفات القطاعات الجغرافية	١٣ ٠٠٤ ٤١٤ ٩٩٣	٢ ١٠٤ ٢٢٩ ٧٦٨	٧٣٩ ٢٨٨ ٨٨٨	١٥ ٨٤٧ ٩٣٣ ٦٤٩
نتيجة أعمال القطاع	١٣ ١١٥ ٠٠٠ ٥٦٤	١ ٠٤١ ٠٣٨ ٣٩٣	٨٥٤ ٢٦٧ ٧١٤	١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٧٢١
ربح العام قبل الضرائب				١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٧٢١
الضريبة				(٣ ٩٧٠ ٥١٢ ٤٦٩)
ربح العام				١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢
الأصول والالتزامات وفقًا للقطاعات الجغرافية				
أصول القطاعات الجغرافية	١٤٤ ٦٧٩ ٩٣٨ ١٢٩	٢٤ ٨٢٢ ٠٠٤ ٠٣٧	٨ ٢٨١ ٦٢٠ ٥٦٤	١٧٧ ٧٨٣ ٥٦٢ ٧٣٠
أصول غير مصنفة				١ ٦٧٢ ٣٢٦ ٤٦٩
إجمالي الأصول	١٤٤ ٦٧٩ ٩٣٨ ١٢٩	٢٤ ٨٢٢ ٠٠٤ ٠٣٧	٨ ٢٨١ ٦٢٠ ٥٦٤	١٧٩ ٤٥٥ ٨٨٩ ١٩٩
التزامات القطاعات الجغرافية	١٢٢ ٦٠٢ ٦٣٥ ٧٠٥	٢٤ ٥٨٠ ٩٦٥ ٦٤٧	٨ ٠٢٧ ٣٥٢ ٨٤٥	١٥٥ ٢١٠ ٩٥٤ ١٩٧
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات	(٣٠٤ ٤٧٠ ٩١٨)	(٢٥ ٨٩٥ ٠٣٢)	(٩ ٩٦٥ ١٧٤)	(٣٤٠ ٣٣١ ١٢٤)
عبء اضمحلال	--	--	--	**(١ ٤٧٥ ٩٤١ ٩٢٩)**

(جنيه مصري)

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
الإيرادات والمصروفات وفقًا للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٦ ١٦٨ ٨٢٣ ٣٠٤	١ ٩٧٢ ٣٨٢ ٢٠١	٧٩٩ ٧١١ ٩٩٣	١٨ ٩٤٠ ٩١٧ ٤٩٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	٨ ٧٧٠ ١٥١ ٥٥٤	١ ٥١٠ ٠٩٩ ١٧٠	٤٤٤ ٦٨١ ٤٣٨	١٠ ٧٢٤ ٩٣٢ ١٦٢
نتيجة أعمال القطاع	٧ ٣٩٨ ٦٧١ ٧٥٠	٤٦٢ ٢٨٣ ٠٣١	٣٥٥ ٠٣٠ ٥٥٥	٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦
ربح العام قبل الضرائب	--	--	--	٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦
الضريبة	--	--	--	(٢ ١٨٥ ٠٨٤ ٦٦٥)
ربح العام	--	--	--	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
الأصول والالتزامات وفقًا للقطاعات الجغرافية				
أصول القطاعات الجغرافية	٩٩ ٢٣١ ٣٧٥ ٨١٥	١٨ ٣٤٤ ٦٤٢ ٥٦٦	٦ ٣٢٩ ٧٢٦ ٧٧٠	١٢٣ ٩٠٥ ٧٤٥ ١٥١
أصول غير مصنفة	--	--	--	١ ١٩٦ ١٢١ ٤٨٧
إجمالي الأصول	٩٩ ٢٣١ ٣٧٥ ٨١٥	١٨ ٣٤٤ ٦٤٢ ٥٦٦	٦ ٣٢٩ ٧٢٦ ٧٧٠	١٢٥ ١٠١ ٨٦٦ ٦٣٨
التزامات القطاعات الجغرافية	٨٥ ٥٣٧ ٨٧٥ ٠١٩	١٨ ١٨٢ ٣٥٩ ٥٤٥	٦ ٠٢٤ ٦٩٦ ٢٢١	١٠٩ ٧٤٤ ٩٣٠ ٧٨٥
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات	(١٩٩ ٠٨٩ ٠١١)	(٢٣ ٨٥٦ ٧٤٠)	(١١ ٧٩٧ ٨٧٣)	(٢٣٤ ٧٤٣ ٦٢٤)
عبء اضمحلال	--	--	--	**(٩٥٣ ١٦٨ ٤٦٦)**

ج) النشاط المصرفي والنشاط الإسكاني:

يتركز نشاط البنك الأساسي في الأنشطة المصرفية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي، والمتمثلة في قبول الودائع من العملاء ومصادر الأموال الأخرى من الجهاز المصرفي والبنك المركزي المصري، واستخدام هذه الأموال في أنشطة الإقراض للغير من الشركات ومنتجات التجزئة المصرفية بأنواعها المختلفة، وأنشطة الاستثمار قصير وطويل الأجل من خلال أسواق المال وغيرها من الاستثمارات المالية، وتقديم الخدمات المصرفية بكافة أنواعها، باعتبار البنك من البنوك الرائدة في العمل المصرفي، مع الالتزام الكامل وبشكل دائم مع قانون البنوك رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وتعليمات البنك المركزي المصري بشأن القواعد الخاصة بالجهاز المصرفي، شأنه في ذلك البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، ولتعظيم العائد على حقوق المساهمين، واستكمالًا لنظرة البنك في تكامل الخدمة المصرفية، فقد يرى البنك في بعض الأحوال استثمار جزءًا من حقوق المساهمين والأوعية الادخارية طويلة الأجل في بعض أدوات حقوق الملكية لدى بعض الشركات التي تعمل في نشاط التنمية العقارية، أو الدخول في بعض المشروعات الإسكانية لخدمة وتكامل أعماله المصرفية، وبهدف تعظيم العائد على الأصول وحقوق المساهمين مع التأكيد على إستراتيجية البنك بشأن الاستمرار كمؤسسة مصرفية تمثل الأنشطة الإسكانية جزءًا غير جوهري يساعد في الأساس فقط في تنمية وتعزيز تواجد البنك من ضمن البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية والبنكية، والتي من أهمها أن يكون الذراع الأساسية لأحد عملائه الذي يهدف من ضمن أغراضه إلى التنمية الإسكانية، في إطار خطة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شأنه في ذلك شأن باقي عملاء البنك من المؤسسات والشركات، والتي يهدف البنك إلى الحفاظ على استمرار علاقات مصرفية متميزة معهم في إطار عمله المصرفي.

وفيما يلى بيان بتوزيع الإيرادات والمصروفات والأرباح على كلًا من النشاط المصرفي والنشاط العقاري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١/٣١			من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١		
	النشاط الإسكاني	النشاط المصرفي	الإجمالي	النشاط الإسكاني	النشاط المصرفي	الإجمالي
عائد القروض والإيرادات المشابهة	--	٢٩ ٠٣٩ ١٧٥	٢٩ ٠٣٩ ١٧٥	--	١٧ ٠٤٣ ١٤٧	١٧ ٠٤٣ ١٤٧
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	--	(١٠ ١١٧ ١٨٤)	(١٠ ١١٧ ١٨٤)	--	(٦ ٥٩٠ ٤٤٩)	(٦ ٥٩٠ ٤٤٩)
صافي الدخل من العائد	--	١٨ ٩٢١ ٩٩١	١٨ ٩٢١ ٩٩١	--	١٠ ٤٥٢ ٦٩٨	١٠ ٤٥٢ ٦٩٨
إيرادات الأتعاب والعمولات	١٨٢ ٣٢١	٩٣٤ ٤٤٤	١ ١١٦ ٧٦٥	١٧٥ ٨٣٧	٥٩٤ ١٥٩	٧٦٩ ٩٩٦
مصروفات الأتعاب والعمولات	--	(١٦٢ ٧٩١)	(١٦٢ ٧٩١)	--	(٦٥ ٥٣١)	(٦٥ ٥٣١)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	١٨٢ ٣٢١	٧٧١ ٦٥٣	٩٥٣ ٩٧٤	١٧٥ ٨٣٧	٥٢٨ ٦٢٨	٧٠٤ ٤٦٥
توزيعات الأرباح	--	٢٣١ ٣٨٧	٢٣١ ٣٨٧	--	٢٤٤ ٤٧٣	٢٤٤ ٤٧٣
صافي دخل المتاجرة	--	٩٨ ٦٩١	٩٨ ٦٩١	--	١٠٨ ٦٤٣	١٠٨ ٦٤٣
أرباح مشروعات البنك الإسكانية	٣٣٩ ٢٩٤	--	٣٣٩ ٢٩٤	٧٢٧ ٨٠٠	--	٧٢٧ ٨٠٠
خسائر الاستثمارات المالية	--	(٦)	(٦)	--	(١ ٢٠٠)	(١ ٢٠٠)
(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان	--	(١ ٤٧٥ ٩٤٢)	(١ ٤٧٥ ٩٤٢)	--	(٩٥٣ ١٦٨)	(٩٥٣ ١٦٨)
مصروفات إدارية	(٤٩٧ ٢٤٨)	(٣ ١٩٢ ٤٦٦)	(٣ ٦٨٩ ٧١٤)	(٤١٠ ٣٩٣)	(٢ ٤٠٠ ٧٣٥)	(٢ ٨١١ ١٢٨)
(عبء) رد مخصصات أخرى	--	(٣٦٨ ٥٢٦)	(٣٦٨ ٥٢٦)	--	(٢٧٥ ١٥٧)	(٢٧٥ ١٥٧)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	٦٢ ٥٥٠	(٦٣ ٣٩٢)	(٨٤٢)	٣٦ ٥٤٤	(١٧ ٩٨٥)	١٨ ٥٥٩
صافي الربح قبل ضرائب الدخل	٨٦ ٩١٧	١٤ ٩٢٣ ٣٩٠	١٥ ٠١٠ ٣٠٧	٥٢٩ ٧٨٨	٧ ٦٨٦ ١٩٧	٨ ٢١٥ ٩٨٥
مصروفات ضرائب الدخل	(١٩ ٥٥٦)	(٣ ٩٥٠ ٩٥٧)	(٣ ٩٧٠ ٥١٣)	(١١٩ ٢٠٢)	(٢ ٠٦٥ ٨٨٢)	(٢ ١٨٥ ٠٨٤)
صافي أرباح العام	**٦٧ ٣٦١**	**١٠ ٩٧٢ ٤٣٣**	**١١ ٠٣٩ ٧٩٤**	**٤١٠ ٥٨٦**	**٥ ٦٢٠ ٣١٥**	**٦ ٠٣٠ ٩٠١**

٦- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
قروض وتسهيلات للعملاء	١٨١ ٢٤١ ١١ ١٣٨	١١٨ ٧٠٠ ٦ ٥٣٩
استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)	٤٥٩ ٨٨١ ١١ ٩٣٥	٧٦٠ ٧١٣ ٥ ٩٩٦
ودائع وحسابات جارية	٢٢٨ ٠٥٢ ٥ ٩٦٥	١٧٧ ٧٣٣ ٤ ٥٠٦
الإجمالـــي	**٨٦٨ ١٧٤ ٢٩ ٠٣٩**	**٠٥٥ ١٤٧ ١٧ ٠٤٣**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:-		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(٣٢٣ ٨٩٥ ١٤٦)	(٤٩٦ ٤٠٤ ٦٠)
- للعملاء	(٨٣٨ ٥٦٢ ٨٠٧ ٩)	(٩٣٣ ٢٢٤ ٣٧١ ٦)
	(١٦١ ٤٥٨ ٩٥٤ ٩)	(٤٢٩ ٦٢٩ ٤٣١ ٦)
قروض مؤسسات مالية أخرى	(٨٢٩ ٧٢٥ ١٦٢)	(١٨٦ ٨١٩ ١٥٨)
الإجمالـــي	**(٩٩٠ ١٨٣ ١١٧ ١٠)**	**(٦١٥ ٤٤٨ ٥٩٠ ٦)**
الصـافـي	**٨٧٨ ٩٩٠ ٩٢١ ١٨**	**٤٤٠ ٦٩٨ ٤٥٢ ١٠**

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٩٩٣ ٩٠٣ ١٨٣	١٠١ ١٧٦ ١٣٧
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٩٩٦ ٦٥٥ ٢٢٢	٠٦٦ ٣٧١ ٢١٩
أتعاب أخرى	١٧٦ ٢٠٥ ٧١٠	٤٨٧ ٤٤٨ ٤١٣
	١٦٥ ٧٦٥ ١١٦ ١	٦٥٤ ٩٩٥ ٧٦٩
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(٠٩٤ ٧٩١ ١٦٢)	(٣٦٢ ٥٣١ ٦٥)
الصـافـــي	**٠٧١ ٩٧٤ ٩٥٣**	**٢٩٢ ٤٦٤ ٧٠٤**

٨- توزيعات الأرباح

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥٢٥ ٠٠٠	--
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨ ٣١٦ ٩٦٩	٥ ٦٦٠ ٩٤٠
شركات تابعة وشقيقة	٢٢٢ ٥٤٤ ٥٣٥	٢٣٨ ٨١٢ ٣٩٥
الإجمـالـي	**٢٣١ ٣٨٦ ٥٠٤**	**٢٤٤ ٤٧٣ ٣٣٥**

٩- صافي دخل المتاجرة

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٥١ ٧٣٣ ٠٧٣	١٦ ١٢٢ ٢٥٢
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٦ ٩٥٨ ٤٢٣	٩٢ ٥٢٠ ٩٥٦
الإجمـالـي	**٩٨ ٦٩١ ٤٩٦**	**١٠٨ ٦٤٣ ٢٠٨**

١٠- أرباح مشروعات البنك الإسكانية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
مبيعات وحدات إسكان	١٧٧ ٠٩٧ ٢٦٦	٨٠٤ ٦٠٠ ٠١٣
تكلفة الوحدات المباعة	(٥٠ ٤٤٤ ٤٨٥)	(١٨٨ ٤١٣ ٤٥٠)
مجمل ربح الوحدات	٢١٥ ٦٥٢ ٦٩٢	٦١٦ ١٨٦ ٥٦٣
إيرادات إسكان أخرى	١٢٣ ٦٤١ ١٩٨	١١١ ٦١٣ ٣١٢
الإجمالي	**٣٣٩ ٢٩٣ ٨٩٠**	**٧٢٧ ٧٩٩ ٨٧٥**

١١- مصروفات إدارية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	١ ٢١٥ ٥٣٩ ٦٥٩	١ ٠٢٣ ٩٤٢ ٨٥١
تأمينات اجتماعية	٧٧ ٥٨٨ ٦١٨	٦٥ ١٧٨ ١٢٧
تكلفة مزايا التقاعد	١٧ ٦٩٦ ٦٠٦	١٧ ٦٨٩ ٠١٣
مستلزمات التشغيل	١ ٧٦٥ ١٩٥ ٧٣٧	١ ٢٥٨ ٧٦٨ ٧٣٧
مصروفات جارية	٥٥٩ ٣٧٠ ٥٢٠	٤٠٤ ٧٣٠ ٨٧١
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	٨ ١٠٧ ٧٥٦	٤ ٩٦١ ٥٧٧
تبرعات	٤٦ ٢١٥ ٥٧٨	٣٥ ٨٥٦ ٧١٣
الإجمالي	**٣ ٦٨٩ ٧١٤ ٤٧٤**	**٢ ٨١١ ١٢٧ ٨٨٩**

١٢- (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٤١ ٣٩٦ ٧٦٥)	(١٩ ٩٤٢ ٥٤٨)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٨٤٢ ٢٩١	١٠٥ ٢١١
عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات	(٢٨ ٩٥٩ ٩٥٥)	(٧ ٢٩٠ ٦٧٥)
إيجارات محصلة	٦٢ ٥٤٩ ٦١٨	٣٦ ٥٤٣ ٧٩٣
أخرى	٦ ١٢٢ ٦٠٢	٩ ١٤٣ ٥٧١
الإجمالي	**(٨٤٢ ٢٠٩)**	**١٨ ٥٥٩ ٣٥٢**

١٣- (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
قروض وتسهيلات للعملاء	(١ ٤٤١ ١٧٣ ٥٦٤)	(٩٤١ ٧٤٩ ٥٦٦)
أرصدة لدى البنوك	(٤٥٥ ٩٥٨)	(٤ ٢٤٤ ١٩٩)
أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	(٩ ٠٦٦ ٧٩٣)	(٤١١ ٨٦٧)
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٥ ٢٤٥ ٦١٤)	(٦ ٧٦٢ ٨٣٤)
الإجمالي	**(١ ٤٧٥ ٩٤١ ٩٢٩)**	**(٩٥٣ ١٦٨ ٤٦٦)**

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
الضرائب الحالية	(٣ ٩٨٥ ٥٤٠ ٧٤٢)	(٢ ٢٣٤ ٨٣١ ٩٥٤)
الضرائب المؤجلة	١٥ ٠٢٨ ٢٧٣	٤٩ ٧٤٧ ٢٨٩
الإجمالي	**(٣ ٩٧٠ ٥١٢ ٤٦٩)**	**(٢ ١٨٥ ٠٨٤ ٦٦٥)**

تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
الربح المحاسبي بعد التسوية	١٥ ٠١٠ ٣٠٦ ٦٧١	٨ ٢١٥ ٩٨٥ ٣٣٦
سعر الضريبة	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح الأساسي	**٣ ٣٧٧ ٣١٩ ٠٠١**	**١ ٨٤٨ ٥٩٦ ٧٠١**
يضاف		
مصروفات غير قابلة للخصم	٨٧٠ ٠٥٨ ٣٧٦	٥٥٦ ٨٩٥ ٢٨٤
تأثير المخصصات	١٣٨ ٢٠١ ٩٤٢	١١٢ ٢٧٠ ٧٣٠
تأثير الإهلاكات	(٤١ ٤٤١ ٧٩٠)	(٦ ٠٣٨ ٣٩٤)
ضريبة قطعية	٢٣ ١٦٤ ٩٠٠	٢٤ ٤٤٧ ٣٣٤
ضريبة وعاء مستقل أذون وسندات الخزانة	١ ٨٦٤ ٧١١ ٤٥٤	١ ٠٦٢ ٦٨١ ٤٨٥
(يخصم)		
إعفاءات ضريبية	(٢ ٢٤٦ ٤٧٣ ١٤١)	(١ ٣٣١ ٥٢٧ ٤٨٩)
سداد الرصيد الدائن لضريبة الدخل	--	(٣٢ ٤٩٣ ٦٩٧)
مصروفات ضريبة الدخل	**٣ ٩٨٥ ٥٤٠ ٧٤٢**	**٢ ٢٣٤ ٨٣١ ٩٥٤**
سعر ضريبة الدخل	**٢٦,٦٪**	**٢٧,٢٪**

١٥- نصيب السهم في صافي أرباح العام

يُحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للساهم العادية المُصدرة خلال العام.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
صافي أرباح العام	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠)
حصة العاملين في الأرباح*	(١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)
المتاح للمساهمين من صافي أرباح العام	٩ ٧٧٩ ٧٩٤ ٢٠٢	٥ ٢٨٠ ٩٠٠ ٦٧١
المتوسط المرجح للساهم العادية المُصدرة	٥٣١ ٣٠٠ ٠٠٠	٥٣١ ٣٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم في صافي أرباح العام	**١٨,٤١**	**٩,٩٤**

*** مبالغ تقديرية على أن تعتمد المبالغ من الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في نهاية العام.**

١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
نقديـــة	١ ٠٨٦ ٣٥٧ ٨٣٥	١ ١٥٦ ٢٦٦ ٥٦٢
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	١٧ ٥٥٥ ٧١٧ ٢٣٦	١٤ ٣٥٤ ٢٣٧ ٠٧١
	١٨ ٦٤٢ ٠٧٥ ٠٧١	**١٥ ٥١٠ ٥٠٣ ٦٣٣**
أرصدة بدون عائد	**١٨ ٦٤٢ ٠٧٥ ٠٧١**	**١٥ ٥١٠ ٥٠٣ ٦٣٣**

١٧- أرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
حسابات جارية	١٦٥ ٥٦١ ٢٧٧	٩٢ ١٤٦ ٠٦٣
ودائع	٤٨ ٩٨٠ ٢٤٥ ٣١٧	١٣ ٩٦١ ٠٥٩ ٩٠١
مخصص خسائر الاضمحلال	(٤ ٩٤٥ ١٢٠)	(٤ ٤٨٩ ١٦٣)
	٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤	**١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١**
البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامي	٤٤ ٠٤٥ ٦٧٨ ٨٦٦	١١ ٠٠١ ٢١٣ ٤٩١
بنوك محلية	٥ ٠٠٧ ٨٧١ ٠٩٦	٢ ٩٨٩ ٥٥٦ ٨٦٩
بنوك خارجية	٨٧ ٣١١ ٥١٢	٥٧ ٩٤٦ ٤٤١
	٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤	**١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١**
أرصدة بدون عائد	١٦٥ ٥٦١ ٢٧٧	٩٢ ١٤٦ ٠٦٣
أرصدة ذات عائد ثابت	٤٨ ٩٧٥ ٣٠٠ ١٩٧	١٣ ٩٥٦ ٥٧٠ ٧٣٨
	٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤	**١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١**
أرصدة متداولة	**٤٩ ١٤٠ ٨٦١ ٤٧٤**	**١٤ ٠٤٨ ٧١٦ ٨٠١**

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أفراد		
حسابات جارية مدينة	٥١٩ ٤٦٩ ٢٨٥	١ ١٠٢ ٧٢٤ ٥١٧
بطاقات ائتمان	٢٧٨ ١٣٤ ١٧٧	١٢٧ ٥٤٠ ٦٦٣
قروض شخصية	١٣ ١٧٥ ٢٤٦ ٥١٥	١١ ١٦٧ ٥٧٨ ٠٢٠
قروض عقارية	١٣ ٦٣٨ ٨٧١ ٩٩٣	١٢ ٥١٨ ٦٠٥ ٧٧٩
إجمالـــي	**٢٧ ٦١١ ٧٢١ ٩٧٠**	**٢٤ ٩١٦ ٤٤٨ ٩٧٩**
مؤسسات شاملًا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٨ ٧٠٢ ٣٢٤ ٧٢٤	٦ ٩١٥ ٥٠٩ ٣١٦
قروض مباشرة	١٥ ٢١٤ ٨١٩ ٦٤٥	١٠ ١٥٣ ٤٦٦ ٩٠٢
قروض وتسهيلات مشتركة	٤ ٢٧٢ ٨٤٢ ٤٥٦	٣ ٢٨١ ٧٥٦ ٠٨٨
قروض أخرى*	١٧٠ ٨٩٢ ٨٨٥	٢١٧ ٩٤٨ ٢٨٧
إجمالـــي	**٢٨ ٣٦٠ ٨٧٩ ٧١٠**	**٢٠ ٥٦٨ ٦٨٠ ٥٩٣**
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	**٥٥ ٩٧٢ ٦٠١ ٦٨٠**	**٤٥ ٤٨٥ ١٢٩ ٥٧٢**
يخصم:		
مخصص خسائر الاضمحلال	(٤ ٩٧٢ ٩٥١ ٦٦٩)	(٣ ٥٦١ ٢٠٢ ٣٨٤)
الفوائد المجنبة	(١٠ ١٦٠ ١٣٨)	(١٠ ١٦٠ ١٣٨)
	٥٠ ٩٨٩ ٤٨٩ ٨٧٣	**٤١ ٩١٣ ٧٦٧ ٠٥٠**
أرصدة متداولة	**٩ ٩٠٧ ٥٥٤ ٣١٥**	**٨ ٤٢٢ ٣٥٠ ٦٣١**
أرصدة غير متداولة	**٤٦ ٠٦٥ ٠٤٧ ٣٦٥**	**٣٧ ٠٦٢ ٧٧٨ ٩٤١**
	٥٥ ٩٧٢ ٦٠١ ٦٨٠	**٤٥ ٤٨٥ ١٢٩ ٥٧٢**

* قروض مدعمة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم سدادها بانتظام.

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣ ٥٦١ ٢٠٢ ٣٨٤	٢ ٩٣٧ ٨٤٥ ٠٣٨
عبء الاضمحلال خلال العام	١ ٤٤١ ١٧٣ ٥٦٤	٩٤١ ٧٤٩ ٥٦٦
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(١٩٠ ٧٧١ ٦٨٤)	(٣٦٨ ٦٦٧ ٢٦٢)
مبالغ مستردة خلال العام	٣٧ ٨٦٩ ٣٥٦	١٠ ٨٤٠ ٤٠٣
فروق تقييم عملات أجنبية	١٢٣ ٤٧٨ ٠٤٩	٣٩ ٤٣٤ ٦٣٩
الرصيد في آخر العام	**٤ ٩٧٢ ٩٥١ ٦٦٩**	**٣ ٥٦١ ٢٠٢ ٣٨٤**

١٩- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية		
ساهم شركات محلية	--	٥ ٨٣٩
إجمالي أدوات حقوق الملكية	**--**	**٥ ٨٣٩**
محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير	١٨٧ ٣٧٥ ٩٥٠	١٧٥ ٧٢٣ ١٨٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	**١٨٧ ٣٧٥ ٩٥٠**	**١٧٥ ٧٢٩ ٠٢٣**

٢٠- استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أدوات دين:		
مدرجة في السوق	٣٩ ٤٧٦ ٧٥٩ ٥٣٧	٤٨ ٦٠٦ ٣٩٦ ٧٨٦
عوائد لم تستحق بعد	(١ ٦٠٥ ٣٢٧ ٠٢٥)	(١ ٦٤٣ ٧٤٦ ٣٦٧)
عمليات بيع أدوات دين مع التزام بإعادة الشراء	(٣ ٦٨٥ ٦٧٣ ٣٣٤)	(٣ ٩٤٤ ٩٥٣ ٨٣٥)
أدوات حقوق ملكية:		
غير مدرجة في السوق	١١٤ ٠١٢ ٨٥٦	١٢١ ٠٩٢ ٠٧٤
أدوات وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقًا للنسب المقررة	٧٧ ٧٥٩ ٣٣٨	٦٢ ٩٩٨ ٢٩٢
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣٤ ٣٧٧ ٥٣١ ٣٧٢**	**٤٣ ٢٠١ ٧٨٦ ٩٥٠**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة:		
مدرجة في السوق	١٨ ٢١٥ ١٧٠ ٥٨٧	٢ ٥٩٧ ١٨٥ ٥٥٦
عوائد لم تستحق بعد	(١ ١٨٩ ٦٩٢ ٢٥٠)	(٣ ٩٧٧ ٠٩٩)
مخصص اضمحلال أدوات دين	(٩ ٧٥٧ ٠٣٧)	(٦٩٠ ٢٤٤)
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	**١٧ ٠١٥ ٧٢١ ٣٠٠**	**٢ ٥٩٢ ٥١٨ ٢١٣**
إجمالي استثمارات مالية	**٥١ ٣٩٣ ٢٥٢ ٦٧٢**	**٤٥ ٧٩٤ ٣٠٥ ١٦٣**
أرصدة متداولــة	٥١ ٢٠١ ٤٨٠ ٤٧٨	٤٥ ٦١٠ ٢١٤ ٧٩٧
أرصدة غير متداولة	١٩١ ٧٧٢ ١٩٤	١٨٤ ٠٩٠ ٣٦٦
	٥١ ٣٩٣ ٢٥٢ ٦٧٢	**٤٥ ٧٩٤ ٣٠٥ ١٦٣**
أدوات دين ذات عائد ثابت	**٥١ ٢٠١ ٤٨٠ ٤٧٨**	**٤٥ ٦١٠ ٢١٤ ٧٩٧**

(جنيه مصري)

	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول يناير ٢٠٢٤	**٤٣ ٢٠١ ٧٨٦ ٩٥٠**	**٢ ٥٩٢ ٥١٨ ٢١٣**	**٤٥ ٧٩٤ ٣٠٥ ١٦٣**
صافي حركة الإضافات و(الاستبعادات)	(٩ ٣٧٢ ٠٥٠ ٨٢٣)	١٤ ٤٢٣ ٥٩١ ٩٦١	٥ ٠٥١ ٥٤١ ١٣٨
استهلاك (علاوة) خصم إصدار	(٣ ٩٨٩ ٩٦٥)	٨ ٦٧٧ ٩١٩	٤ ٦٨٧ ٩٥٤
التغير في القيمة العادلة	٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩	--	٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩
التغير في عمليات بيع أدوات دين مع التزام بإعادة الشراء	٢٥٩ ٢٨٠ ٥٠١	--	٢٥٩ ٢٨٠ ٥٠١
التغير في مخصص اضمحلال أدوات دين	--	(٩ ٠٦٦ ٧٩٣)	(٩ ٠٦٦ ٧٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣٤ ٣٧٧ ٥٣١ ٣٧٢**	**١٧ ٠١٥ ٧٢١ ٣٠٠**	**٥١ ٣٩٣ ٢٥٢ ٦٧٢**
الرصيد في أول يناير ٢٠٢٣	**٢٣ ٥٧٧ ٤٦٣ ٧٠٦**	**٥ ٥٨٥ ٠٦٩ ٥٩١**	**٢٩ ١٦٢ ٥٣٣ ٢٩٧**
صافي حركة الإضافات و(الاستبعادات)	١٩ ٦٥٠ ٥٤٢ ٥٠٠	(٣ ٠٠٠ ٣١٦ ٩٥٣)	١٦ ٦٥٠ ٢٢٥ ٥٤٧
استهلاك (علاوة) خصم إصدار	(١ ٠٤٧ ٢١٢)	٨ ١٧٧ ٤٤٢	٧ ١٣٠ ٢٣٠
التغير في القيمة العادلة	(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)	--	(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)
التغير في عمليات بيع أدوات دين مع التزام بإعادة الشراء	٢٢٤ ٩١٤ ١٦٩	--	٢٢٤ ٩١٤ ١٦٩
التغير في مخصص اضمحلال أدوات دين	--	(٤١١ ٨٦٧)	(٤١١ ٨٦٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣	**٤٣ ٢٠١ ٧٨٦ ٩٥٠**	**٢ ٥٩٢ ٥١٨ ٢١٣**	**٤٥ ٧٩٤ ٣٠٥ ١٦٣**

التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩	(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)
الإجمالي	**٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩**	**(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)**

خسائر الاستثمارات المالية	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
اضمحلال أدوات حقوق ملكية	(٥ ٨٣٩)	--
اضمحلال أدوات حقوق ملكية شركات تابعة وشقيقة	--	(١ ١٩٩ ٩٩٩)
الإجمالي	**(٥ ٨٣٩)**	**(١ ١٩٩ ٩٩٩)**

٢١- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

(جنيه مصري)

	٢٠٢٤/١٢/٣١						
	إجمالي أصول الشركة	إجمالي التزامات الشركة بدون حقوق الملكية	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة والغير مباشرة
أولًا: شركات تابعة							
شركة القابضة للاستثمار والتعمير	٤١٧ ٦٠٦ ٨٤٨	٦٧ ٧٩٦ ٧٧٣	٩٧ ٩٤٩ ٧٨٦	٨٥ ٥٥٢ ٤٢١	٥٣٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٪٩٢	٪٩٢
شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري	٥ ١٩٢ ٠١٣ ٢٧٩	٣ ٨٠٤ ٤٩٦ ٧٧٦	٧٠٥ ٠٩٣ ٨٨٣	٢١٧ ٧٩٧ ٧٩٨	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٪٦٠	٪٩٤,٩٦
شركة التعمير لإدارة الأصول السياحية والعقارية	١٠٠ ٧٦١ ٤٨٩	٦٨ ٨٢٤ ٩٨٠	١٥٣ ٤٠٩ ٨١١	١١ ٧٤٨ ٨٠٦	٩٤٢ ٠٠٠	٪١٥,٧	٪٩٥,٤٢
شركة حماية لإدارة المدن والمنتجعات السياحية والعقارية	٩١ ٢٨٥ ٠٦٣	٥٤ ١١٢ ٩٩٨	١٨٠ ٧٥٠ ٢٩٦	٩ ٥١٧ ٩٨٢	١ ٥٢١ ٠٠٠	٪٣٩	٪٩٤,٢٤
شركة صندوق التعمير العقاري - نمو ****	٣ ٩٩١ ٩٥٤	١ ٦٢٢	٥٨٢ ٤١٠	٢٠١ ١٧٣	١	٪٢٤	٪٩٣,٨٣
شركة التعمير للترويج المالي والعقاري	١٨ ٤٨٢ ٣٩٣	٣ ٣٧٥ ٦٧٤	١٠ ٠٤٠ ٩١٨	١ ٣٣٠ ٨٠٠	٣ ٩٠٠ ٠٠٠	٪٣٩	٪٩٤,٢٠
شركة أنظمة التحول الرقمي	٧٩ ٦٣٦ ٤٥١	٣٥ ٦٣٨ ٤٢٤	٦٥ ٩٥٣ ٠٩١	٩ ٤٨٩ ١١٨	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٪٤٠	٪٨٦,٩٢
شركة التعمير للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري	٢٢٥ ٣٢٧ ٣٢٣	٣٣٨ ٨٥٩	٤ ٨٤٠ ٣٧٤	٤ ٢٣١ ٨٣٢	٧٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٪٣٧	٪٩٢,٧٧
شركة حماية للأمن ونقل الأموال	٦٩ ٤٧٩ ٥٩٥	٣٠ ١٧٤ ٢٣٩	١٢٧ ٠٣٠ ٨٥٧	٦ ٠٣٦ ١٢٩	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٪٤٠	٪٩٤,٨٢
شركة التعمير والإسكان للتأجير التمويلي	١ ٩٠٧ ٨٣٥ ٨٥٤	١ ٦٥٤ ٧٥٨ ٢٤٧	٤٠٠ ٧٧٥ ٥٨٥	٢٢ ٩١٧ ٣٢١	١١٩ ٣٦٦ ٣٤٣	٪٦٠	٪٩٧,١٠
ثانيا: شركات شقيقة							
شركة التعمير للإسكان والمرافق	٦١٠ ٩٦٧ ٨٦٣	٣٢٨ ٣٠٤ ٥٤١	٤٢٠ ٣٤٨ ٦٨٣	٧٨ ١٧٤ ٦٣٤	٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٪٣٥	٪٣٥
شركة التعمير للتمويل العقاري	١٢ ٣١٩ ٩٦٢ ٣٢٩	١١ ٩٤٢ ٩٩٥ ٤٥٥	٢ ٢٤٠ ٤١٨ ٤٨٤	٢٧٧ ٩٩٦ ٨٥٣	١٧٥ ١٦١ ٣٧٠	٪٢٤,٨٤	٪٢٤,٨٤
شركة هايد بارك العقارية للتطوير	٢٢ ٦٧٦ ٦١٤ ٢٧٣	١٨ ٩١٣ ٠٧٣ ١١٨	٣ ٦٢٩ ٤٠٠ ٠٧٠	٦٣٩ ٠٦٤ ٤٦٤	٤١٥ ٩٥٧ ٠٠٠	٪٣٦,٩	٪٥٣,٦٦
شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري	١٧ ٨٠٨ ٩٨١ ١٣٩	١٣ ٦٤٩ ٩٦٠ ٦٢٤	٣ ٩٧٥ ٧١١ ١٣٤	١ ٢٨٠ ٥٦٨ ٨٤٦	٥٥٢ ٩٠٧ ١٢٥	٪٢٤,٥٧	٪٢٥,٧٦
شركة أوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار*	--	--	--	--	١	٪٣٠	٪٤٩,٣٢
شركة إتش دي لتداول الأوراق المالية**	--	--	--	--	١	٪١٠,٨	٪٤٧,٧٨
شركة مصر سيناء للسياحة***	--	--	--	--	١	٪٣٠	٪٣٠
الإجمالي	**٦١ ٩٥٣ ٩٤٥ ٤٢٢**	**٥٠ ٥٥٣ ٨٥٢ ٣٣٠**	**١٢ ٠١٢ ٣٠٥ ٣٨٢**	**٢ ٦٤٤ ٦٢٨ ١٧٧**	**٢ ١٩٤ ٦٠٤ ٨٤٢**		

- تم استخراج البيانات المالية للشركات التابعة والشقيقة من واقع القوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤

**** تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة صندوق التعمير العقاري - نمو مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بالسنوات السابقة بمبلغ ١,١٩٩,٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري وذلك وفقًا لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٣٠ مارس ٢٠٢٣ بتصفية الشركة.

(جنيه مصري)

٢٠٢٤/١٢/٣١							
	إجمالي أصول الشركة	إجمالي التزامات الشركة بدون حقوق الملكية	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة والغير مباشرة
أولًا: شركات تابعة							
شركة القابضة للاستثمار والتعمير	٧٨١ ٥٥٩ ٧٨٦	٢٣٣ ٠١٤ ٦١	١٤٨ ٥٢٦ ٧٩	١٦٨ ٠٧٨ ٦٣	٦٠٠ ٠٠٠ ٥٣٣	٪٩٢	٪٩٢
شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري	١١٤ ١١٨ ٥١٨ ٣	٨٨٥ ٧٤٨ ٣٤٤ ٢	٣٩٦ ٩٧٣ ٦٤٤	٧٢٢ ٤٧٧ ١٢١	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠٠	٪٦٠	٪٩٤,٩٦
شركة التعمير لإدارة الأصول السياحية والعقارية	٦١٤ ٨٢١ ٥٦	١٤١ ٠٤٤ ٣٩	٦١٨ ٥٧٦ ١١٥	٠٥٤ ٢٧٢ ٦	٠٠٠ ٩٤٢	٪١٥,٧	٪٦٢,٦٢
شركة حماية لإدارة المدن والمنتجعات السياحية والعقارية	٢٨٦ ٦٨٣ ٧١	٩٦٤ ٥٦٩ ٤٦	٢٣٣ ٥٨١ ١٢٢	٣٦٨ ١٠٧ ٢	٠٠٠ ٥٢١ ١	٪٣٩	٪٨٥,٩٢
شركة صندوق التعمير العقاري - نمو****	٨٧٨ ٩٦٢ ٣	٦٢٦ ١٥٤	٨٩٨ ٨٣ ٦	(٥٧٨) (٢٨٥)	١	٪٢٤	٪٩٣,٨٣
شركة التعمير للترويج المالي والعقاري	٣٥٥ ٠١١ ١٩	٣٨٢ ٤٦٩ ٤	٤٦١ ٥٩١ ١١	٥٥٤ ٧٧٦ ١	٠٠٠ ٩٠٠ ٣	٪٣٩	٪٩٤,٢٠
شركة أنظمة التحول الرقمي	١٧٢ ٠٠٢ ٨٥	٥٢١ ١٧٥ ٤٢	٥٢٢ ٢٦٤ ١٢٥	٧٠٩ ٦٢٩ ١٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٤	٪٤٠	٪٨٦,٩٢
شركة التعمير للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري	٧٤٥ ١١٢ ١٣٤	٦٥٠ ١١٦	١٣٩ ٨١٢ ٢	٤٩٧ ٤٩٣ ١	٠٠٠ ٠٠٠ ٧٤	٪٣٧	٪٩٢,٧٧
شركة حماية للأمن ونقل الأموال	١٧٢ ٤٢١ ٥٣	٩٠٩ ٣١٢ ١٩	٤٨٢ ٨٥٥ ٩٦	٥٨٤ ٢٢٩ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٨	٪٤٠	٪٩٤,٨٢
شركة التعمير والإسكان للتأجير التمويلي	٩٣٢ ٥٦٩ ٩٣٧ ١	٠٤٩ ٢٤٣ ٦٥٧ ١	٠٩٢ ٠٥٢ ٢٧٧	٣٩٠ ٧١٢ ٢١	٣٤٣ ٣٦٦ ١١٩	٪٦٠	٪٩٧,١٠
ثانيًا: شركات شقيقة							
شركة التعمير للإسكان والمرافق	١٣١ ٣٣٥ ٤٩٧	٥٩٠ ٨٣٢ ٣١٢	٩٣٧ ٧١٨ ٣١١	٧٤٦ ٠٨٢ ٤٦	٠٠٠ ٢٥٠ ٥	٪٣٥	٪٣٥
شركة التعمير للتمويل العقاري	٥٥٣ ٣٦٢ ٥٩٠ ٨	١٨١ ٧٠٧ ٣٧٩ ٧	٤٩٠ ١٠١ ١٣١٧ ١	٦٩٨ ٨١٣ ٢٠٦	٣٧٠ ١٦١ ١٧٥	٪٢٤,٨٤	٪٢٤,٨٤
شركة هايد بارك العقارية للتطوير	٤٢٠ ٤٠٣ ١٥ ١٥٥	٥٧٣ ٥٣١ ٢٨٩ ١٢	٢١٢ ٨٨٢ ٢ ٠٣٤	٦٥٨ ١٤٧ ٤٧٧	٠٠٠ ٩٥٧ ٤١٥	٪٣٦,٩	٪٥٣,٦٦
شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري	٩٥٢ ٣٦٨ ٥٤١ ١٣	٦٩٣ ٤٦٦ ٧٢٠ ١٠	٠٥٦ ١٤٠ ٩٥٨ ١	١٤٤ ٩١٥ ٥١٠	١٢٥ ٩٠٧ ٥٥٢	٪٢٤,٥٧	٪٢٥,٧٦
شركة أوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار*	--	--	--	--	١	٪٣٠	٪٤٩,٣٢
شركة إتش دي لتداول الأوراق المالية **	--	--	--	--	١	٪١٠,٨	٪٤٧,٧٨
شركة مصر سيناء للسياحة***	--	--	--	--	١	٪٣٠	٪٣٠
الإجمالي	٠٥ ٧٣٣ ٤٥٠ ٤٤	٣٩٧ ٣٨٧ ٩١٧ ٣٤	٠٥٠٦ ٠٨٩ ٩٤٦ ٧	٧١٤ ٤٥٠ ٤٧٦ ١	٨٤٢ ٦٠٤ ١٩٤ ٢		

* تتمثل قيمة مساهمة البنك فى شركة أوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بالسنوات السابقة بمبلغ ٧٤٩,٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري.

** تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة إتش دي لتداول الأوراق المالية مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بالسنوات السابقة بمبلغ ٢,٤٩٩,٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري.

*** تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة مصر سيناء للسياحة مبلغ ٢٩,٩٨٣,٢٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بالسنوات السابقة بمبلغ ٢٩,٩٨٣,١٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري.

٢٢- مشروعات الإسكان

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أراضي مخصصة لمشروعات الإسكان	٧٨٥ ١٠٧ ١٨٧	٣١٢ ٧٨٧ ١٨٦
أعمال تحت التنفيذ	٣٥٨ ٣٤٣ ٩٨٧	٣٧٢ ٢٥١ ٧٠٠
أعمال تامة	٧٥٦ ٢٧٨ ٢٨١	١٦١ ٥٩٩ ٣١٨
اضمحلال مشروعات الإسكان	(٠٩٩ ٥٢٥ ٦)	(٠٣٣ ٦٠٢ ٧)
الإجمالي	**٨٠٠ ٢٠٤ ١ ٤٤٩**	**٨١٢ ٠٣٥ ١٩٨ ١**

- تتضمن أعمال تحت التنفيذ مبلغ ١٧٩,٨٨ مليون جنيه، قيمة تكاليف الاقتراض التي قام البنك بتحميلها على أعمال تحت التنفيذ، بمعدل سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي.

- بلغت إجمالي مساحات الوحدات السكنية الخالية والمتاحة للبيع ١٠٥١٠ متر، وبلغت مساحة المباني الإدارية والتجارية ٢٢٠٨ متر والأراضي الفضاء ١٠٨٣٦٣ متر.

اضمحلال مشروعات الإسكان

تحليل حركة اضمحلال مشروعات الإسكان

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٠٣٣ ٦٠٢ ٧	٤٦٢ ٩٨٢ ٢٠
المستخدم انتفى الغرض منه خلال العام	(٩٣٤ ٠٧٦ ١)	(٤٢٩ ٣٨٠ ١٣)
الرصيد في آخر العام	**٠٩٩ ٥٢٥ ٦**	**٠٣٣ ٦٠٢ ٧**

٢٣- استثمارات عقارية

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
إجمالي الاستثمارات	١٥٣ ٢٧٦ ٢٨٧	١٥٤ ٠١٥ ١٦٧
مجمع الإهلاك	(٧٣ ٩٥٦ ٤٩٤)	(٦٨ ٥١٨ ٨٠٩)
صافي القيمة الدفترية أول العام	٧٩ ٣١٩ ٧٩٣	٨٥ ٤٩٦ ٣٥٨
إضافات	٥٩٦ ٢٣٣	--
إستبعادات	(٢ ٢٧٧ ٥٧١)	(٧٣٨ ٨٨٠)
إستبعادات من مجمع الإهلاك	٨٨٧ ٠٤٥	٢٩٢ ٢٠٣
إهلاك العام	(٥ ٧١٢ ٦٧٢)	(٥ ٧٢٩ ٨٨٨)
صافي القيمة الدفترية آخر العام	**٧٢ ٨١٢ ٨٢٨**	**٧٩ ٣١٩ ٧٩٣**

- تؤجر الاستثمارات العقارية لشركات البنك والغير بعقود إيجار يتم تجديدها في نهاية كل عقد ويتم احتساب قسط إهلاك لهذه الوحدات المؤجرة بنسبة ٥٪ سنويًا.

- تم تقيم الاستثمارات العقارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالقيمة العادلة بواسطة مقيم حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع بمبلغ ١,٠٢٩ مليار جنيه مصري.

٢٤- أصول غير ملموسة

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
برامج الحاسب الآلي	-	-
التكلفة في أول العام	٢١٤ ١٩٩ ٦٩٦	٣٥٠ ٧٤٥ ٥٣٥
الإضافات خلال العام	١٥١ ٧٩٠ ٥٥٩	٨٦٤ ٤٥٣ ١٦٠
التكلفة في آخر العام	**٣٦٥ ٩٨٩ ٢٥٥ ١**	**٢١٤ ١٩٩ ٦٩٦**
مجمع الإستهلاك في أول العام	(٩٦٩ ٦١٩ ٥٤٦)	(٧٣٩ ٣١٨ ٤٦٦)
الإستهلاك خلال العام	(٠٤٧ ٦٨١ ١٦٢)	(٢٣٠ ٣٠١ ٨٠)
مجمع الإستهلاك في آخر العام	**(٠١٦ ٣٠١ ٧٠٩)**	**(٩٦٩ ٦١٩ ٥٤٦)**
صافي القيمة الدفترية آخر العام	**٣٤٩ ٦٨٨ ٥٤٦**	**٢٤٥ ٥٧٩ ١٤٩**

٢٥- أصول أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
الإيرادات المستحقة	٨٢٥ ٩٦٤ ٤٦٨ ١	١٨٦ ٢٤٢ ٣٢٣ ١
المصروفات المقدمة	١٦١ ٦٩٤ ١٧٢	٥٣٨ ٠٠٧ ١٣١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٩٩٣ ٧٨١ ٢٨٤ ١	٩٨٣ ٩١٦ ٨٩٤
دفعات مقدمة للمقاولين وجهات أخرى	٣٥٥ ٣١١ ١٥٤	٦٠٠ ٨١٥ ١٥٧
التأمينات والعهد	٣٨٢ ٩٦٠ ١٠	١٣٦ ٨١٣ ١٣
حسابات مدينة تحت التسوية	٨٤٥ ١٠٧ ٢٠٥	٠٤٥ ٦٤١ ١٦٠
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٤٢٥ ٨٩٠ ٦٢	٤٢٥ ٨٨٠ ٦٢
أخرى	٢٤٠ ٧٧٤ ١٨٩	٨٤٠ ٢٦٠ ٣١
الإجمـــــالي	**٢٢٦ ٤٨٥ ٥٤٩ ٣**	**٧٥٣ ٥٧٧ ٧٧٥ ٢**

٢٦- أصول ثابتة

(جنيه مصري)

	أراضي	مباني وإنشاءات	وسائل نقل	الآت ومعدات	أثاث	تجهيزات	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣							
التكلفة	٢٠٥ ١٠٢ ٣٤٠	٩٠١ ٦٨٨ ٤٨٤	٣٨ ٤١٨ ٦٦٢	٨٤٢ ٤٨١ ٤١١	١٣٤ ٧٢٣ ٢٣٠	٣٤ ٦٢٦ ٩٥٨	٢ ١٥٧ ٠٤١ ٠٨٥
مجمع الإهلاك	--	(٢٧٦ ٩٠٢ ٣٧٠)	(٣٧ ٩١٥ ٥٧٠)	(٦٧٧ ٢٧٦ ٥٠٠)	(٧٠ ٩٢٤ ٩٣٩)	(٢٨ ٠٢٨ ٨٤٩)	(١ ٠٩١ ٠٤٨ ٢٢٨)
صافـــي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٣	٢٠٥ ١٠٢ ٣٤٠	٦٢٤ ٧٨٦ ١١٤	٥٠٣ ٠٩٢	١٦٥ ٢٠٤ ٩١١	٦٣ ٧٩٨ ٢٩١	٦ ٥٩٨ ١٠٩	١ ٠٦٥ ٩٩٢ ٨٥٧
إضافات	١ ١٣٢ ٩٣٥	٢٧ ٤٤٩ ٦٠٧	٤ ٢٠٠ ٠٠٠	٨٧ ٩٠٠ ٤٨٠	٩ ٠٨٢ ٣٥٤	٦ ٠٧١ ٠٣٢	١٣٥ ٨٣٦ ٤٠٨
إستبعادات	--	(١ ٣٠٦ ١٠٤)	--	(٩٨ ٠١٩)	--	--	(١ ٤٠٤ ١٢٣)
إستبعادات من مجمع الإهلاك	--	٤٦٩ ٧٠٤	--	٨٩ ٧٩٠	--	--	٥٥٩ ٤٩٤
تكلفة إهلاك	--	(٤٣ ١٠١ ٩٥٥)	(١ ٢٢٠ ٠٢٥)	(٩٢ ٤٦٠ ٧٧٢)	(١١ ٢٠٦ ٢٦٤)	(٦ ٤٥٣ ٣٧٨)	(١٥٤ ٤٤٢ ٣٩٤)
صافـــي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠٦ ٢٣٥ ٢٧٥	٦٠٨ ٢٩٧ ٣٦٦	٣ ٤٨٣ ٠٦٧	١٦٠ ٦٣٦ ٣٩٠	٦١ ٦٧٤ ٣٨١	٦ ٢١٥ ٧٦٣	١ ٠٤٦ ٥٤٢ ٢٤٢
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤							
التكلفة	٢٠٦ ٢٣٥ ٢٧٥	٩٢٧ ٨٣١ ٩٨٧	٤٢ ٦١٨ ٦٦٢	٩٣٠ ٢٨٣ ٨٧٢	١٤٣ ٨٠٥ ٥٨٤	٤٠ ٦٩٧ ٩٩٠	٢ ٢٩١ ٤٧٣ ٣٧٠
مجمع الإهلاك	--	(٣١٩ ٥٣٤ ٦٢١)	(٣٩ ١٣٥ ٥٩٥)	(٧٦٩ ٦٤٧ ٤٨٢)	(٨٢ ١٣١ ٢٠٣)	(٣٤ ٤٨٢ ٢٢٧)	(١ ٢٤٤ ٩٣١ ١٢٨)
صافـــي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٠٦ ٢٣٥ ٢٧٥	٦٠٨ ٢٩٧ ٣٦٦	٣ ٤٨٣ ٠٦٧	١٦٠ ٦٣٦ ٣٩٠	٦١ ٦٧٤ ٣٨١	٦ ٢١٥ ٧٦٣	١ ٠٤٦ ٥٤٢ ٢٤٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٠٦ ٢٣٥ ٢٧٥	٦٠٨ ٢٩٧ ٣٦٦	٣ ٤٨٣ ٠٦٧	١٦٠ ٦٣٦ ٣٩٠	٦١ ٦٧٤ ٣٨١	٦ ٢١٥ ٧٦٣	١ ٠٤٦ ٥٤٢ ٢٤٢
إضافات	٢٠٤ ٢١٥	٤٠ ١٩٦ ٧٥٠	٢٩ ٨٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٢٩٠ ١٦٨	١٠ ٦١٧ ٥٢٣	١٠ ٨٢١ ٢٦٤	٢٥٦ ٩٩٤ ٩٢٠
إستبعادات	--	(٦١٠ ٤٢٠)	(١ ١٧٣ ٥٦٨)	(١٢٥)	--	--	(١ ٧٨٤ ١١٣)
إستبعادات من مجمع الإهلاك	--	٣٨١ ٥١٣	١ ١٥٣ ٥١١	١٢٤	--	--	١ ٥٣٥ ١٤٨
تكلفة إهلاك	--	(٤٤ ٩٢٠ ٦٨٨)	(٤ ٩٣٢ ٩٥٥)	(١٠٧ ٧٠٢ ٥١٩)	(١١ ٨٧٠ ٠٦٧)	(٨ ٢٢٣ ٨٤٨)	(١٧٧ ٦٥٠ ٠٧٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠٦ ٤٣٩ ٤٩٠	٦٠٣ ٣٤٤ ٥٢١	٢٨ ٣٩٥ ٠٥٥	٢١٨ ٢٢٤ ٠٣٨	٦٠ ٤٢١ ٨٣٧	٨ ٨١٣ ١٧٩	١ ١٢٥ ٦٣٨ ١٢٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
التكلفة	٢٠٦ ٤٣٩ ٤٩٠	٩٦٧ ٤١٨ ٣١٧	٧١ ٣١٠ ٠٩٤	١ ٠٩٥ ٥٧٣ ٩١٥	١٠٧ ٤٢٣ ١٥٤	٥١ ٥١٩ ٢٥٤	٢ ٥٤٦ ٦٨٤ ١٧٧
مجمع الإهلاك	--	(٣٦٤ ٠٧٣ ٧٩٦)	(٤٢ ٩١٥ ٠٣٩)	(٨٧٧ ٣٤٩ ٨٧٧)	(٩٤ ٠٠١ ٢٧٠)	(٤٢ ٧٠٦ ٠٧٥)	(١ ٤٢١ ٠٤٦ ٠٥٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٠٦ ٤٣٩ ٤٩٠**	**٦٠٣ ٣٤٤ ٥٢١**	**٢٨ ٣٩٥ ٠٥٥**	**٢١٨ ٢٢٤ ٠٣٨**	**٦٠ ٤٢١ ٨٣٧**	**٨ ٨١٣ ١٧٩**	**١ ١٢٥ ٦٣٨ ١٢٠**

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
حسابات جارية	٤٩١ ٣٦٥	١٢ ٢٩٤
ودائع	٢ ٠٣٣ ٥٥٢ ٠٠٠	٢ ٣١٦ ٩٨٢ ٥٠٠
	٢ ٠٣٤ ٠٤٣ ٣٦٥	**٢ ٣١٦ ٩٩٤ ٧٩٤**
بنوك محلية	٢ ٠٣٣ ٥٥٢ ٠٠٠	٢ ٣١٦ ٩٨٢ ٥٠٠
بنوك خارجية	٤٩١ ٣٦٥	١٢ ٢٩٤
	٢ ٠٣٤ ٠٤٣ ٣٦٥	**٢ ٣١٦ ٩٩٤ ٧٩٤**
أرصدة بدون عائد	٤٩١ ٣٦٥	١٢ ٢٩٤
أرصدة ذات عائد ثابت	٢ ٠٣٣ ٥٥٢ ٠٠٠	٢ ٣١٦ ٩٨٢ ٥٠٠
	٢ ٠٣٤ ٠٤٣ ٣٦٥	**٢ ٣١٦ ٩٩٤ ٧٩٤**
أرصدة متداولة	**٢ ٠٣٤ ٠٤٣ ٣٦٥**	**٢ ٣١٦ ٩٩٤ ٧٩٤**

٢٨- ودائع العملاء

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	٤٨ ٩٢٨ ٠٧٣ ٠٥٢	٤٥ ٥١٠ ٨٣٦ ١٧٣
ودائع لأجل وبإخطار	٢٠ ٢٧٦ ٧١٨ ٢١٠	١٤ ٦٦٢ ٨٧٩ ٤٤٣
شهادات إدخار	١٤ ٩٩٦ ٤٥٧ ٣٧٤	١٢ ٢٠٤ ٠٠٥ ٥١٦
ودائع توفير	٩ ٢٢٩ ٤٥٨ ٨٦٤	٨ ٥٥٥ ٨١٠ ٠١٠
ودائع أخرى	٥١ ٥٢٨ ٥٩٢ ٤٩٧	٢٠ ٣٤٠ ٢٣٧ ١٠٤
	١٤٤ ٩٥٩ ٢٩٩ ٩٩٧	١٠١ ٢٧٣ ٧٦٨ ٢٤٦
ودائع مؤسسات	٦٩٦ ٤٨٨ ٦٣١ ٦٤	٥٥ ١٥٣ ٧٢٧ ٠٠٢
ودائع أفراد	٨٠ ٤٧٠ ٦٦٨ ٣٠١	٤٦ ١٢٠ ٠٤١ ٢٤٤
	١٤٤ ٩٥٩ ٢٩٩ ٩٩٧	١٠١ ٢٧٣ ٧٦٨ ٢٤٦
أرصدة بدون عائد	٧٠ ٢٧٢ ٠٤٢ ٧٩٩	٤٨ ٤١٩ ٠٣٧ ١٩١
أرصدة ذات عائد متغير	٩ ٢٢٩ ٤٥٨ ٨٦٤	٨ ٥٥٥ ٨١٠ ٠١٠
أرصدة ذات عائد ثابت	٦٥ ٤٥٧ ٧٩٨ ٣٣٤	٤٤ ٢٩٨ ٩٢١ ٠٤٥
	١٤٤ ٩٥٩ ٢٩٩ ٩٩٧	١٠١ ٢٧٣ ٧٦٨ ٢٤٦
أرصدة متداولة	١٢٩ ٩٦٢ ٨٤٢ ٦٢٣	٨٩ ٠٦٩ ٧٦٢ ٧٣٠
أرصدة غير متداولة	١٤ ٩٩٦ ٤٥٧ ٣٧٤	١٢ ٢٠٤ ٠٠٥ ٥١٦
	١٤٤ ٩٥٩ ٢٩٩ ٩٩٧	**١٠١ ٢٧٣ ٧٦٨ ٢٤٦**

٢٩- قروض أخرى

	معدل العائد (٪)	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري
قروض طويلة الأجل			
قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري			
هيئة تعاونيات البناء والإسكان	٢٧,٧٥٪	١٧٠ ٨٩٢ ٨٤١	٢١٢ ٣٢١ ٤٠٩
إجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري		١٧٠ ٨٩٢ ٨٤١	٢١٢ ٣٢١ ٤٠٩
قروض ممنوحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية	٧٪، ١٤,٧٥٪	٥٠ ٢٤٢ ٤٠٠	٧٩ ٠٤٢ ٤٠٠
قرض الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري	١٠,٢٥٪، ١١٪	١٥ ٥٥٥ ٦٢٥	٢٣ ٧٢٥ ٦٤٩
الإجمالي		٢٣٦ ٦٩٠ ٨٦٦	٣١٥ ٠٨٩ ٤٥٨
أرصدة متداولة		٦٦ ٨٩٧ ٦١٨	٧٦ ٣٥٥ ٠٦٣
أرصدة غير متداولة		١٦٩ ٧٩٣ ٢٤٨	٢٣٨ ٧٣٤ ٣٩٥
		٢٣٦ ٦٩٠ ٨٦٦	**٣١٥ ٠٨٩ ٤٥٨**

قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال العام وعام المقارنة.

٣٠- التزامات أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
عوائد مستحقة	٦٢٤ ٢١٣ ٦٩٠	٥٥٤ ٣٩٨ ٨٢٢
إيردات مقدمة	١٥ ٩٠٧ ٢٢٨	٢٥ ٧٨٦ ٣٦٧
مصروفات مستحقة	٣٢٠ ٠٤٠ ٧٢٤	٢٣٢ ٥٥١ ٨٦٦
دائنون	٧٧ ١٨٨ ٤٣٠	٦٩ ٣٢٤ ٤٤٥
مقدمات حجز وحدات ملك البنك	١ ١٣٢ ٥١٨	١ ٢٩٩ ٤٣١
دفعات مسددة تحت حساب الأقساط	٢٥٦ ٥٧٥ ١٧٦	٢٢٠ ٢٧٣ ٣٨٠
شيكات تحت الدفع وحسابات دائنة تحت التسوية	١٨٥ ٥٦٠ ٢٥١	١٨١ ٧٩٤ ٧٠٨
أرصدة دائنة متنوعة	٣ ١٣٧ ١٢٤ ٥٦١	٢ ٥٠٢ ٧٥٨ ٦٣٣
الإجمالـــــــي	**٤ ٦١٧ ٧٤٢ ٥٧٨**	**٣ ٧٨٨ ١٨٧ ٦٥٢**

٣١- مخصصات أخرى

(جنيه مصري)

٢٠٢٤/١٢/٣١	رصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	فروق تقييم عملات اجنبية	الإجمالي
مخصص الالتزامات العرضية	٢٧٤ ١٢١ ٩٤٣	١٥ ٠٠٤ ٣٩٦	--	--	--	٢٨٩ ١٢٦ ٣٣٩
مخصص ارتباطات القروض	١١٤ ٩٠٩ ٠٠٩	٦١ ٧٣٢ ٨٣٦	--	--	--	١٧٦ ٦٤١ ٨٤٥
مخصص مطالبات الضرائب	١٥٦ ٠٨٢ ٢٢٧	١٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٠ ٣١٦ ٠٦٦)	--	--	٢٥٤ ٧٦٦ ١٧١
مخصص مطالبات قضائية	١٥ ١٣٢ ١١٩	١٤ ٦٨٣ ٦٤٩	(٣٨ ٩٣٨)	(١ ٧٤٠ ٧٢٧)	٥٦٩ ٦٢٣	٢٨ ٦٠٥ ٧٢٦
مخصص إعانة الكوارث	١ ٠٢٧ ٤٣٢	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	(١ ٤٣٧ ٩٧٧)	--	--	١ ٥٨٩ ٤٥٥
مخصص المساهمة التكافلية	٦٠ ٨٧١ ٨٨٩	٢٥ ٢٩٢ ٩٦٠	--	--	--	٨٦ ١٦٤ ٨٤٩
مخصص خسائر التشغيل	--	١٣٤ ٦٧٨ ٢٣٢	--	--	--	١٣٤ ٦٧٨ ٢٣٢
مخصص نقاط الولاء	--	٧ ٨٧٤ ٣٧١	(٥ ٥٧٢ ٣٩٢)	--	--	٢ ٣٠١ ٩٧٩
الإجمالي	**٦٢٢ ١٤٤ ٦١٩**	**٣٧٠ ٢٦٦ ٤٤٤**	**(١٧ ٣٦٥ ٣٧٣)**	**(١ ٧٤٠ ٧٢٧)**	**٥٦٩ ٦٢٣**	**٩٧٣ ٨٧٤ ٥٨٦**

٢٠٢٣/١٢/٣١	رصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	فروق تقييم عملات اجنبية	الإجمالي
مخصص الالتزامات العرضية	١٠٣ ٥٩٠ ٠٣٥	١٧٠ ٥٣١ ٩٠٨	--	--	--	٢٧٤ ١٢١ ٩٤٣
مخصص ارتباطات القروض	٥٧ ٨٦١ ٨٥٣	٥٧ ٠٤٧ ١٥٦	--	--	--	١١٤ ٩٠٩ ٠٠٩
مخصص مطالبات الضرائب	١٤٢ ٧٩٥ ٥٠٦	٢٥ ٩١٠ ٩٠٧	(١٢ ٦٢٤ ١٨٦)	--	--	١٥٦ ٠٨٢ ٢٢٧
مخصص مطالبات قضائية	١١ ١٥٥ ٥١٥	٨ ٠٢٤ ١٨١	(١ ٢١٣ ٣٠١)	(٢ ٨٣٣ ٤٦٢)	(٨١٤)	١٥ ١٣٢ ١١٩
مخصص إعانة الكوارث	٢ ٠٥٧ ٠٣٨	--	(١ ٠٢٩ ٦٠٦)	--	--	١ ٠٢٧ ٤٣٢
مخصص المساهمة التكافلية	٤٤ ٣٩٥ ٧٦٧	١٦ ٤٧٦ ١٢٢	--	--	--	٦٠ ٨٧١ ٨٨٩
الإجمالي	**٣٦١ ٨٥٥ ٧١٤**	**٢٧٧ ٩٩٠ ٢٧٤**	**(١٤ ٨٦٧ ٠٩٣)**	**(٢ ٨٣٣ ٤٦٢)**	**(٨١٤)**	**٦٢٢ ١٤٤ ٦١٩**

(عبء) رد مخصصات أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١			٢٠٢٣/١٢/٣١		
	المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي	المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي
مخصص الالتزامات العرضية	(١٥ ٠٠٤ ٣٩٦)	--	(١٥ ٠٠٤ ٣٩٦)	(١٧٠ ٥٣١ ٩٠٨)	--	**(١٧٠ ٥٣١ ٩٠٨)**
مخصص ارتباطات القروض	(٦١ ٧٣٢ ٨٣٦)	--	(٦١ ٧٣٢ ٨٣٦)	(٥٧ ٠٤٧ ١٥٦)	--	**(٥٧ ٠٤٧ ١٥٦)**
مخصص مطالبات الضرائب	(١٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	(١٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٢٥ ٩١٠ ٩٠٧)	--	**(٢٥ ٩١٠ ٩٠٧)**
مخصص مطالبات قضائية	(١٤ ٦٨٣ ٦٤٩)	١ ٧٤٠ ٧٢٧	(١٢ ٩٤٢ ٩٢٢)	(٨ ٠٢٤ ١٨١)	٢ ٨٣٣ ٤٦٢	**(٥ ١٩٠ ٧١٩)**
مخصص إعانة الكوارث	(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	--	**--**
مخصص المساهمة التكافلية	(٢٥ ٢٩٢ ٩٦٠)	--	(٢٥ ٢٩٢ ٩٦٠)	(١٦ ٤٧٦ ١٢٢)	--	**(١٦ ٤٧٦ ١٢٢)**
مخصص خسائر التشغيل	(١٣٤ ٦٧٨ ٢٣٢)	--	(١٣٤ ٦٧٨ ٢٣٢)	--	--	**--**
مخصص نقاط الولاء	(٧ ٨٧٤ ٣٧١)	--	(٧ ٨٧٤ ٣٧١)	--	--	**--**
الإجمالي	**(٣٧٠ ٢٦٦ ٤٤٤)**	**١ ٧٤٠ ٧٢٧**	**(٣٦٨ ٥٢٥ ٧١٧)**	**(٢٧٧ ٩٩٠ ٢٧٤)**	**٢ ٨٣٣ ٤٦٢**	**(٢٧٥ ١٥٦ ٨١٢)**

٣٢- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقًا لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٢,٥٪ عن السنة المالية الحالية.

لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الالتزامات الضريبية المؤجلة:

	الأصول الضريبية المؤجلة		الالتزامات الضريبية المؤجلة	
	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول الثابتة وغير الملموسة	--	--	(٤٥ ٢٢٦ ٩٣٠)	(٣ ٥٩٥ ٦٢٥)
التغير فى القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٥ ٨٢٣ ٣٧٨	١٠١ ٦٣٦ ٩٣٨	--	--
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)*	١٧٣ ٨٠٣ ٥٤٦	١١٧ ١٤٣ ٩٦٨	--	--
إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/(التزام)	٢٠٩ ٦٢٦ ٩٢٤	٢١٨ ٧٨٠ ٩٠٦	(٤٥ ٢٢٦ ٩٣٠)	(٣ ٥٩٥ ٦٢٥)
صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/(التزام)	**١٦٤ ٣٩٩ ٩٩٤**	**٢١٥ ١٨٥ ٢٨١**		

*تم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالمخصصات الأخرى (بخلاف خسائر اضمحلال القروض) لوجود توافر تأكد معقول بإمكانية الاستفادة منها ووجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

حركة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة:

	الأصول الضريبية المؤجلة		الالتزامات الضريبية المؤجلة	
	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢١٨ ٧٨٠ ٩٠٦	١٠٩ ١٦٨ ٥٩٤	(٣ ٥٩٥ ٦٢٥)	--
الإضافات خلال العام	٥٦ ٩٠١ ٨٨٨	١١٢ ٨٥٤ ٥٧٠	(٤١ ٦٣١ ٣٠٥)	(٣ ٥٩٥ ٦٢٥)
الاستبعادات خلال العام *	(٦٦ ٠٥٥ ٨٧٠)	(٣ ٢٤٢ ٢٥٨)	--	--
الرصيد في آخر العام	**٢٠٩ ٦٢٦ ٩٢٤**	**٢١٨ ٧٨٠ ٩٠٦**	**(٤٥ ٢٢٦ ٩٣٠)**	**(٣ ٥٩٥ ٦٢٥)**

* الاستبعادات متضمنة مبلغ ٦٥,٨١٣,٥٦٠ مليون جنيه ضرائب مؤجلة ضمن الدخل الشامل إيضاح رقم (٣٥ /ج)

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالاصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص خسائر اضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠٪ من المكون خلال العام	٢٢٣ ٧٨٢ ٨٢٥	١٦٠ ٢٥٤ ١٠٧

٣٣- التزامات مزايا التقاعد العلاجية

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
التزامات مزايا التقاعد مدرجة بالمركز المالي عن:		
ـ المزايا العلاجية بعد التقاعد	١١٠ ٨٧٧ ٦١٦	٨٨ ٧٣٣ ٤١٠
تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:		
الرصيد في أول العام	**٨٨ ٧٣٣ ٤١٠**	**٥٧ ٨٣٧ ٤٥٩**
تكلفة العائد خلال العام	١ ٨٧٩ ٤٥٢	١ ٦٨٠ ٠٠٠
الخسائر الاكتوارية	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المزايا المدفوعة	(٣٩ ٧٣٥ ٢٤٦)	(٢٠ ٧٨٤ ٠٤٩)
الرصيد في آخر العام	**١١٠ ٨٧٧ ٦١٦**	**٨٨ ٧٣٣ ٤١٠**

وتتمثل القروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:

	السنة الحالية ٪	سنة المقارنة ٪	
معدل الخصم	١٣,٩٧٪	١٣,٩٧٪	الجدول البريطاني
معدل العائد المتوقع على الأصول	٦٪	٦٪	
معدل التضخم في تكاليف الخدمة الطبية	١٥٪	١٥٪	
معدل الوفيات	**(A02 – 49)**	**(A02 – 49)**	

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناءً على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في مصر.

٣٤- رأس المال

رأس المال المرخص به والمدفوع

يبلغ رأس المال المرخص به ١٠ مليار جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٣١٣ مليار جنيه مصري بإجمالي مبلغ ٥٣١,٣٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية.

١- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليار جنيه مصري، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون إلى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري، وقد تم الإعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الأولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى، وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجاري، كما تم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم، قيمة السهم ٢٠ جنيه إضافة إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشًا وكذلك عدد ٣ مليون سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيه، إضافة إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشًا وقد تم تغطيه الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه.

٢ -وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٦٥ مليون جنيه، عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنيه مجانًا من الاحتياطى القانوني عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة ساهم، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه.

٣ -وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنيه إلى ١٥١٨ مليون جنيه، عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه من الاحتياطى العام وفقًا للمركز المالي للبنك فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة ساهم أصلية وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٥١٨ مليون جنيه.

٤ -وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٢ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنيه إلى ٥٣١٣ مليون جنيه، عن طريق تحويل مبلغ ٣٢٨٣ مليون جنيه من الاحتياطى العام، وتحويل مبلغ ٥١٢ مليون جنيه من الأرباح المحتجزة، وذلك بواقع ٢,٥ سهم مجاني لكل سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات، وقد تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥٣١٣ مليون جنيه.

وفيما يلى بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة تزيد عن ٥٪ من رأس مال البنك المصدر:

المساهم	عدد السهم	نسبة المساهمة	ألف جنيه مصري
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٥٨ ٣٩٥ ٦٠٨	٢٩,٨١٪	١ ٥٨٣ ٩٥٦
رولاكو إي جي بي للاستثمار لمالكها علي حسن بن دايخ	٥٣ ١٢٧ ٦٥٥	٩,٩٩٩٦٪	٥٣١ ٢٧٧
شركة ريمكو للاستثمار	٥٢ ٢٦٤ ٨٠٠	٩,٨٤٪	٥٢٢ ٦٤٨
شركة مصر لتأمينات الحياة	٤٨ ٢٩٥ ١٧٠	٩,٠٩٠٪	٤٨٢ ٩٥٢
شركة مصر للتأمين	٤٤ ٠٦٨ ٤٦٥	٨,٢٩٪	٤٤٠ ٦٨٥
صندوق تمويل مشروعات المساكن	٣٩ ٣٥٥ ٨٩٠	٧,٤١٪	٣٩٣ ٥٥٩
هيئة الأوقاف المصرية	٢٦ ٧٢٤ ٣٩٠	٥,٠٣٪	٢٦٧ ٢٤٤

وافق مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ على زيادة رأس المال المرخص به من ١٠ مليار جنيه إلى ٣٠ مليار جنيه وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٣١٣ مليون جنيه إلى ١٠٦٢٦ مليون جنيه عن طريق تحويل مبلغ ٥٣١٣ مليون جنيه من الاحتياطى العام، وذلك بواقع سهم مجاني لكل سهم أصيل، قيمة كل سهم عشرة جنيهات، وتفويض السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة بالدعوة للجمعية العامة غير العادية خلال ٦٠ يوم على الأقل طبقًا للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) فور ورود موافقة البنك المركزي المصري لتعديل المادتين (٧,٦) من النظام الأساسي للبنك.

٣٥- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة:

الاحتياطيات	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
احتياطي المخاطر البنكية العام	٤ ٩١٣ ٩٠٢	--
احتياطي قانوني	١ ٢٦٤ ٨٢٢ ٢١١	٩٦٣ ٢٧٧ ١٧٧
احتياطي عام	٦ ٥٠٦ ٩٧٧ ٤٣٠	٣ ١٩٠ ٩٧٧ ٤٣٠
احتياطي خاص	٩ ٣٤٤ ٩٦٦	٩ ٣٤٤ ٩٦٦
احتياطيات أخرى	٣٨ ١٨٥ ٩٩٢	٣٨ ٠٨٠ ٧٨١
احتياطي المخاطر العام	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**
إجمالي الاحتياطيات في آخر العام	**٧ ٩١٣ ٤٦٠ ٣١١**	**٤ ٢٩٠ ٨٩٦ ١٦٤**

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي:

(أ)- احتياطي المخاطر البنكية العام

-	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	--	--
محول من الأرباح المحتجزة	٤ ٩١٣ ٩٠٢	--
الرصيد في آخر العام	**٤ ٩١٣ ٩٠٢**	**--**

(ب)- احتياطي قانوني

-	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٩٦٣ ٢٧٧ ١٧٧	٨٥٠ ٤٤٢ ٧٢٣
محول من الأرباح المحتجزة	٣٠١ ٥٤٥ ٠٣٤	١١٢ ٨٣٤ ٤٥٤
إلغاء المجنب السابق لزيادة رأس المال	--	--
الرصيد في آخر العام	**١ ٢٦٤ ٨٢٢ ٢١١**	**٩٦٣ ٢٧٧ ١٧٧**

(ج)- احتياطي عام

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣ ١٩٠ ٩٧٧ ٤٣٠	١ ٩١٠ ٩٧٧ ٤٣٠
محول من الأرباح المحتجزة	٣ ٣١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الرصيد في آخر العام	**٦ ٥٠٦ ٩٧٧ ٤٣٠**	**٣ ١٩٠ ٩٧٧ ٤٣٠**

(د)- احتياطي خاص

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٩ ٣٤٤ ٩٦٦	٩ ٣٤٤ ٩٦٦
الرصيد في آخر العام	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**	**٩ ٣٤٤ ٩٦٦**

(هـ)- احتياطيات أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣٨ ٠٨٠ ٧٨١	٣٤ ٢٥٥ ٧٣٠
محول من الأرباح المحتجزة	٢١١ ١٠٥	٣ ٨٢٥ ٠٥١
الرصيد في آخر العام	**٣٨ ١٨٥ ٩٩٢**	**٣٨ ٠٨٠ ٧٨١**

(و)- احتياطي المخاطر العام

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٨٩ ٢١٥ ٨١٠	٨٩ ٢١٥ ٨١٠
الرصيد في آخر العام	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**	**٨٩ ٢١٥ ٨١٠**

(ز)- الأرباح المحتجزة

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٦ ٠٩٢ ٧٩٧ ٧٠١	٢ ٢٨٧ ٣٨٥ ١٧٥
صافي أرباح العام	١١ ٠٣٩ ٧٩٤ ٢٠٢	٦ ٠٣٠ ٩٠٠ ٦٧١
توزيعات أرباح السنة المالية السابقة	(١ ٥٩٣ ٩٠٠ ٠٠٠)	(٥٣١ ٣٠٠ ٠٠٠)
حصة العاملين في الأرباح	(٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠)
محول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	(٤ ٩١٣ ٩٠٢)	--
محول إلى الاحتياطي القانوني	(٣٠١ ٥٤٥ ٠٣٤)	(١١٢ ٨٣٤ ٤٥٤)
محول إلى احتياطي عام	(٣ ٣١٦ ٠٠٠ ٠٠٠)	(١ ٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠)
محول إلى احتياطيات أخرى	(٢١١ ١٠٥)	(٣ ٨٢٥ ٠٥١)
بيع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤٢٧ ٠٠٠	--
محول إلى صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي *	(٦٠ ٢٥٨ ٨١٦)	(٢٢ ٥٢٨ ٦٤٠)
الرصيد في آخر العام	**١١ ١٠٦ ٢٩٥ ٩٤٠**	**٦ ٠٩٢ ٧٩٧ ٧٠١**

* طبقًا لما ورد بالمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ باستقطاع مبلغ لا يزيد عن ١٪ من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لصالح صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي.

(ح)- الدخل الشامل الآخر

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الرصيد في أول العام	(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)	(١٥٢ ٧٠٤ ٠٣١)
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٩٢ ٥٠٤ ٧٠٩	(٢٥٠ ٠٨٦ ٢١٣)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٥ ٢٤٥ ٦١٤	٦ ٧٦٢ ٨٣٤
الضريبة المؤجلة	(٦٥ ٨١٣ ٥٦٠)	٥٦ ٢٦٩ ٣٩٨
الرصيد في آخر العام	**(٨٧ ٨٢١ ٢٤٩)**	**(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)**

وفيما يلي أرصدة الدخل الشامل الآخر

	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
القيمة العادلة للاستثمارات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٥٩ ٢١٥ ٠١٥)	(٤٥١ ٧١٩ ٧٢٤)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣٥ ٥٧٠ ٣٨٨	١٠ ٣٢٤ ٧٧٤
الضريبة المؤجلة	٣٥ ٨٢٣ ٣٧٨	١٠١ ٦٣٦ ٩٣٨
إجمالي الدخل الشامل الآخر	**(٨٧ ٨٢١ ٢٤٩)**	**(٣٣٩ ٧٥٨ ٠١٢)**

٣٦- توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

٣٧- النقدية وما في حكمها

لأغـراض عـرض قائمـة التدفقـات النقديـة، تتضمـن النقديـة ومـا فـي حكمهـا الأرصـدة التاليـة التـي لا تتجـاوز تواريـخ اسـتحقاقها ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ الاقتنـاء.

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	١ ٠٨٦ ٣٥٧ ٨٣٥	١ ١٧٨ ٥٦٧ ٧٨١
أرصدة لدى البنوك	٤٩ ١٤٥ ٨٠٦ ٥٩٤	١٤ ٠٣٠ ٩٠٤ ٧٤٤
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٧ ٥٢٥ ٢٦٣ ١٠٠	١٤ ٨٧٧ ٩٧١ ٦٦١
	٦٧ ٧٥٧ ٤٢٧ ٥٢٩	٣٠ ٠٨٧ ٤٤٤ ١٨٦

٣٨- التزامات عرضية وارتباطات

(أ)- ارتباطات رأسمالية

بلغـت تعاقـدات البنـك عـن ارتباطـات رأسـمالية مبلـغ ٧٢٣,٢٣٧,٥٧٩ جنيـه مصـري فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٤ مقابـل ٥٩١,٢٢٢,٨٨٢ جنيـه مصـري فـي تاريـخ المقارنـة، متمثلـة فـي مشـتريات معـدات وتجهيـزات فـروع وتحديـث المنظومـة البنكيـة والمسـاهمات فـي الشـركات الشـقيقة، كمـا توجـد ثقـة كافيـة لـدى الإدارة مـن تحقـق تدفقـات نقديـة وتوافـر تمويـل لتغطيـة تلـك الارتباطات.

(ب)- ارتباطات تشغيلية

بلـغ الارتبـاط التشـغيلي مبلـغ ٦٣,٢٠٨,٧٣٢ جنيـه مصـري فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٤ مقابـل مبلـغ ٦١,٨٨١,٨٦٢ جنيـه مصـري فـي تاريـخ المقارنـة والمتمثـل فـي عقـود الإيجـار التشـغيلي.

(ج)- التزامات عرضية

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
خطابات الضمان	٦ ٤٨٣ ٠٥٠ ٣٣٥	٤ ٨٧٩ ٧١٩ ٥٤٧
اعتمادات مستندية	٢٣ ٨٣١ ٤٧٤	١٠٧ ٤٠٩ ٩٥٣
يخصم:		
الضمانات النقدية	(٥٦٧ ٨٠٤ ٠٩٦)	(٨٠٦ ٢٣١ ٣٩٧)
الالتزامات العرضية	**٥ ٩٣٩ ٠٧٧ ٧١٣**	**٤ ١٨٠ ٨٩٨ ١٠٣**

٣٩- معاملات مع أطراف ذوي علاقة

تـم الدخـول فـي العديـد مـن المعامـلات مـع الأطـراف ذات العلاقـة، مـن خـلال النشـاط العـادي للبنـك، ويتضمـن ذلـك القـروض والودائـع ومبـادلات العمـلات الأجنبيـة.

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما يلي :

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
قروض	٢ ٠٠٧ ٧٥١ ٠٠٠	١ ٢٦٩ ٣٨٥ ٠٠٠
ودائع	٢٦٧ ٨١٩ ٠٠٠	١٥٨ ٦٩٩ ٠٠٠

وفقًـا لتعليمـات البنـك المركـزي المصـري فـي ٢٣ أغسـطس ٢٠١١، و١ مـارس ٢٠١٢، فقـد بلـغ متوسـط صافـي المرتبات والمكآفـات الشـهرية التـي يتقاضاهـا العشـرون أصحـاب المرتبـات والمكآفـات الأكبـر فـي البنـك والشـركات التابعـة والشـقيقة مبلـغ ١٠,٣٤٧,٠٦٨ جنيـه مصـري فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٤ مقابـل مبلـغ ٦,٣٢١,٢١٧ جنيـه مصـري فـي تاريـخ المقارنـة.

٤٠- صناديق الاستثمار

أ. صندوق التعمير

وافـق مجلـس إدارة البنـك بجلسـته المنعقـدة فـي ٢٠٠٧/٩/١٠ علـى إنشـاء صنـدوق تراكمـي مـع توزيـع عائـد دوري حجمـه ١٠٠ مليـون جنيـه باسـم «صنـدوق التعميـر» وإسـناد إدارتـه إلـى شـركة برايـم لإدارة الاسـتثمارات الماليـة، وقـد وافـق البنـك المركـزي بموجـب خطـاب السـيد الأسـتاذ/ نائـب المحافـظ المـؤرخ ٢٠٠٨/١/٣٠ علـى تأسـيس الصنـدوق وموافقـة الهيئـة العامـة لسـوق المـال رقـم ٤٤٩ بتاريـخ ٢٠٠٨/٣/١٨، وتـم الإعـلان عـن نشـرة الاكتتـاب فـي الصنـدوق بتاريـخ ٢٠٠٨/٤/١٤ وتـم فتـح بـاب الاكتتـاب بتاريـخ ٢٠٠٨/٥/٤، وتـم غلـق بـاب الاكتتـاب يـوم ٢٠٠٨/٦/٥، وتـم الاكتتـاب بمبلـغ ١٤١,٢ مليـون جنيـه، كمـا تبلـغ نسـبة مسـاهمة البنـك فـي الصنـدوق بنسـبة ٥٪ متمثلـة فـي عـدد ٥٠ ألـف وثيقـة بإجمالـي مبلـغ ٥ مليـون جنيـه والقيمـة الأسـمية للوثيقـة ١٠٠ جنيـه، وقـد بلغـت القيمـة الاسـترادادية للوثيقـة فـي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ٥٢٨,٩٧ جنيه مصري.

ب. صندوق موارد

بتاريـخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ وافـق مجلـس إدارة البنـك علـى إنشـاء صنـدوق اسـتثمار نقـدي ذو عائـد يومـي تراكمـي تحـت اسـم صنـدوق (مـوارد) وإسـناد إدارتـه إلـى شـركة برايـم أنفسـتمنت لإدارة الاسـتثمارات الماليـة، وقـد وافـق البنـك المركـزي المصـري بتاريـخ ٢٠٠٩/٧/٩ علـى تأسـيس الصنـدوق وموافقـة الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة رقـم ٥٤٤ بتاريـخ ٢٠٠٩/١١/١٦، وتـم الإعـلان عـن نشـرة الاكتتـاب وتـم فتـح بـاب الاكتتـاب للصنـدوق بتاريـخ ٢٠٠٩/١٢/٢١، لتبلغ مسـاهمة البنـك فـي الصنـدوق مبلـغ ١٢ مليـون جنيـه بنسـبة ٥٪ متمثلـة فـى عـدد ٠,٩٨٦ مليـون وثيقـة، لتبلـغ القيمـة الأسـمية للوثيقـة ١٠ جنيهـات، وقـد بلغـت القيمـة الاسـترادادية للوثيقـة فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٤ نحـو ٥٢,٠١٩٥ جنيـه مصـري.

٤١- الموقف الضريبي

ضريبة كسب العمل

الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤	تم الانتهاء من الفحص واللجان الداخلية حتى ٢٠٠٤، وتم التصالح والربط والسداد مع المأمورية.
الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧	تم الفحص والربط والسداد.
الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧	تم فحص السنوات والانتهاء منها وسداد الضريبة والغرامات التي أسفر عنها الفحص طبقًا لقانون التجاوز عن مقابل التأخير.
الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠	تم فحص السنوات والانتهاء منها وسداد فروق الفحص.
الفترة من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤	يقوم البنك بسداد الضريبة الشهرية وتقديم التسويات الضريبية في المواعيد المقررة طبقًا لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة الدمغة

ضريبة الدمغة النسبية والنوعية في ظل القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ قبل التعديل:

الفترة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨	- جاري مناقشة اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين لبعض البنود غير المتفق عليها مع البنك والخاصة بفرع القاهرة. - تم فحص وسداد الضريبة طبقًا للربط النهائي على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ضريبة الدمغة.

ضريبة الدمغة النسبية بعد تعديل القانون:

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١	تم الربط النهائي على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة الدمغة. واعتبارًا من ٢٠٠٦/٨/١ تم تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨.
الفترة من ٢٠١٣/٤/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	تم الفحص في ضوء التعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب رقم ٦١لسنة٢٠١٥ وأسفر عن تحقق رصيد دائن مستحق للبنك، وجاري الربط وفقًا لقرار لجنة فض لمنازعات وسداد الضريبة المستحقة وفقًا للقرار.
الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١	تم الفحص في ضوء التعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب رقم ٦١ لسنة ٢٠١٥، وورد نموذج الربط وتم الطعن فيه وجاري مناقشة الطعن أمام اللجان الداخلية المختصة، علمًا بأن البنك يقوم بسداد الضريبة من وجهة نظره كل ربع سنة بانتظام عن القانون بعد التعديل.
الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١	لم يتم الفحص علمًا بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة من وجهة نظره كل ربع سنة بانتظام.

ضريبة أرباح شركات الأموال أرباح الشركات الاعتبارية:

الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٤	تم الفحص والمحاسبة والربط النهائي والسداد عن هذه السنوات.
الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤	تم إنهاء النزاع، حيث تم إحالة الملف إلى لجنة إنهاء النزاع طبقًا لأحكام القانون رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١٦، والمجدد بالقانون ١٤ لسنة ٢٠١٨، والخاص بالضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية والتي انتهت بتوقيع معالي السيد الدكتور/ وزير المالية على التوصية بالاتفاق على إنهاء النزاع.
الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧	- تم فحص السنوات والانتهاء من اللجنة الداخلية.
الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠١٩	- تم الانتهاء من أعمال الفحص وتم سداد الضريبة المستحقة.
الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣	- تم تقديم الإقرارات الضريبية وفقًا لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في الموعد القانوني وسداد الضريبة ولم تخطر بالفحص.

الضريبة العقارية

يقوم البنك بدراسة المطالبات مع القطاعات المعنية وقام بسداد كافة المطالبات الواردة إليه حتى نهاية عام ٢٠٢٤.

٤٢- أحداث هامة

- يتابع مصرفنا تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، وانعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءً على ذلك، فإن مصرفنا مستمر في تطبيق إجراء الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات، وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض والتسهيلات.
- في ١ فبراير ٢٠٢٤، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة ليصل إلى ٢١,٢٥٪ و٢٢,٢٥٪ و٢١,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٧٥٪ مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية.
- في ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪ مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية.
- وبناءً على التغير في سعر صرف الدولار خلال شهر مارس ٢٠٢٤ من ٣١ جنيه مصري للدولار إلى ٤٧ جنيه مصري للدولار، فقد تأثرت قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وكذلك قائمة الدخل بنتائج تقييم مراكز العملة القائمة في تاريخ المركز المالي كما هو مبين بايضاحي (٩ و١٢).
- في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٢٧) لسنة ٢٠٢٤، بإصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط ووفقاً للفقرة «٦» من المعيار، فإنه يتم تحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه.

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة QR أو الضغط على الرابط، للحصول على المزيد من المعلومات حول القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الختام

وأخيرًا، ونيابةً عن مجلس الإدارة، أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع مساهمي البنك على دعمهم المستمر وثقتهم الغالية، وإلى عملائنا الكرام على مساندتهم المتواصلة التي تمثل دائمًا مصدر إلهام لنا لمواصلة التطوير وتقديم أفضل الخدمات المصرفية.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لجميع موظفي مصرفنا على ما أبدوه من تفانٍ وإخلاص والتزامٍ عال بمعايير الجودة والتميّز في خدمة عملائنا، وهو ما كان له الأثر الأكبر في تحقيق ما أنجزناه من نتائج إيجابية.

ولا يفوتنا في هذا المقام الإشادة بالجهد الذي بذله السيد رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس، الذين لم يدخروا جهدًا في متابعة أداء البنك وتقديم الدعم والمشورة المستمرة للإدارة التنفيذية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تحقيق تلك النتائج المتميزة. كما أتوجّه بخالص الشكر للسادة مُراقبي الحسابات بالبنك وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات على تعاونهم البنّاء ودعمهم المتواصل للبنك.

كما يشرفني أن أعبّر عن خالص الامتنان والتقدير للسيد الدكتور المهندس/ وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والسيد/ محافظ البنك المركزي المصري، لما قدّماه من دعمٍ متواصل وجهود مخلصة ساهمت في تعزيز مسيرة البنك وتحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وإذ نختتم هذا العام بكل فخر واعتزاز بما تحقق من إنجازات، فإننا نتطلع بثقة إلى مواصلة العمل والابتكار لتحقيق مزيد من التقدم والنجاح خلال الأعوام المقبلة.

وفقنا الله جميعًا لخدمة مؤسستنا الرائدة ووطننا الغالي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس التنفيذي العضو المنتدب

حسن إسماعيل غانم



Housing & Development Bank

بنـك التـعـمـيـر و الإسـكـان